

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية في القاهرة
قسم اللغويات

**أبو الفرج الجريري، المعافى بن زكريا
(ت ٣٩٠هـ)، وآراؤه النحوية والصرفية في
كتابه (الجليس الصالح)**

محمد إبراهيم حسنين عبد الفتاح
مدرس اللغويات في كلية اللغة العربية بالقاهرة

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه ملء السموات وملء الأرض، وملء ما شاء من شيء بعد، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وإمام المتقين، أفصح من نطق بالضاد، سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد،،،،

فإن القاضي المعافي بن زكريا الجريري (ت سنة ٣٩٠هـ) هو أحد علماء القرن الرابع الهجري، تلقى العلم على أكابر العلماء في عصره كالأخفش الأصغر (ت سنة ٣١٥هـ)، ونفطويه (ت سنة ٣٢٣هـ) وكان إمامًا في النحو، واللغة، والفقه، والأدب، والتفسير، والقراءات وغيرها من العلوم.

واشتهر بين معاصريه بـ (الجريري)، نسبةً إلى أبي جعفر ابن جرير الطبري (ت سنة ٣١٠هـ) الذي كان صاحب مذهب فقهي خاص، وقف الجريري حياته للدفاع عنه، وألف فيه الكتب الكثيرة حتى عُرف بهذه التسمية، واشتهر بها.

وقد ضاعت آثاره وكتبه كلها فلم يبق منها إلا كتابه (الجليس الصالح الكافي، والأنيس الناصح الشافي)؛ وقد رأيت أن أدرس آراءه النحوية، والصرفية في هذا الكتاب؛ وذلك لما يلي:

١- أن أبرز شخصية هذا العالم النحوية، والصرفية، وأجلى مكانته العملية، وأجمع هذه الآراء، وبخاصة أن هذه الآراء لم تشتهر في كتب النحويين، وقد يكون ذلك بسبب أن شهرته في الفقه، ونسبته إلى مذهب ابن جرير الطبري الفقهي غطت على شهرته في النحو والصرف.

٢- حفل كتابه (الجليس الصالح) بكثير من المسائل النحوية والصرفية، واشتمل على جملة كبيرة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين؛ فقد نثر فيه آراءه النحوية والصرفية، وآراءه في تخريج بعض الأبيات الشعرية؛ ولذلك أردت إبراز شخصيته النحوية، وإمطة اللثام عن آرائه.

وجاء هذا البحث ليجمع آراء الجريري، ويظهر اتجاهاته النحوية والصرفية، ولم أدرس منها إلا ما كان له فيها رأي واضح، واختيار ظاهر، فقامت بجمع آرائه النحوية والصرفية في كتابه (الجليس الصالح)، ودرستها دراسة تحليلية.

وسميت هذا البحث (أبو الفرج الجريري، المعافي بن زكريا (ت سنة ٣٩٠هـ) وآراؤه النحوية والصرفية في كتاب (الجليس الصالح)، ورتبت آراءه على حسب ترتيب الألفية في النحو والصرف، مع تصرف يسير في بعض الأحيان، ثم قمت بدرستها.

وقد اشتمل هذا البحث على مقدمه، وتمهيد، وخمسة مباحث، ثم تأتي بعد ذلك الخاتمة:

فالمقدمة ذكرت فيها أسباب اختيار هذا الموضوع، وأهميته، وأما التمهيد: فقد تحدثت فيه بصورة موجزة عن حياة الجريري من حيث اسمه ونسبه وكنيته ومولده ونشأته وشيوخه وتلامذته ومؤلفاته، كما تحدثت عن كتابه (الجليس الصالح).

المبحث الأول: آراؤه النحوية، وتحتة اثنتا عشرة مسألة.

المبحث الثاني: آراؤه الصرفية، وتحتة ست مسائل.

المبحث الثالث: إعراب بعض الأبيات الشعرية وتوجيه بعض رواياتها، وفيه عشر مسائل.

المبحث الرابع: أدلة الاحتجاج عند أبي الفرج الجريري.

المبحث الخامس: اتجاهه النحوي.

ثم الخاتمة: وفيها أهم نتائج البحث.

والله أسأل أن أكون قد وفقت في عملي هذا، وأن يتقبله مني، وأن ينفع به، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، إنه نعم المولى ونعم النصير.

التمهيد

أولاً: حياة الجريري

١- اسمه، ونسبه، وكنيته، ولقبه^(١)

هو القاضي أبو الفرج المعافي بن زكريا بن يحيى بن حميد النهرواني الجريري، لُقّب بالجريري؛ لأنه كان أشهر أتباع مذهب ابن جرير الطبري وأنصاره، فأحيا مذهبه، وتوّه به، وحامى عنه^(٢)؛ فاشتهر بالجريري حتى صارت علماً عليه^(٣).

٢- مولده ونشأته

ولد أبو الفرج الجريري يوم الخميس لسبع خلون من رجب سنة خمس وثلاثمائة ٣٠٥ هـ، وقيل: سنة ثلاث وثلاثمائة ٣٠٣ هـ^(٤)، وكان مولده في النهروان، وهي كورة واسعة بين بغداد وواسط^(٥)، نشأ في كنف والده زكريا بن يحيى، المعروف بـ (ابن طرارة) أو (ابن طرار) الذي كان من المشتغلين بالعلم^(٦).

٣- شيوخه

(١) انظر ترجمته في: الفهرست لابن النديم (ت ٣٨٥ هـ) ٢٣٦/١، وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ) ٢٣٠/٣ - ٢٣١، ونزهة الألبا لأبي البركات (ت ٥٧٧ هـ) ص ٤٠٣-٤٠٥، والمننظم لابن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ) ٢١٣/٧-٢١٤، ومعجم الأدباء لياقوت الحموي (ت ٦٢٦ هـ) ١٥٠/١٩-١٥٤، والكامل في التاريخ لابن الأثير (ت ٦٣٠ هـ) ٣٠٧/٧، وإنباه الرواة للقفطي (ت ٦٤٦ هـ) ٢٩٦/٣-٢٩٧، ووفيات الأعيان لابن خلكان (ت ٦٨١ هـ) ١٣٢/٢ - ١٣٣، وإشارة التعيين لعبد الباقي اليماني (ت ٧٤٣ هـ) ص ٣٤٩، وتذكرة الحفاظ للذهبي (ت ٧٤٨ هـ) ١٠١٠/٣ - ١٠١٢، والبداية والنهاية لابن كثير (ت ٧٧٤ هـ) ٣٥٢-٣٥١/١١، وغاية النهاية لابن الجزري (ت ٨٣٣ هـ) ٣٠٢/٢، والنجوم الزاهرة لابن تغري بردي (ت ٨٧٤ هـ) ٢٠١/٤ - ٢٠٢، ويغية الوعاة للسيوطي (ت ٩١١ هـ) ٢٩٣/٢-٢٩٤، وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩ هـ) ١٣٤/٣ - ١٣٥، وهدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي (ت ١٣٣٩ هـ) ٤٦٤-٤٦٥، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان (ت ١٩٥٦ م) ٣٤٢/٣-٣٤٣، والأعلام للزركلي (ت ١٣٩٦ هـ) ١٦٩/٨، ومعجم المؤلفين لعمر كحالة ٣١٢/٢، وتاريخ التراث العربي لسزكين المجلد الأول ج ٢٥٥/٣-٢٥٧..

(٢) انظر: البيغية ٢٩٣/٢.

(٣) تاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين المجلد الأول ٢٥٥، الجزء الثالث. ويذكر بروكلمان أن مذهب ابن جرير وجد من ينصره في القرن الرابع الهجري في شخص المعافي بن زكريا، فألف كتباً كثيرة في شرحه حتى اشتهر بهذه النسبة، وكان يفخر بها، ويعد الإمام الطبري شيخه الكبير الذي يكن له الكثير من التقدير والإجلال (انظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٣٤٢/٣-٣٤٣)، وقد رجح محقق الجليس الصالح ٤٢/١ أن ابن جرير لم يكن شيخه المباشر؛ لأن المعافي ولد ٣٠٣ هـ أو ٣٠٥ هـ، والإمام الطبري توفي ٣١٠ هـ فلا يمكن أن يكون قد سمع من شيخه شيئا وهو في سن الخامسة أو السابعة. وأرى أن ما ذهب إليه صحيح، ولكنني وجدت الجريري يقول في الجليس ٢٥٠/٣: "وقال بعض من شاهدت من شيوخنا" وهو رأي للطبري في تفسيره، ولعله يقصد به غيره، والله أعلم. وقد ذكر الجريري شيخه في كتابه عدة مرات، (انظر: ٤٧٢/١، ٥٥٦، ٢١/٣).

(٤) انظر: إنباه الرواة ٢٩٧/٣، والنجوم الزاهرة ٢٠١/٤، ٢٠٢.

(٥) انظر: معجم البلدان ٨٤٩/٤-٨٥١.

(٦) انظر: البداية والنهاية ٣٥١/١١، ويغية الوعاة ٢٩٣/٢.

أخذ الجريري عن كثير من علماء عصره^(١) ومن هؤلاء: أبو الحسن علي بن سليمان الأخفش الأصغر، (ت ٣١٥هـ)^(٢)، وأبو محمد يحيى بن محمد بن صاعد (ت ٣١٧هـ)^(٣)، وأبو القاسم عبد الله بن محمد البغوي (ت ٣١٧هـ)^(٤)، وأبو عبد الله إبراهيم بن محمد الأزدي، المعروف بـ (نفظويه) ت ٣٢٣هـ^(٥).

٤- تلامذته

كان الجريري ثقة مأموناً عالمًا فاضلاً كثير الآداب والتمكن في أصناف العلوم، ولذلك قرأ عليه كثيرون، ورووا عنه، فصار له تلامذة كثيرون، منهم: أبو نصر الخباز أحمد بن مسرور البغدادي (ت ٤٤٢هـ)^(٦)، والقاضي أبو الطيب عبد الله بن طاهر الطبري الشافعي (ت ٤٥٠هـ)^(٧)، وعبد الوهاب بن علي بن الحسن أبو ثعلب الملجمي المؤدب^(٨) وغيرهم كثير.

٥- مكانته

ولي الجريري القضاء فترة من الزمن في باب الطاق في الناحية الشرقية من بغداد^(٩)، وكان واسع المعرفة أثنى عليه من ترجم له، فيقول عنه ابن النديم وكان صديقاً له: "أوجد عصره في مذهب أبي جعفر وحفظ كتبه، ومع ذلك متفنن في علوم كثيرة، مضطلع بها، مشار إليه فيها، مع نهاية الذكاء وحسن الحفظ وسرعة خاطر في الجوابات"^(١٠).

وقال الخطيب البغدادي: "سألت البرقاني عنه، فقال: كان أعلم الناس، وكان ثقة"^(١١)، وكان محمد البافي يقول: "إذا حضر المعافي حضرت العلوم كلها، وكان يقول: لو أن رجلاً أوصى بثلاث ماله لأعلم الناس لوجب أن يدفع إلى المعافي"^(١٢)، وقال عنه تلميذه أبو حيان التوحيدي: "كان غزير العلم، واسع الأدب، مشهور الفضل عارفاً بصنوف العلم"^(١٣).

٦- مؤلفاته

- (١) انظر جملة شيوخه في مقدمة الجليس ٣٥/١-٣٩ فقد جمعهم المحقق من ثانيا كتب الطبقات والتراجم.
- (٢) انظر: إشارة التعيين ٢١٩، وبغية الوعاة ١٦٧/٢.
- (٣) انظر: تذكرة الحفاظ ٧٧٦/٢.
- (٤) انظر: البداية والنهاية ١١/١٧٤.
- (٥) انظر: إشارة التعيين ١٥، وشذرات الذهب ٢/٢٩٨ - ٢٩٩.
- (٦) انظر: غاية النهاية ١/١٣٧.
- (٧) انظر: شذرات الذهب ٣/٢٨٤.
- (٨) انظر: تذكرة الحفاظ ٣/١٠١٠.
- (٩) انظر: إنباه الرواة ٣/٢٩٧.
- (١٠) الفهرست ١/٢٣٦.
- (١١) تاريخ بغداد ١٣/٢٣٠.
- (١٢) انظر: نزهة الألبا ٣٣٠، وإنباه الرواة ٣/٢٩٧، وإشارة التعيين ٣٤٩.
- (١٣) معجم الأدباء ١٩/١٥٢.

كان الجريري أكثرًا من التأليف، فتعددت مصنفاته في علوم العربية والقراءات والفقهاء، وروى عنه ابن النديم قوله: "إن له نيفًا وخمسين رسالة في الفقه والكلام والنحو وغير ذلك"^(١)، ومن هذه الكتب: (المرشد في الفقه، وكتاب المحاور في العربية، وشرح كتاب الخفيف للطبري، وكتاب أجوبة المزني على مذهب الطبري، وشرح كتاب الجرمي، وكتاب الرسالة في واو عمرو)، وغيرها^(٢). ولم يبق من مؤلفاته إلا كتاب واحد، وهو كتاب (الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي)^(٣). في أربعة أجزاء، بتحقيق الدكتور محمد مرسي الخولي، والدكتور إحسان عباس رحمهما الله تعالى.

٧- وفاته

توفى الجريري في يوم الاثنين الثامن عشر من ذي الحجة في النهروان سنة تسعين وثلاثمائة سنة ٣٩٠هـ^(٤).

(١) انظر: الفهرست ٢٣٦/١.

(٢) السابق نفسه.

(٣) حقق الجزء الأول منه الدكتور محمد مرسي الخولي في كلية اللغة العربية بالقاهرة في قسم الأدب والنقد في رسالة دكتوراه، بإشراف أ.د/ عبد الحسيب طه حميدة سنة ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م، وهي في مكتبة الكلية، برقم ٦٤٩، ثم نشر الجزأين الأول والثاني في مكتبة عالم الكتب في بيروت ١٩٨١، ١٩٨٣م، ووافته المنية، فنشر الجزأين الثالث والرابع الدكتور إحسان عباس في ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م. ومن الكتب التي نكرها لنفسه في كتاب الجليس: كتاب البيان الموجز في علوم القرآن المعجز [١٧٤/١، ١٨١، ٢٣٢/٢]، وكتاب في علل القراءات وبيان وجوها [الجليس ١/١٨١]، ورسالة في قراءة: (إنَّ هذان لساحران) [الجليس ٢/٣٣٦، ٣٨٩، ٣٩٩]، ورسالة في التلبية [٢/٣٣٢-٣٣٣]، ورسالة في الرد على الصولي في تخطئه للإمام الطبري في همز كلمة (التناوش) [٢/٣١٦].

(٤) انظر: إنباه الرواة ٢٩٧/٣.

ثانياً: كتاب الجليس الصالح

أودع الجريري كتابه كثيراً من فنون العلوم والآداب على غير حصر بفصول وأبواب وضمّنه كثيراً من محاسن الكلام وجواهره وملحه ونوادره، يقول عنه: "وصدق وسمه بالجليس والأنيس، فإن الكتاب إذا حوى ما وصفنا من الحكمة وأنواع الفائدة كان لمقتنيه والناظر فيه بمنزلة جليس كامل، وأنيس فاضل، وصاحب أمين عاقل"^(١).

وقسم الكتاب مائة مجلس، وكان يبدأ كل مجلس منها بحديث نبوي شريف، ويفسره، ويبين معانيه، وما يستفاد منه، ثم يورد بعد ذلك الأخبار والطرائف التاريخية والأدبية شارحاً الألفاظ اللغوية، ومبيّناً آراء العلماء فيها. وكان يذكر بعض القضايا النحوية أو البلاغية مستشهداً على ذلك كله بالشعر، يقول الجريري: "وذكرت فيه أصولاً من العلم أتبعتها شرح ما يتشعب منها ويتصل بها بحسب ما يحضر في الحال مما يؤمن معه الملال"^(٢).

ويختتم المجلس عادة بحكاية طريفة لا يعلق عليها كعادته، أو ببيتين من الشعر الحكيم لا يتدخل فيهما بالتفسير^(٣). وجمع كتابه كثيراً من العلوم اللغوية كالنحو والصرف والشعر والأدب واللغة، والعروض، والبلاغة، وفيه من مسائل العلوم الشرعية كالفقه والحديث والتفسير والقراءات الشيء الكثير، مما جعله يضاهاى كتاب الكامل وأمالي أبي علي القالي، ومن مسائله في العروض: حديثه عن بحر الوافر، وعن العصب فيه^(٤)، وكذلك حديثه عن بحر البسيط وأعاريضه^(٥)، كما بسط الكلام في جواز الزحاف واطراده، وظهور استعماله، وأن أكثر الشعر مزاحف، وما لا زحاف فيه قليل نزر جداً^(٦)، وأشار إلى مجيء المنقوص في حالة الرفع لإقامة الوزن^(٧)، وتحدث عن الحركة للمجزوم لتمام وزن البيت^(٨)، إلى غير ذلك من المسائل العروضية.

وأما القراءات في كتابه فجاءت مختلطة بالتفسير، وكان يبين أوجه القراءات المختلفة، وينسب غالباً كل قراءة إلى صاحبها؛ فأورد الكثير منها، باسطاً القول في بعضها، مجملاً في بعضها الآخر، ولكنه لم يكن يذكر توجيه ما يأتي به من قراءات، وإنما يحيل إلى كتبه الأخرى.

(١) الجليس ١٦٢/١ - ١٦٣.

(٢) الجليس ١٦٢/١.

(٣) انظر: مقدمة المحقق ٧٠/١.

(٤) الجليس ٢٩/٣ - ٣٠.

(٥) السابق ٢٢٠/٣.

(٦) السابق ١٩٥/٣.

(٧) السابق ١٠٠/٣.

(٨) الجليس ٥٩/٣ - ٦٠.

ومن ذلك: حديثه عن قراءة: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾، وإحالته على كتاب له في تخريجها^(١)، ومنه: إيراد قراءة ﴿ضَعْفٍ﴾، ﴿ضُعْفٍ﴾، وقد ذكر أن بعضهم يزعم أن الضم إذا كان إعراب الكلمة فيه غير النصب، وأن الفتح فيه يكون مع النصب^(٢).

ونراه يورد القراءات الشاذة، مثل قراءة: ﴿صَوَافِنَ فَإِذَا وَجَبَتْ﴾، ثم يذكر ما فيها من قراءات ومعناها^(٣).

وقد حفل كتابه بالمسائل النحوية والصرفية واللغوية، فنراه يبسط القول فيها، ويسوق آراء العلماء المذكورة فيها من غير ترجيح غالبًا، كما عُنِيَ كثيرًا بمسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، مع ترجيحه أحيانًا لبعضها.

ومما يميز هذا الكتاب أن الجريري كان حريصًا على ذكر السند في كل ما يورده من أخبار، وكان هذا سببًا في نقده كتاب (الكامل) للمبرد الذي لم يلتزم بذلك فيما يذكره من أخبار^(٤)، كما انتقد أبا بكر الصولي (ت ٣٣٦هـ) في كتابه (الأنواع)؛ لأنه جعله أبوابًا مبوبة، غير مستوفاة^(٥)، ومع ذلك فقد أكثر الجريري من النقل عنه^(٦)، وعن غيره من العلماء كابن دريد (ت ٣٢١هـ)^(٧)، وأبي علي الحسين الكوكبي (ت ٣٢٧هـ)^(٨)، وأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨هـ)^(٩)، فجمع كتابه بين الأمالي العلمية في مختلف العلوم، كالنحو والصرف واللغة وغيرها مما يظهر بجلاء ما كان يتمتع به العلماء في القرن الرابع الهجري من شمول في المعرفة وموسوعية في الثقافة.

(١) انظر: الجليس الصالح ٢/٣٣٦، ٣٩٨ - ٣٩٩.

(٢) السابق ٣/٢٥٩.

(٣) السابق ٣/٣٥٢.

(٤) الجليس ١/١٦١.

(٥) الجليس ١/١٦٢-١٦٣.

(٦) انظر: ٢٣٢/١، ٢٤٠، ٣٠٤، ٣٢٢، ٣٢٣.

(٧) انظر: ٢٠٤/١، ٢١٣، ٢٢٧، ٢٣٩، ٢٧٢، ٣٠١.

(٨) انظر: ٢١٤/١، ٢٣١، ٢٤١، ٢٥١، ٢٦٥، ٢٦٩، ٣٠٢.

(٩) انظر: ٢٠٢/١، ٢١٤، ٢٣٧، ٢٧١، ٣٢٥.

المبحث الأول: آراؤه النحوية

كانت لأبي الفرج الجريدي آراء نحوية كان له فيها اختيار واضح، ورأيه كان فيها ظاهرًا، وقد نثر هذه الآراء النحوية في كتابه (الجليس الصالح)؛ فجاءت مختلطة بغيرها من العلوم، كاللغة، والأدب، وهذا مما تتميز به كتب الأمالي التي كان (الجليس الصالح) واحدًا منها، وقد جمعت من هذه الآراء ما رأيته جديرًا بالبحث والدراسة، وأقدمها بين يدي القارئ الكريم، وهي:

١- مجيء (ما) لما لا يعقل ولجنس ما لا يعقل

(ما) من الموصولات المشتركة، وهي تقع في أصل وضعها لما لا يعقل وحده، نحو قوله تعالى: ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ﴾ [النحل ٩٦]، أي: الذي عندكم ينفد، وقد تكون لما لا يعقل مع العاقل، نحو: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الحشر والصف ١] فإنه يشمل العاقل وغيره، وتكون لأنواع من يعقل، كقوله تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء ٣] ^(١)، وقد اختلف النحويون في إطلاق (ما) على من يعقل:

فذهب الجريدي إلى أنها تكون لما لا يعقل ولجنس ما لا يعقل، فيقول: "قد ذهب قوم إلى أن (ما) تأتي بمعنى (الذي) و(مَنْ)، والأصل الظاهر اختصاص من يعلم ومن يعقل ب(مَنْ)، وأن (ما) لما لا يعقل ولجنس ما لا يعقل، وأن (الذي) لهما جميعاً" ^(٢)، وذهب إلى هذا - أيضًا - كثير من النحويين كابن السراج، والزمخشري، وابن يعيش وغيرهم ^(٣).

وذهب جماعة آخرون إلى أنها تكون لمن يعقل، وما لا يعقل، ونسبه ابن أبي الربيع إلى سيبويه ^(٤)، واختاره الطبري شيخ الجريدي، والزمخشري، وابن السيد، وابن مالك وغيرهم ^(٥)، واستدلوا على ذلك بشواهد، منها: قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا وَالْأَرْضِ وَمَا طَحَاهَا وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا﴾ [الشمس ٥-٧]، وقوله تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء ٣]، واستدلوا بما حُكِيَ عن العرب من قولهم: (سبحان ما يسبح الرعد بحمده)، أي: (من سبح الرعد بحمده، وهو الله تعالى) ^(٦)، ومنه قول الشاعر:

(١) انظر: التصريح ٤٣٤/١.

(٢) الجليس الصالح ٩٥/٣.

(٣) انظر: الأصول ١٩٦/٢، والجمل ٣٢١، والمفصل ١٤٩، والأمالي الشجرية ٢٣٤/٢، وشرح ابن يعيش ٤/٥-٦، والبسيط ٢٨٦-٢٨٨، وأوضح المسالك ١٥٠/١، وشرح الأشموني ١٦٢/١.

(٤) انظر: الكتاب ٢٢٨/٤، والبسط ٢٨٨/١.

(٥) انظر: جامع البيان ١٣٣/٣٠ - ١٣٤، ومعاني القرآن وإعراجه ٢٣٢/٥، وإصلاح الخلل ٦١ - ٦٤، والبيان لأبي البركات ٥١٦/٢، وشرح الكافية الشافية ٢٧٦/١، وشرح التسهيل ٢١٧/١، وشرح الرضى ٥٥/٣ - ٥٦.

(٦) انظر: الأصول ١٣٥/١، وإصلاح الخلل ٦٤، والأمالي الشجرية ٢٣٤/٢، وشرح الرضى ٥٥/٣ - ٥٦.

تكلّفني سويقَ الكرمِ جرّمٌ وما جرّمٌ وما ذاك السويقُ؟^(١)

وقد أجاب المانعون لذلك، ومنهم الجريري عن هذه الأدلة بما يلي:

أما قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا وَالْأَرْضِ وَمَا طَحَاهَا وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا﴾ [الشمس ٥-٧] فذهب الجريري إلى أن (ما) مصدرية، والمعنى: (وبنائها وطحوها وتسويتها)^(٢)، وأما قوله تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء ٣] و (ما) لصفات من يعقل، أو لنوع من يعقل، كأنه قيل: (النوع الطيب من النساء)^(٣)، وكذلك ما حكى عن العرب من قولهم: (سبحان ما يسبح الرعد بحمده) فإن (سبحان) - هنا - اسم علم للبراءة، و (ما) ظرفية مصدرية^(٤)، وأما البيت فإن (ما) فيه واقعة على صفات من يعقل^(٥).

والصحيح من هذين المذهبين: أن (ما) لا تقع على ذات من يعلم أو يعقل؛ ليكون هناك فرق بينها وبين (من)، وما استدل به من أجاز ذلك لا دليل لهم في شيء منه؛ لاحتمال أن تكون (ما) مصدرية؛ فلا تكون حينئذ وقعت على الذات، أو تكون (ما) واقعة على صفات من يعقل.

٢- جواز إقامة المظهر مقام الضمير في غير التفخيم إذا كان بلفظ الأول في ضرورة الشعر.

أجاز النحويون وضع الظاهر مقام الضمير قياساً إذا كان في معرض التفخيم والتعظيم، كقوله تعالى: ﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾ [الحاقة ١-٢]، أي: ما هي، وقوله تعالى: ﴿وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ﴾ [الواقعة ٢٧]، لأنه يستفاد من الاسم الظاهر من التفخيم ما لا يستفاد من المضمّر^(٦). فإن لم يكن المقام مقام التهويل والتفخيم فمذهب سيبويه والجمهور أن وضع الظاهر مقام الضمير يجوز في الشعر، بشرط أن يكون بلفظ الأول^(٧)، واستدلوا على ذلك بشواهد من الشعر؛ منها قول الشاعر:

لا أرى الموتَ يسبقُ الموتَ شيءٌ نَعَصَ الموتُ ذا الغنى والفقير^(٨)

(١) من الوافر لزياد الأعجم، انظر: الكتاب ٣٠١/١، والجمل ٣٣٨، وشرح أبيات سيبويه ٣٠٧/١، وشرح الجمل لابن هشام ٣٨٢. و(جرّم): اسم قبيلة، و (سويق الكرم): الخمر، يريد الشاعر أنهم لم يكونوا يشربون الخمر في الجاهلية وهي لهم حلال لبخلهم. [انظر: شرح أبيات سيبويه ٣٠٨/١].

(٢) الجليس ٩٥/٣.

(٣) انظر: التعليقة لابن النحاس ١٩٥/١، والدر المصون ٥٦١/٣.

(٤) انظر: البسيط ٢٨٦/١، والتعليقة ١٩٧/١، وانظر أيضاً: الجليس ٩٥/٣ - ٩٦.

(٥) وهناك شواهد أخرى على ذلك، انظرها في المصادر السابقة.

(٦) انظر: المغني لابن فلاح ٢٩٨/٢، وحاشية يس على التصريح ١٦٥/١.

(٧) انظر: الكتاب ٦٢/١، والخصائص ٥٥-٥٦/٣، والمحصل ٩١١/١، وشرح الرضى ٢٤١/١، وحاشية يس على التصريح ١٦٥/١، والخزانة ٣٧٦/١، ٣٨٦. قال ابن فلاح: فهم من تفسير السيرافي كلام سيبويه أنه إن كان بلفظ الأول جاز في الشعر، وإن كان بغير لفظه لم يجز [المغني ٢٩٥/٢، وانظر: شرح السيرافي ٣٦/٣ - ٣٧].

الشاهد في قوله: (لا أرى الموت يسبق الموت شيء) حيث وضع الظاهر، وهو (الموت) مكان المضمّر، وهذا جائز في الشعر، والتقدير في البيت: (لا أرى الموت يسبقه شيء)، وحجة سيبويه: أن المقصود من الضمير الربط، وهو موجود إذا كان الثاني بلفظ الأول، كقولك: (زيد قام زيد) ^(١)، وفيه قبح عنده إذا كان تكرر في جملة واحدة؛ لأنه يستغني بعضها عن بعض؛ فلا يكاد يجوز إلا في ضرورة ^(٢).

وذهب بعضهم إلى أن ذلك لا يجوز مطلقاً؛ لأن الضمير إذا كان رابطاً لافتقاره إلى شيء يعود إليه، وهذا معدوم في الظاهر؛ فلا يحصل به الربط ^(٣).

وأما الجري فذهب إلى أن الإتيان بالمظهر في موضع المضمّر لا يكون إلا في الشعر؛ فلا يجوز أن يحمل عليه كلام الله تعالى، فيقول:

"وقد أتى مثل هذا كثيراً في الشعر وقد قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾ [آل عمران ١٠٩]، وقال جل ثناؤه: ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾ [النور ٤٢]، فحملة قوم على أنه جاء على هذا؛ لأن الإظهار فيه والإضمار واحد، وليس الأمر على ما ذهبوا إليه، وإنما أتى الإظهار ههنا لتعظيم القصة، ولما في إعادة ذكر الموت [أي: في قول الشاعر السابق] ^(٤) بالاسم الظاهر من التخويف والحض على الاعتبار والمراعاة والإنكار، وقد قال الله جل وعز في موضع آخر: ﴿وَلِلَّهِ غَيْبُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ الْأُمُورُ كُلُّهُ﴾ [هود ١٢٣] فأعاد على الاسم الظاهر اسماً مضمراً على أصل الباب وظاهره ^(٥).

وما ذكره الجري غير منسوب ذهب إليه غير واحد من النحويين، كالزجاج، والباقولي، وأبي البركات الأنباري ^(٦) حيث يرون أن قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾ [آل عمران ١٠٩] من إيقاع المظهر موقع المضمّر تفخيماً لشأنه، فلم يُقل: (وإليه).

(١) البيت من الخفيف لسودة بن عدي، أو لأبيه عدي بن زيد، وقيل: لأمية بن أبي الصلت، ورجح البغدادي أنه لعدي بن زيد، انظر: الكتاب ٦٢/١، وشرح السيرافي ٢٢٨/٢، ٣٦/٣، والخصائص ٥٥/٣، والأمال الشجرية ٣٧٠/١، ٦/٢، وشرح الرضي ٢٤١/١، والمغني لابن هشام ٥٧٥/٢، والمقاصد الشافية للشاطبي ٦٣٢/١، والخزانة ٣٧٩/١.

(٢) انظر: المغني لابن فلاح ٢٩٧/٢.

(٣) انظر: شرح السيرافي ٣٥/٣، والخصائص ٥٥/٣ - ٥٦، والخزانة ٣٨٠/١.

(٤) انظر: المغني لابن فلاح ٢٩٥/٢، ٢٩٧، وشرح الرضي ٢٤١/١.

(٥) أي قول الشاعر:

فنت معدماً أو عش كريماً فإنتي أرى الموت لا ينجو من الموت هاربه

(٦) الجليس الصالح ٢١٢/٣ - ٢١٣.

(٧) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٤٥٥/١ - ٤٥٦، ١٢١/٣ - ١٢٢، وكشف المشكلات للباقولي ٢٦٥/١، والبيان لأبي البركات ٦٣/١، ١١٢، ١٤٤، ٣٧٩، ٤٤/٢، ١٠٧.

وممن ذهب إلى هذا أيضًا السمين الحلبي، فيقول في قوله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة ١٩٧]: "كرر (الحج) وضعا للظاهر موضع المضمرة تخفيماً"^(١).

ويرى الأخفش أنه يجوز وضع الظاهر موضع الضمير، وإن لم يكن بلفظ الأول في الشعر أو في غيره^(٢)، وقد ورد في التنزيل آيات تقتضي عود الظاهر على المضمرة، منها قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنْتَ تُنْقِذُ مَنْ فِي النَّارِ﴾ [الزمر ١٩]، فوضع الظاهر، وهو (مَنْ) مقام الضمير في قوله: (تنقذ من في النار)، والتقدير: (تنقذه)^(٣)، ومنه قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ زَيَّنَ لَهُ سُوءَ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ﴾ [فاطر ٨] ف (إِنَّ) وما بعدها خبر لـ (مَنْ) الأولى ولا ضمير فيها يعود عليها، والمعنى عنده: (فإن الله يضلّه)^(٤).

وأما على مذهب سيبويه فالخبر محذوف تقديره: (أفمن حق عليه كلمة العذاب كمن لم يحق عليه)، ولم يحكم بعود (مَنْ) الثانية على (مَنْ) الأولى مع اشتراكهما في اللفظ لاختلاف صلتتهما^(٥)، وكذلك الخبر محذوف في الآية الثانية، وتقديره: (أفمن زَيَّنَ له سوء عمله كمن لم يُزَيِّنْ له).

والذي يظهر لي من هذه المذاهب: أن إقامة المظهر مقام الضمير إذا كان بلفظ الأول مقصور على الشعر دون غيره، ولا يجوز حمل كتاب الله تعالى عليه، وهو المذهب الذي ذهب إليه الجريدي، ووافق فيه سيبويه، يقول الأعمش: "إنه قبيح، وإنما يجيء في الشعر"، وقال الشاطبي: "ولو سلّم قياسه فليس في كل موضع، وإنما يحسن ويترد في موضعين: أحدهما: باب (أما العبيد فذو عبيد) وما أشبهه، وذلك على أنه لا يتعين فيه وضع الظاهر موضع المضمرة، لإمكان أن يكون المعنى: (أما العبيد فأناذو عبيد منهم أو فيهم).... والثاني: حيث يقصد التهويل والتعظيم بتكرار الأول، وذلك ليس في كل موضع، بل له مقاصد كالتلذذ بذكر المذكور، كما أنه قد تأتي في مواضع ينعكس الأمر فيقبح ذكره جملة فضلاً عن

(١) الدر المصون ٣٢٧/٢، وقد ذهب إلى هذا أيضًا في عدة مواضع، انظر: ٣٨١/١، ٢٩/٢، ١٧٠-١٧١، ٨٦/٣، ٥٣٢/٧ - ٥٣٣، ١١٠/٩، ١٥٨/١٠.

(٢) انظر: معاني القرآن للأخفش ٦٧١/٢، وشرح السيرافي ٢٢٧/٢ - ٢٢٨، والخصائص ٥٥/٣ - ٥٦، والمعنى لابن فلاح ٢٩٥/٢ - ٢٩٧، وشرح الرضي ٢٤١/١، والمعنى لابن هشام ٥٧٥/٢، وشرح الأشموني ١٩٦/١، والخزانة ٣٨٦/١.

(٣) معاني القرآن للأخفش ٦٧١/٢.

(٤) ومثله قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ [الكهف ٣٠] فجملة (إننا لا نضيع) في موضع خبر (إن) الأولى، وليس فيها ضمير يعود على اسم (إن)، والتقدير: (إننا لا نضيع أجرهم)، انظر شرح الجمل لابن عصفور ٣٤٥/١، والمعنى لابن فلاح ٢٩٨/٢.

(٥) انظر: المعنى لابن فلاح ٢٩٨/٢.

تكراره، ولاشك أن الغالب استقبح التكرار؛ فلذلك كان ضعيفاً على الجملة، ومقاصد التكرار معدودة، بخلاف مقاصد عدمه فإنها لا تنحصر^(١).

٣- دخول (أن) في خبر (كاد) ضرورة

تأتي (كاد) لمقاربة الخبر على سبيل حصوله؛ ليدل على شدة المقاربة، تقول: (كادت الشمس تغيب)، ومن كلامهم: (كاد النعام يطير)، و(كاد العروس يكون أميراً)^(٢)، لقربهما من تلك الحال، قال تعالى: ﴿يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ﴾ [البقرة ٢٠] ولا يقترن خبرها بـ (أن). وقد اختلف النحويون في ذلك، على مذهبين:

المذهب الأول: مذهب سيبويه، والمبرد، وابن عصفور، والجمهور أنه لا يجوز اقتتان خبر (كاد) بـ (أن) إلا في الضرورة الشعرية، ومثلها: (كرب)^(٣)، تشبيهاً لهما بـ (عسى) لكثرة المقاربة؛ فإن معنى قولك: (كاد زيد يقوم): (قارب القيام حتى لم يبق بينه وبين الدخول فيه زمن)، كما أن الذين حذفوا (أن) من خبر (عسى)، و (يوشك) شبهوهما بـ (كاد)^(٤)، ومن ذلك قول الشاعر:

كادت النفس أن تفيضَ عليه إذ غدا حشَوَ رَيْطَةَ وبرود^(٥)

وقال الآخر:

رسمٌ عفا من بعد ما قد انمحي قد كاد من طولِ البلى أن يمصحا^(٦)

والشاهد في قوله: (كادت النفس أن تفيض)، و (كاد أن يمصحا) حيث دخلت (أن) في خبر (كاد) للضرورة الشعرية، والمستعمل في الكلام أن يتجرد الخبر منها، ودخلت عليها (أن) تشبيهاً لها بـ (عسى)؛ لأنها مستقبلة.

وقد ذهب الجريري إلى هذا المذهب، فيقول: "الظاهر في كلام العرب أن يقولوا: (كادت تميل) من غير أن يأتوا بـ (أن)، قال الله عزوجل: ﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ﴾ [مريم ٩٠]، وقال:

(١) المقاصد الشافية للشاطبي ٦٣٦/١-٦٣٧.

(٢) هذان مثلاً عن العرب انظرهما في: مجمع الأمثال للميداني ١٦٢/٢، ١٥٨ / ٢.

(٣) انظر: الكتاب ١٥٩/٣، والمقتضب ٧٥/٣، والمقرب ١٠٨، والمعنى لابن فلاح ٣٥٥/٣، والتعليق لابن النحاس ٤١٣/١، والارتشاف ١٢٢٤/٣ - ١٢٢٥.

(٤) انظر: المقرب ١٠٨ - ١٠٩.

(٥) البيت من الخفيف لمحمد بن منانر أو لأبي زييد الطائي، انظر: الجليس ١٩٢/١، والمعنى لابن فلاح ٣٥٥/٣، والمعنى ٥٨٢/٦، والمساعد ٢٩٥/١، وشرح الألفية لابن عقيل ٣٣٠/١، والخزانة ٣٤٨/٩ [وقد وهم الأستاذ عبد السلام هارون حين جعل البيت في فهارسه من المنسرح، وإنما هو من الخفيف]

(٦) من الرجز لرؤية في ملحقات ديوانه ١٧٢، والكتاب ١٦٠/٣، والمقتضب ٧٥/٣، والجليس ١٩٢/١، والإنصاف ٥٦٦/٢، وشرح ابن يعيش ١٢١/٧، والضرائر لابن عصفور ٦١، والمقرب ١٠٨، والمعنى لابن فلاح ٣٥٥/٣، وتخليص الشواهد ٣٢٩. و (يمصح): يذهب وينقطع.

﴿فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة ٧١]، وقال: ﴿كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا﴾ [الجن ١٩] في نظائر كثيرة، وقد تقول العرب: (كاد أن يفعل)، كما قال الشاعر:

كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ إِذْ تَوَى حَشْوَ رِيْطَةِ وَبُرُودِ
فَكَأَنَّهُ أَدْخَلَهَا فِي بَابِ (عَسَى) ^(١)

المذهب الثاني: مذهب ابن الحاجب، وابن مالك، وابن هشام، وغيرهم ^(٢) أنه يجوز اقتران خبر (كاد) بـ (أن)، وأن ذلك قليل، وليس ضرورة، يقول ابن هشام: "الغالب تجرد خبر (كاد)، و (كرب) من (أن)، وربما اقترنا بهما" ^(٣)، وذلك لأنهما يدلان على شدة مقارنة الفعل ومداومته، "وذلك يقرب من الشروع في الفعل والأخذ فيه، فلم يناسب خبرهما أن يقترن بـ (أن) غالبًا، ويقال اقترانه بـ (أن) نظرًا إلى أصلهما" ^(٤)، واستدل ابن مالك، وابن هشام بحديث عمر رضي الله عنه: (ما كدتُ أن أصليَ العصر حتى كادت الشمس أن تغرب) ^(٥)، واستدل ابن مالك على ذلك أيضًا بقول أنس رضي الله عنه: (فما كدنا أن نصل إلى منازلنا) ^(٦)، كما اجتمع الوجهان في قوله صلى الله عليه وسلم: (كاد الحسد يغلب القدر، وكاد الفقر أن يكون كفرًا) ^(٧)، وهذا الحديث ضعيف، كما ذكر السيوطي في الجامع الصغير، ولذلك ردّه الأتباري بأنه من كلام الراوي، لا من كلامه عليه السلام؛ لأنه صلوات الله عليه أفصح من نطق بالضاد ^(٨)، ولئن كاد هذا الحديث ضعيفًا فإن الأحاديث الأخرى صحيحة لاشك في ثبوتها، ولا يجوز الطعن فيها؛ ولهذا فإنني أرى أن هذا المذهب هو الصحيح.

(١) الجليس ١ / ١٩٢-١٩٣.

(٢) انظر: الإيضاح لابن الحاجب ١/٩١-٩٢، وشواهد التوضيح ٩٨-١٠٢، والتسهيل ٥٩، وشرح التسهيل ١/٣٩١-٣٩٢، وشرح الكافية الشافية ١/٤٥٤، أو تخليص الشواهد ٣٢٩، وانظر: الارتشاف ٣/١٢٢٤-١٢٢٥، والمساعد ١/٢٩٥، وشفاء العليل ١/٣٤٤، والنجم الثاقب ٢/١٠٤١، وتمهيد القواعد ٣/١٢٦١.

(٣) تخليص الشواهد ٣٢٩.

(٤) انظر: التصريح ١/٦٩٠، وشرح الأشموني ١/٢٦١، وسيبويه والضرورة الشعرية ٢٣٤.

(٥) أخرجه البخاري في كتاب الأذان حديث (٦٤١)، [فتح الباري ٢/١٥٤]، وفي كتاب صلاة الخوف حديث (٩٤٥) [فتح الباري ٢/٥٠٣].

(٦) أخرجه البخاري في كتاب الاستسقاء حديث (١٠١٥) [فتح الباري ٢/٥٩٠].

(٧) رواه أبو نعيم في الحلية، وهو حديث ضعيف، انظره في السراج المنير شرح الجامع الصغير ٣/٧٤.

(٨) الإنصاف ٢/٥٦٧.

٤- نصب (بينكم) في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾

على أن الآية من باب التنازع

قرأ نافع والكسائي وحفص بالنصب في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام ٩٤] (١)، وقد

ذكر العلماء في توجيه هذه القراءة عدة أوجه:

الوجه الأول: مذهب الكوفيين أنه ظرف للفعل (تقطع)، والفاعل اسم موصول محذوف، تقديره:

(لقد تقطع ما بينكم)، ف (ما) اسم موصول، و (بين) صلة، وحذفوا الموصول، وهو (ما)، وبقيت الصلة، وهي (بينكم) (٢)، ويشهد لهذا الوجه قراءة عبد الله بن مسعود: ﴿لقد تقطع ما بينكم﴾ (٣).

ورد النحويون هذا الإعراب؛ لأن الصلة والموصول اسم واحد، ومحال أن يحذف صدر الاسم،

ويبقى آخر الاسم (٤)، يقول الجريري:

"وكان الذهاب إليه أتى ببعض جملة الاسم دون باقيها، كالدال من (زيد)، وليس هذا كالصفة

القائمة مقام الموصوف؛ لأن كل واحد من الموصوف والصفة كلمة تامة في نفسها" (٥).

الوجه الثاني: أنه ظرف للفعل (تقطع)، والفاعل محذوف يعود على (الاتصال) الذي يدل عليه

قوله: (شركاء)؛ فإن الشركة تشعر بالاتصال، وتقدير الكلام: (تقطع الوصل بينكم)، وقيل: المعنى: (لقد تقطع الأمر أو السبب بينكم)، والمعنى في ذلك قريب (٦).

واختار هذا الوجه ابنُ خالويه، وأبو علي الفارسي، ومكي، والسمين الحلبي، وغيرهم (٧)؛ لأن

(الوصل أو الأمر ونحوهما) ليست مما تحتاج إلى صلة، فليس فيه من الاعتراض ما في الوجه الأول.

وقدر الزمخشري المصدر المأخوذ من (تقطع) فاعلاً، على إسناد الفعل إلى مصدره بهذا التأويل،

أي: (وقع التقطع بينكم) (٨)، وذهب الباقلوي وأبو البركات الأنباري وغيرهما (٩)، إلى أن الفاعل

(١) وقرأ الباقلون برفع (بينكم)، انظر: السبعة ٢٦٣، والنشر ٢/٢٥١، والرفع على أنه فاعل للفعل (تقطع)، والبين هنا بمعنى

الوصل، وهو من الأضداد، انظر: التبيان للعكبري ١/٢٥٤، والتحرير والتنوير ١٣٦٦.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ١/٣٤٥، والجلس ٢/٣٤، وحجة القراءات ٢٦٢، والدر المصون ٥/٥١.

(٣) انظر: حجة القراءات ٢٦١، والدر ٥/٥١.

(٤) انظر: كشف المشكلات ١/٤٤٥-٤٤٦، والبيان ١/٣٣٢.

(٥) المجلس ٢/٣٤.

(٦) انظر: معاني الزجاج ٢/٢٧٣، والحجة لابن خالويه ١/١٤٥، والمشكل لمكي ١/٢٦٢، وحجة القراءات ٢٦٢، والتبيان

١/٢٥٤، وتفسير القرطبي ٧/٤٠.

(٧) انظر: الحجة لابن خالويه ١/١٤٥، والحجة للفارسي ٣/٣٦٠، والمشكل لمكي ١/٢٦٢، والتبيان للعكبري ١/٢٥٤، والدر

المصون ٥/٤٨، وفتح القدير ٢/٢٠٣.

(٨) انظر: الكشاف ١/٣٦٩، وتفسير البيضاوي ١/١٣٢، والدر المصون ٥/٥١، والتحرير والتنوير ١٣٦٦.

(٩) كشف المشكلات ١/٤٤٥، والبيان للأنباري ١/٣٣٢، وتفسير البيضاوي ١/١٣٢.

محذوف، و (بينكم) صفة أقيمت مقام الموصوف، والتقدير: (تقطع وصل بينكم) أو (شيء بينكم)^(١).
الوجه الثالث: أن (بينكم) منصوب على الظرف، وناصبه (تقطع)، والآية من باب التنازع، وذلك أن (تقطع)، و(ضل) يتوجهان على قوله: «مَا كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ»، كل منهما يطلبه فاعلاً. وقد اختار الجريري هذا الوجه، وهما مما انفرد به، فيقول: "وفي هذا عندي وجه آخر لم أر أحداً قبلي أتى به، وهو أن يكون تأويل الكلام: (لقد تقطع ما كنتم تزعمون بينكم وصل عنكم)، كأنه قال: (الذي كنتم تزعمون تقطع بينكم، فلم ينتظم لكم ويصلح به أمركم)"^(٢).

ومن قول الجريري السابق يظهر لنا أنه يرى أنه من باب إعمال الأول، فالفعل (تقطع) هو الرفع لقوله: (ما كنتم تزعمون)، وفي الفعل (ضل) ضميره فاعلاً به^(٣).

الوجه الرابع: أن الفاعل هو (بينكم)، وهو في محل رفع، وإنما بقى على حاله منصوباً لكثرة استعماله ظرفاً منصوباً، ومعناه معنى المرفوع، وهو مذهب الأخفش^(٤)^(٥).

والذي يظهر لي بعد إيراد هذه الأوجه، أن أحسنها هو أن (بينكم) ظرف، والفاعل محذوف يدل عليه سياق الكلام، وتقديره، (تقطع الوصل بينكم).

(١) انظر: التبيان ٢٥٤/١، والدر المصون ٤٩/٥، والتحرير والتنوير ١٣٦٦.

(٢) الجليس ٣٤/٢-٣٥.

(٣) انظر: الدر المصون ٥١-٥٠/٥.

(٤) انظر: الحجة للفارسي ٣٦٠/٣ - ٣٦١، والمشكل لمكي ٢٦٢/١، والتبيان ٢٥٤/١، وتفسير القرطبي ٤٠/٧، والدر المصون

٤٨/٥-٤٩، وفتح القدير ٢٠٣/٢.

(٥) وقيل: إنه مبني لإضافته إلى غير متمكن، كقوله تعالى: (إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلَ مَا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ)، فبني (مثل)، وهو صفة ل (حق)

المرفوع، وذلك لإضافته إلى غير متمكن، انظر: الحجة ٣٦٠/٣ - ٣٦١، والدر المصون ٤٩/٥-٥٠.

هـ- إعراب (مظلماً) من قوله تعالى:

﴿كَأَنَّمَا أَغْشَيْتَ وَجُوهَهُمْ قِطْعًا مِنَ اللَّيْلِ مُظْلَمًا﴾

وهي قراءة الجمهور غير ابن كثير والكسائي يقرأون (قطعاً) بفتح الطاء^(١)، وهي جمع (قطعة)، بمعنى: الجزء من الشيء، سمي قطعة؛ لأنه يقتطع من كلِّ غالباً؛ فهي (فَعْلَةٌ) بمعنى (مفعولة) نقلت إلى الاسم^(٢)، و (قطعاً) مفعول ثانٍ للفعل (أغشيت)، و (من الليل) صفة لـ (قطعاً)، وأما قوله: (مظلماً) ففي إعرابها وجهان:

الوجه الأول: أن يكون حالاً من (الليل)، وقد ذهب إلى هذا أبو الفرج الجريدي، فيقول:

"والصواب عندنا من القول في وجه قراءة من قرأ (قطعاً) بالتحريك: أن نصبه (مظلماً) على الحال، والمعنى: (من الليل في حال إظلامه)، أي: شدة ظلمته، والكوفيون من النحويين يقولون: هو منصوب على قطع النكرة من المعرفة، و المعنى: (من الليل المظلم)"^(٣).

وهذا المذهب هو مذهب الجمهور كأبي جعفر الطبري، ومكي، والزمخشري، والأنباري، وابن زنجلة، وواقفهم العكبري، والبيضاوي، والقرطبي، والشوكاني^(٤).

ومعنى الكلام على هذا الإعراب: (كأنما أغشى وجه كل إنسان منهم قطعة من الليل)، ثم جمع ذلك؛ لأن الوجوه جمع، فالمعنى: (أغشيت وجوههم قطعاً من الليل في حال ظلمته^(٥))، والعامل في الحال: (أغشيت)؛ لأنه العامل في (قطعاً)، وهو الموصوف بالجار والمجرور، والعامل في الموصوف عامل في الصفة، ويجوز أن يكون العامل فيه معنى الفعل في قوله: (من الليل)^(٦).

الوجه الثاني: أن يكون (مظلماً) صفة لـ (قطعاً)، ورده مكي، والأنباري، وابن زنجلة، وغيرهم^(٧)؛ لأنه كان يجب أن يقال: (مظلمة) بالتأنيث.

وأجيب عن هذا: بأن (قطعاً) جاءت مذكرة؛ لأنها في معنى (الكثير)، وهو مذكر^(٨)، فهو كقول

الشاعر:

(١) وأما قراءة ابن كثير والكسائي فهي بسكون الطاء فيها، انظر: السبعة ٣٢٥، والتيسير ١٢١، والقطع: طائفة من الليل، أو اسم لما قطع فسقط، و (مظلماً) على هذه القراءة يجوز أن تكون نعتاً لـ (قطعاً) على سبيل المبالغة، أو تكون حالاً من (الليل)، أو من الضمير المستتر في الجار لوقوعه صفة، أو من (قطعاً) لتخصيصه بالوصف الذي بعده، وهو (من الليل)، انظر: الكشف ٥١٨/١، والبيان لأبي البركات ٤١١/١، والتبيين ٢٧/٢، وتفسير القرطبي ٢٩٩/٨، والدر المصون ١٨٧/٦.

(٢) انظر: التحرير والتنوير ١٩٦١.

(٣) الجليس ٢٥٩/١.

(٤) انظر: جامع البيان ٥٥٤/٦، والمشكل لمكي ٣٧٩/١، والكشاف ٥١٨/١، والبيان ٤١١/١، وحجة القراءات ٣٣٠/١، والتبيين ٢٧/٢، وتفسير البيضاوي ١٩٤/١، وتفسير القرطبي ٢٩٩/٨، وفتح القدير ٦٣٥/٢.

(٥) انظر: جامع البيان ٥٥٤/٦، وحجة القراءات ٣٣٠/١.

(٦) انظر: الكشف ٥١٨/١، وتفسير البيضاوي ١٩٤/١.

(٧) المشكل لمكي ٣٧٩/١، والبيان ٤١١/١، وحجة القراءات ٣٣٠/١، وتفسير البغوي ١٣١/١.

إذ هي أحوى من الربيعي حاجبه والعين بالإثمد الحاري مكحول^(٣)

والشاهد فيه: تذكير (مكحول) مع أنه خبر عن (العين)، وهي مؤنثة للضرورة، والذي سوغ ذلك أن (العين) بمعنى (الطرف)، وهو مذكر.

ورد السمين هذا الوجه؛ لما فيه من التعسف الذي لا يخفي^(٣)، ولا يجوز حمل كلام الله تعالى عليه؛ إذ لا يكون إلا في الضرورة الشعرية، ومما يدل على ضعف هذا القول أيضًا أنه مع شهرته في المصادر فإنه لم ينسب إلى قائل معين، وهو دليل على ضعفه؛ ولهذا فإن الصحيح هو ما ذهب إليه الجمهور واختاره الجريبي أنها تعرب حالاً.

٦- هل تأتي (أو) بمعنى (الواو)؟

تستعمل (أو) للدلالة على أحد الشيئين أو الأشياء، وهي ترد في كلامهم لمعان متعددة، منها: الشك، والتخيير، والإباحة^(٤)، وقد اختلف النحويون في مجيء (أو) بمعنى الواو، على مذهبين: **المذهب الأول: مذهب الأخفش، وقطرب، والجرمي أن (أو) تأتي بمعنى الواو، وهو المشهور من أقوال الكوفيين كابن الأنباري وابن سعدان^(٥)، ووافقهم الأزهري وأبو عبيدة وابن مالك^(٦).**

واستدلوا على ذلك بشواهد من النثر والنظم، يقول الجريبي: "فادعوا مثل هذا في مواضع من القرآن كثيرة، كقوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْفَدَ نَارًا﴾ [البقرة ١٧] ثم قال: ﴿أَوْ كَصَيْبٍ مِنَ السَّمَاءِ﴾ [البقرة ١٩]، وكقوله: ﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ [البقرة ٧٤]، وقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات ٤٧]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُطْعَمُهُمْ أَنَّمَا أَوْ كَفُورًا﴾ [الإنسان ٢٤] [٧]."

-
- (١) انظر: التبيان ٢/٢٧.
 - (٢) البيت من البسيط لطفي الغنوي، انظر: ديوانه ٥٥، والكتاب ٤٦/٢، والجلس ٢٥٨/١، وشرح ابن يعيش ١٨/١٠، و (الربيعي): ما نتج في الربيع، و (الحاري) المنسوب إلى (الحيرة) على غير قياس.
 - (٣) الدر المصون ٦/١٨٨.
 - (٤) انظر: أمالي ابن الشجري ٧٠/٣ - ٧١، وشرح التسهيل ٣/٣٦٢ - ٣٦٣.
 - (٥) انظر: معاني القرآن للأخفش ١/١٨٥ - ١٨٧، وإيضاح الوقف لابن الأنباري ٤٤٢/١، وإعراب القرآن للنحاس ١/٤٩٥، والأزهية ١١٨، والإنصاف ٢/٤٧٨، وشرح الرضى ٤/٣٩٨، والجني الداني ٢٣٠، والمغنى ١/٤٠٥ - ٤١٦، ٤/٧٨، والمساعد ٢/٤٥٩، وشرح الأشموني ٣/١٠٧، والخزانة ١٠/٢٥٨، وانظر: ابن سعدان الكوفي وآراؤه ٥٤-٥٧. وابن سعدان هو أبو جعفر محمد بن سعدان النحوي الكوفي المقرئ الضرير، أحد أعلام مدرسة الكوفة، ولد سنة ١٦١هـ، وتوفي يوم عرفة سنة ٢٣١هـ، انظر: نزهة الألباء ١١٢٣، وإنباه الرواة ٣/١٤٠.
 - (٦) انظر: تهذيب اللغة ١٥/٦٥٧-٦٥٨، ومجاز القرآن ٢/١٨٠، وشرح الكافية الشافية ٣/١٢٢٢ - ١٢٢٣، وشرح التسهيل ٣/٣٦٤، وجواهر الأدب للإربلي ٢٦٢.
 - (٧) المجلس الصالح ٤/١٧٥.

ومنه قوله تعالى: ﴿حَرَمْنَا عَلَيْهِمْ شَحْوَهُمَا إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوِ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ﴾ [الأنعام ١٤٦] يقول الإربلي: (وهي بمعنى الواو) سواء عَطِفَ على (الشحوم) أو (الظهور) (١)، ومن أحسن الشواهد على ذلك عند ابن مالك (٢) قوله صلى الله عليه وسلم: (اسكُنْ، فما عليك إلا نبي أو صِدِّيقٌ أو شهيد) (٣). ومن ذلك: قول حميد بن ثور:

قوم إذا سمعوا الصريخ رأيتهم
ما بين مُلجِمٍ مُهْرِهِ أو سافِعٍ (٤)

ومنه قول الشاعر:

فلو كان البكاء يَرُدُّ شَيْئاً
على المرأين إذ مضيا جميعاً
بكِتْ على بُجَيْرٍ أو عفاقٍ
لشأنهما بشجو واشتياق (٥)

المعنى: (على بجير وعفاق)، واستدلوا على هذا بقوله: (على المرأين)، فأبدل اثنين من اثنين (٦).

المذهب الثاني: مذهب جمهور البصريين أن (أو) لا تكون بمعنى الواو (٧)؛ لأن الأصل في

(أو) أن تكون لأحد الشئيين، بخلاف الواو التي معناها الجمع بين الشئيين، والأصل في كل حرف ألا يدل إلى على ما وضع له، ولا يدل على معنى حرف آخر.

واختار هذا المذهب أبو الفرج الجريري، وردَّ ما ذهب إليه الكوفيون، فيقول: وإنما أوقع الذين زعموا أن (أو) تكون بمعنى (الواو) فيما ذهبوا إليه من خلاف القياس المميز بين الألفاظ المختلفة المعاني في أصولها وإن تقاربت في بعض وجوهها: وجودهم ألفاظاً اشتبهت عليهم لتقاربها، فخلطوا بعضها ببعض، ولم ينعموا النظر فيها فيحصلوا تمييزها ويقفوا على ما يختص به كل نوع منها، ويتبينوا أوجه تقاربها وعلّة اشتراكها وتداخلها، وذلك كقولهم: (اجلس في السوق أو المسجد)، و (جالس الحسن أو ابن سيرين)، و(خالط الفقهاء أو النحويين)، و (كُلِّ اللحم أو الشحم والتمر أو الزبيب والرطب أو العنب).

(١) انظر: جواهر الأدب ٢٦٢.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٣/٣٦٤، وشواهد التوضيح ١١٣.

(٣) رواه البخاري في صحيحه في فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، حديث (٣٦٨٦)، وهو فيه بلفظ (اسكن أحد).

(٤) البيت من الكامل لحميد بن ثور، وذكره محققه في المنسوب إليه ص ٣٠٤، وينسب إلى عمرو بن معدي كرب، انظر: الكشف ٤/١٤٦، وشرح الكافية الشافية ٣/١٢٢٢، وشرح التسهيل ٣/٣٦٤، وجواهر الأدب ٢٦٢، والتصريح ٣/٥٩٧، وشرح الأشموني ٣/٨٢، وشرح أبيات المغني ٢/٥١.

(٥) البيتان من الوافر لمتعم بن نويرة، انظر: ديوانه ١٢٤، ومعاني القرآن للأخفش ١/١٨٦، والأضداد لابن الأنباري ٢٨٠، والجليس الصالح ٤/١٧٥، والأزهية ١٢٢، وأمالي ابن الشجري ٣/٧٦.

(٦) انظر: الجليس ٤/١٧٦، وأمالي بن الشجري ٣/٧٦. وهناك شواهد أخرى، انظرها في: المغني ١/٤٠٥-٤١٦، وأمالي ابن الشجري ٣/٧٨-٧٣، وشرح التسهيل ٣/٣٦٤.

(٧) انظر: الكتاب ٣/١٨٤، والمقتضب ٣/٣٠٤، والأصول ٢/٥٥-٥٦، وإعراب القرآن للنحاس ١/٤٩٥، ومعاني الحروف ٧٩، والخصائص ٢/٤٦١، وأمالي ابن الشجري ٣/٧٨، والإنصاف ٢/٤٨٠ - ٤٨١، ووصف المباني ٣٣.

وهذا باب يسمى باب الإباحة، وليس من باب الشك، وتخير أحد المذكورين وحَظَرَ الجمع بينهما؛ فلما لم يُحْكَموا معاني هذا النوع على حقيقتها وأغفلوا ملاحظة تفصيلها وتمييزها ذهبوا عن وجه الصواب فيها"^(١).

والذي يظهر لي من هذين المذهبين أنه يجوز أن تكون (أو) بمعنى (الواو)، وذلك للأدلة الكثيرة السابقة، ولأن ما رد به الجريري وغيره^(٢) لا يخلو بعضه من تكلف واضح؛ فإن دلالة (أو) على المعنى الذي وضع له لا يمنع دلالاته على مطلق الجمع، وبخاصة مع وجود القرائن التي تدل على ذلك، ولما كثر استعمال (أو) في الإباحة التي معناها جواز الجمع، جاز استعمالها بمعنى الواو. وقد جاءت الشواهد على ذلك كثيرة مستفيضة في كلام العرب، كما سبق.

٧- العطف على الضمير المرفوع بدون فصل أو توكيد

ذهب الجريري إلى أنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع إلا بعد تأكيد هذا الضمير أو وجود فاصل بين المعطوف عليه والمعطوف، وأنه لا يكون غير مؤكد إلا في ضرورة الشعر؛ فيقول في قول الفرزدق:

قل لَنَصْرٍ والمرء في رتبة السُّدِّ طان أعمى ما دام يُدعى أميراً
فإذا زالت الإمارة عنه واستوى والرجالُ عاد بصيراً^(٣)

"هكذا هو في كتابي: (واستوى والرجال) بالواو، ورفع (الرجال) عطفاً على الضمير الذي في (استوى)، والفصيح من كلام العرب في مثل هذا أن يؤكدوه ثم يعطفوا عليه، فيقولوا: (فاستوى هو الرجال)، وقد جاء في الشعر غير مؤكد.... ولو قيل: (فاستوى والرجال) بمعنى (مع الرجال)، كان حسناً، وهذا من الباب الذي يسمى باب المفعول معه"^(٤).

(١) الجليس الصالح ١٧٦/٤.

(٢) والجريري يخرج هذه الشواهد على أن (أو) فيها للإباحة، وفي هذه الشواهد وفي غيرها تخريجات أخرى، معاني القرآن للزجاج ٢٣٢/٢، وأمالي ابن الشجري ٧٣-٧٨/٣، والإنصاف ٤٧٨/٢ - ٤٨٤.

(٣) البيتان من الخفيف، للفرزدق، انظر: ديوانه ٩٢، وبهجة المجالس لابن عبد البر ٣٤٣/١، والتمثيل والمحاضرة ٧٠، ونهاية الأرب ٧٣/٣.

(٤) الجليس الصالح ٦٣/٢ - ٦٤.

وما اختاره الجريري هو مذهب البصريين وسيبويه والمبرد، والجرجاني، وغيرهم^(١). واحتجوا على ذلك بشواهد من القرآن الكريم، كقوله تعالى: ﴿فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا﴾ [المائدة ٢٤]، وقوله تعالى: ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة ٣٥]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ﴾ [الأعراف ٢٧]، إلى غير ذلك من الشواهد الكثيرة، واستدلوا لمذهبهم هذا بأن الضمير المرفوع المتصل في حكم الجزء من الفعل، بدليل أن الفعل يسكن آخره إذا اتصل به؛ ولذلك امتنع العطف عليه؛ لئلا يؤدي إلى العطف على جزء الكلمة، فإذا أكد قوى^(٢).

وأما الكوفيون، والأنباري، وابن مالك^(٣) فيجوز عندهم العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام من غير تأكيد ولا طول، فتقول: (قمت وزيداً). واعتمدوا على ذلك بوروده في كتاب الله تعالى، وفي الحديث الشريف، وفي كلام العرب، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى﴾ [النجم ٦-٧] فعطف (هو) على الضمير المرفوع المستتر في (استوى)، والمعنى: (فاستوى جبريل ومحمد بالأفق الأعلى)^(٤).

ومنه أيضاً قول عمر رضي الله عنه: (وكننت وجزّ لي من الأنصار)^(٥)، وقول علي رضي الله عنه: (كنت أسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: كنت وأبو بكر وعمر، وفعلت وأبو بكر وعمر، وانطلقت وأبو بكر وعمر)^(٦). وحكى سيبويه عن العرب: (مررت برجل سواء والعدم)^(٧) بالرفع عطفاً على الضمير المستتر في (سواء)؛ لأنه مؤول بمشتق، أي: (مستو هو والعدم)، وليس بينهما فصل. ومن وروده في الشعر قول جرير:

(١) انظر: الكتاب ٣٧٩/٢، والمقتضب ٢١٠/٣، ٢٧٩، والأصول ٧٩-٧٨/٢، والمقتصد ٩٥٧/٢، والإنصاف ٤٧٤-٤٧٨، واللباب ٤٣١/١، والمتبع ٤٤٠-٤٤١/٢، وشرح ابن يعيش ٧٦-٧٧/٣، وشرح ابن عصفور ٢٤٢/١، وشرح الكافية الشافية ١٢٤٤/٣ - ١٢٤٥، وشرح التسهيل ٣٧٣-٣٧٤، وشرح الرضى ٣٣٣-٣٣٤، والبسيط ٣٤٥/١، والارتشاف ٢٠١٣/٤، وأوضح المسالك ٣٩٠/٣، والمساعد ٤٦٩/٢، والهمع ١٨٨/٣-١٨٩، والأشموني ١١٣/٣.

(٢) انظر: اللباب ٤٣١/١.

(٣) انظر: معاني القرآن الفراء ٩٥/٣، ومجالس ثعلب ١٧٤، والإنصاف ٤٧٤-٤٧٨، وشرح الكافية الشافية ١٢٤٤/٣ - ١٢٤٥، وشرح التسهيل ٣٧٢/٣، وشواهد التوضيح ١١٢-١١٤، وشرح ابن الناظم ٢١٢، وأما مذهب ابن مالك في الألفية فهو موافق لمذهب البصريين.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ٩٥/٣.

(٥) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، كتاب المظالم والغصب، حديث (٢٤٦٨).

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم حديث (٣٦٧٧).

(٧) الكتاب ٣١/٢.

ورجا الأخيطلُ من سفاهة رأيه مالم يكن وأبُّ له لينالاً^(١)

وقد قاس هؤلاء عطف الضمير المرفوع المتصل على الضمير المنصوب المتصل، كما قاسوه على البديل^(٢)، وردَّ البصريون هذا الذي احتج به الكوفيون، فجعلوا الواو في آية النجم للحال لا للعطف، وأما الحديثان فلا حجة فيهما؛ لأنهما مرويان بالمعنى، وأما ما حكاه سيبويه فهو من الشاذ الذي لا يؤخذ به، ولا يقاس عليه، وكذلك الشواهد الشعرية تحمل على الضرورة^(٣).

ورد البصريون - أيضاً - بأن بين الضمير المرفوع المتصل، والمنصوب المتصل فرقاً؛ لأن الضمير المنصوب على نية الانفصال؛ لكونه فضلة، بخلاف المرفوع فإنه متصل لفظاً ومعنى، وأما القياس على البديل فإن الثاني في العطف غير الأول غالباً، بخلاف البديل؛ فإن الثاني فيهما هو الأول غالباً^(٤).

وأرى أن هذا منهم تعسف وتكلف لا داعي له، فإن الشواهد صريحة في جواز ما منعه البصريون والجريري دون فصل بين العاطف والمعطوف، ولئن كان الكثير في الكلام ألا يعطف على الضمير المرفوع إلا بعد توكيده بضمير منفصل أو بشيء يفصل بينهما، فإن هذا لا يمنع أن يأتي في الاختيار من غير تأكيد أو فصل، وقد جاء ذلك عن العرب. وادعاء قصرها على الضرورة فيه غير جائز؛ لأنها دعوى بلا دليل.

٨- جواز حذف همزة الاستفهام لدلالة (أم) عليها

لا يجوز حذف همزة الاستفهام إذا لم يكن بعدها (أم)، وهي عند سيبويه من الضرورات الشعرية، ومنه قول امرئ القيس:

أحارٍ ترى برقاً أريك وميضه
كلمع اليدين في حبيٍّ مكلَّل^(٥)

وكقول عمر بن أبي ربيعة:

(١) البيت من الكامل، لجرير في هجاء الأخطل، انظر: الجليس ٦٣/٢، والإنصاف ٤٧٦/٢، والمقرب ٢٣٤/١، وشرح التسهيل ٣٧٤/٣، وشرح الكافية الشافية ١٢٤٥/٤، وأوضح المسالك ٣٩٠/٣، والهمع ١٨٨/٣، وشرح الأشموني ١١٤/٣، ويروى مكان (رأيه) : (نفسه).

(٢) انظر: الإنصاف ٤٧٧/٢، وحاشية الصبان ٨٧/٣.

(٣) انظر: الإنصاف ٤٧٧/٢، والمتبع في شرح اللمع ٤٤١/٢، وشرح ابن عصفور ٢٤٢/١ - ٢٤٣.

(٤) انظر: شرح ابن يعيش ٧٧/٣.

(٥) البيت من الطويل، انظر: ديوانه ٢٤، والكتاب ٢٥٢/٢، والمقتضب ٣٣٤/٤، والجليس ٢١٩/٣، والخصائص ٦٩/١، والإنصاف ٢٨٤/٢، وشرح ابن يعيش ٨٩/٩، ومصابيح المغاني ١٦. ويروى: (أصاح) بدل (أحار). والشاهد في قوله: (ترى برقاً) حيث حذف همزة الاستفهام للضرورة الشعرية، والتقدير: (أترى؟)، وقوله: (وميضه) معناه: بريقه كحركة اليد، وقوله: (كلمع اليدين) أي: كحركة اليدين، (في حبيٍّ) وهو ما حبا لك من السحاب، أي: ارتفع. و (المكلَّل): الذي بعضه على بعض، انظر: شرح القوائد السبع الطوال ١٠٠.

ثم قالو: تحبها، قلت: بَهْرًا

عدد الرمل والحصى والتراب^(١)

وأما إذا كانت (أم) في الكلام فقد اختلف النحويون هل يجوز حذف همزة الاستفهام أو لا؟ فذهب سيبويه وابن عصفور^(٢) إلى أنه لا يجوز ذلك إلا في الضرورة الشعرية، كقول الشاعر:
لَعَمْرُكَ ما أدري وإن كنتُ دارياً شعيتُ بن سهم أم شعيتُ بن منقر^(٣)

والشاهد في قوله: (شعيتُ بن سهم أم شعيتُ بن منقر) حيث حذفتم همزة الاستفهام لدلالة (أم) عليها، وهي ضرورة، يقول الأعمش: "فلا بد فيه من تقدير الألف، لأنه يهجو هذه القبيلة، فيقول: لم تستقر على أب؛ لأن بعضاً يعزونها إلى سهم وبعضاً يعزونها إلى منقر"^(٤).

وذهب الجريري إلى جواز حذفها إذا كان بعدها (أم) المتصلة، وإلا فلا يجوز حذفها، فيقول "في هذا الخبر: (ولا أدري طلقنتُ امرأتي أم لا؟)"^(٥)، والفصيح: (ولا أدري أطلقتُ)، غير أنه قد جاء في مواضع بغير ألف اكتفاء بدلالة (أم)، قال امرؤ القيس^(٦):

تروح من الحي أم تبكر
وماذا يضرك لو تنتظر^(٧)؟

وقال في موضع آخر: "فإنه جائز؛ لأن قوله: (أم تبكر) قد دل على المعنى، ومثله كثير، من ذلك قوله^(٨):

(١) البيت من الخفيف لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٣٠، والكتاب ٣١١/١، واللامات للزجاجي ١٢٤، والجليس ٥٠٦/١، ٢١٩/٣، والخصائص ٢٨١/٢، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢٦٧/١، والأمالى الشجرية ٤٠٧/١، وشرح ابن يعيش ١٢١/١، والمغنى ٧٦/١، ومصابيح المغاني ١٥. ويروي (النجم) مكان (الرمل). والشاهد: حذف همزة الاستفهام للضرورة الشعرية، والتقدير: (أتحبها؟).

(٢) انظر: الكتاب ١٧٥/٣، وشرح أبيات سيبويه ١٥١/٢-١٥٢، والنكت ٤٢٠/٢ - ٤٢٢، والضرائر لابن عصفور ١٥٨، وانظر: سيبويه والضرورة الشعرية ١٨٣ وما بعدها.

(٣) البيت من الطويل للأسود بن يعفر، انظر: الكتاب ١٧٥/٣، والمقتضب ٢٩٤/٣، والجليس ٥٠٥/١، والمحتسب ٥٠/١، والمغنى ٢٧٤/١، وشرح الأشموني ١٠١/٣، ويروي (شعيب) بدل (شعيت).

(٤) النكت ٤٢١/٢.

(٥) وهو أن رجلاً جاء إلى أبي حنيفة فقال له: إنني شربت البارحة نبيذاً، فلا أدري طلقنتُ امرأتي أم لا؟ [انظر: الجليس ٥٠٤/١].

(٦) البيت من المتقارب، انظر: ديوانه ١٥٤، وروايته فيه: (وماذا يضرك أن تنتظر؟). وانظر: الأزهية ١٥٤، ووصف المباني ٤٥، ومصابيح المغاني ١٥، ويروي (إلى) بدل (من).

(٧) الجليس ٥٠٥/١-٥٠٦.

(٨) البيت من الطويل لعمر بن أبي ربيعة، انظر: ديوانه ٣٩٩، والكتاب ١٧٥/٣، والمقتضب ٢٩٤/٣، والجليس ٥٠٦/١، ٢١٩/٣، والمحتسب ٥٠/١، والأزهية ١٣٥، والأمالى الشجرية ٤٠٧/١، ١٠٩/٣، وشرح ابن يعيش ١٥٤/٨، والضرائر ١٥٨، ووصف المباني ٤٥، والمغنى ٧٦/١، وشرح ابن عقيل ١٧١/٣، ومصابيح المغاني ١٤، والخزانة ١٢٢/١١.

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًّا
بسبعِ رمينِ الجمرِ أم بثمان؟^(١)

فالشاهد في البيت الأول في قوله: (تروح من الحي أم تبتكر؟) حيث جاز حذف همزة الاستفهام لدلالة (أم) عليها، والتقدير: (أتروح من الحي أم تبتكر؟)، وكذلك البيت الثاني في قوله: (بسبع رمين الجمر أم بثمان؟)، والتقدير: (أبسبع رمين الجمر؟).

وأجاز المالقي وابن نور الدين حذفها إذا فهم المعنى، ودل عليه السياق^(٢)، وذلك لأنها أصل أدوات الاستفهام، وجعل الإربلي هذا الحذف كثيرًا مع وجود (أم) المتصلة المعادلة^(٣).

وذهب المرادي^(٤) إلى أن حذفها مطرد^(٥) لكثرة نظمًا ونثرًا، واستدل على ذلك بقراءة ابن محيصن: «سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ» [البقرة ٦] بهمزة واحدة^(٦). وبقراءة أبي جعفر: «سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ اسْتَعْفَرْتَ لَهُمْ» [المنافقون ٦] بهزة وصل^(٧). وذهب الأخفش وابن مالك إلى جواز حذف همزة الاستفهام في الاختيار عند أمن اللبس، سواء أُوجِدَتْ (أم) في الكلام أم لم توجد^(٨)، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: «هَذَا رَبِّي» [الأنعام ٧٦، ٧٧، ٧٨] وقوله تعالى: «وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ» [الشعراء ٢٢]، ويقول الشاعر:

رَفَوْنِي وَقَالُوا: يَا خُوَيْلِدُ لِمَ تُرَعُ
فقلت، وأنكرت الوجوه: هُمُ هُمُ؟^(٩)

وقد ردَّ المحققون ذلك؛ لما فيه من التباس الخبر بالاستفهام، يقول الجريري: "هو خبر، وليس باستفهام وغير جائز الاشتراك بين الخبر والاستخبار؛ لما فيه من فساد الكلام في القياس ودخول الإشكال والالتباس"^(١٠).

(١) الجليس ٢١٩/٣ - ٢٢٠.

(٢) انظر: رصف المباني ٤٥، ومصابيح المغاني ١٤.

(٣) جواهر الأدب ٢٢.

(٤) الجني الداني ٣٥.

(٥) وذهب السمين الحلبي إلى أن ذلك إجماع [الدر المصون ٣٤١/١٠]، وما قاله غير صحيح، لوجود الخلاف السابق فيه.

(٦) انظر: مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ١٠، والنشر لابن الجزري ٢/٢٠٧.

(٧) انظر: المحتسب ٣٢٢/٢، والنشر ٣٨٨/٢.

(٨) انظر: معاني القرآن للأخفش ١٨٢/١-١٨٣، وشواهد التوضيح ٨٧-٨٩، وقد استدل فيه ابن مالك على ذلك بعدة أحاديث، منها قوله صلى الله عليه وسلم: (يا أبا نر عيرته بأمه؟).

(٩) البيت من الطويل، لأبي خراش الهذلي خويلد بن مرة، في: ديوان الهذليين ١٤٤/٢، والرواية فيه: (لا تُرَعُ)، و (رَفَوْنِي) أي: سَكَنُونِي، انظر: تهذيب الألفاظ ١١٩، والجلس ٥٠٦/١، واللسان [رف و] ٢٧٨/٥، وتاج العروس ١٧٢/٣٨.

(١٠) الجليس الصالح ٢١٩/٣، ٥٠٦/١، وانظر في ذلك: معاني الفراء ٣٤١/١، ٢٧٩/٢ فقد أجاز حذف همزة الاستفهام مع أفعال الشك، ورد عليه الأخفش الأصغر وتلميذه النحاس بأن العرب لا تعرفه [انظر: إعراب القرآن للنحاس ١٧٦/٣، ١٧٧، والارتشاف ٢١٢٤/٤، والدر المصون ٨٤/٤، ٥١٧/٨].

والذي يترجح لي أنه يجوز حذف همزة الاستفهام لدلالة (أم) عليها إذا فهم المعنى ودل عليه سياق الكلام، وأن هذا لا يختص بالشعر وحده، وذلك لكثرة الشواهد الواردة عليه، وهو ما ذهب إليه الجريري وغيره، وأما إذا لم تكن (أم) في الكلام فلا يجوز حذفها.

٩- حذف الياء من (يا ابن أخي) كثير لازم حملاً على (يا ابن أم)، (يا ابن عم)

إذا كان المنادي مضافاً إلى مضاف إلى الياء، نحو: (يا غلام غلامي)، فلا يجوز حذف الياء؛ لبعدها عن المنادي؛ فإن الموجب للتغيير هو النداء^(١)، إلا إذا كان المنادي (ابن عم) أو (ابن أم)^(٢) فالأكثر حذف الياء والاجتزاء بالكسرة عن الياء المحذوفة^(٣) كقولك: (يا ابن عم، ويا ابن أم) بكسر الميم فيهما^(٤)، وهذا هو مذهب الجمهور أن حذف الياء مخصوص بأن يكون المنادي (ابن أم، أو ابن عم)^(٥). يقول أبو حيان: "وأصحابنا يعتقدون أن العرب حكمت لهما بحكم اسم واحد، وحذفوا الياء كحذفهم إياها من (أحد عشر) إذا أضافوها للياء"^(٦)، والعلة في ذلك هي كثرة استعمال العرب إياهما؛ فحذفوا الياء منهما تخفيفاً^(٧).

وذهب أبو الفرج الجريري إلى أن حذف الياء لازم كثير في قولهم: (يا ابن أخي) أيضاً، فيقول: "وفي الخبر: (يا ابن أخ)^(٨) بحذف الياء المضاف إليها وإبقاء الكسرة دلالة عليها، وهذا وجه معروف في كلام العرب، غير أن معظم النحويين زعموا أن الذي يكثر استعماله في هذا الباب موضعان: (يا ابن أم، ويا ابن عم)... واعتل بعضهم باختصاص هذين الاسمين لهذا المعنى بابين الرجل، يقول: (يا ابن أم)،

(١) انظر: التبصرة ٣٥١/١، والتصريح ٦٤/٤-٦٥.

(٢) ومثله: (ابنة عم أو ابنة أم)، أو (بنت عم أو بنت أم)، انظر: الارتشاف ٢٢٠٧/٤، والتصريح ٦٥/٤.

(٣) انظر: الجمل ١٦٢.

(٤) وفيهما لغات أخرى: الأولى: إثبات الياء متحركة على الأصل، كقولك: (يا ابن أمي ويا ابن عمي)، والثانية إثباتها ساكنة، والثالثة: حذفها مع بناء آخر الكلمة على الفتح، والرابعة: قلبها ألفاً، كقولك: (يا ابن أمًا، ويا ابن عمًا)، وكسر الميم وفتحها في قوله تعالى: ﴿يا ابن أم﴾ قرئ بهما في السبعة [انظر: التبصرة ٣٥١/١، واللباب ٣٤١/١، وشرح التسهيل ٤٠٦/٣، والارتشاف ٢٢٠٧/٤].

(٥) انظر: شرح الجمل لابن خروف ٧٢٧/٢، واللباب ٣٤١/١، وشرح الجمل لابن عصفور ١٠٤/٢، وشرح التسهيل ٤٠٥/٣، وشرح ابن القواس على ألفية ابن معط ١٠٤٨/٢، وتمهيد القواعد ٣٥٨٢/٧.

(٦) الارتشاف ٢٢٠٧/٤، وانظر: تمهيد القواعد ٣٥٨٤/٧، والتصريح ٦٥/٤.

(٧) انظر: التبصرة ٣٥١/١، واللباب ٣٤١/١.

(٨) والمراد به قول قتادة بن النعمان رضي الله عنه: (فرجعت ولوددت أني خرجت من بعض مالي ولم أكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك)، فأتى عمه رفاعة بن زيد رضي الله عنه، فقال له: (يا ابن أخ ما صنعت؟)، وهذا الحديث رواه الترمذي في سننه، باب تفسير سورة النساء، الآيات ١٠٥-١١٥، برقم ٣٠٣٦، انظر: جامع الإمام الترمذي.

و(يا ابن عم) لمن ليس بأخيه ولا ابن عمه، وهذا عندي لازم في (يا أخي ويا ابن أخي)؛ لكثرة قولهم: (يا أخي، ويا ابن أخي) للأجنبي^(١).

فالجريري يرى أن حذف الياء لا يختص بقولهم: (يا ابن أم، ويا ابن عم)، وإنما يُحْمَلُ عليهما أيضاً: (يا ابن أخ)، وهو عنده وجه معروف في كلام العرب، واستدل على ذلك بورود السماع به في قول رفاعة بن زيد رضي الله عنه: "يا ابن أخ ما صنعت؟" بحذف الياء، ووجه جوازه: كثرة استعماله أيضاً للأجنبي ممن ليس بابن أخيه. وقد توقف الفراء في إجازته له؛ لأنه لم يثبت لديه السماع فيه، فيقول: "ولم يقولوا ذلك في (أخ)، ولو قيل كان صواباً"^(٢)، وتابعه ابن جرير الطبري^(٣)، أما الجريري فقد ثبت لديه السماع؛ ولذلك جعل حذف الياء من (يا ابن أخ) لازماً بالقياس على قولهم: (يا ابن أم، ويا ابن عم).

ولعل هذا المذهب مما انفرد به الجريري، فلم أر من ذهب إليه غيره، وقد حكاه ابن عمرو (ت ٦٤٩هـ) عن بعضهم، يقول ناظر الجيش: "وقد قال ابن عمرو: وقيل: إن بعض النحاة جوّز حذف الياء من (يا ابن أخي)، وليس بمعروف"^(٤)، ولعل الجريري هو المقصود بهذا، وليس لدى ما يقطع به. وقد نقل ابن النحاس في تعليقه على المقرب أن منهم من أجاز ذلك في: (يا ابن خالي)؛ لأنه كثر استعماله كثرة استعمال (يا ابن عمي، ويا ابن أمي)^(٥).

والذي يظهر لي أن ما ذهب إليه الجمهور هو الصحيح الذي ورد به السماع عن العرب؛ إذ لم يُسْمَعْ عنهم حذف الياء إلا في (يا ابن أم، ويا ابن عم)، ويُردُّ على الجريري بأن الرواية المشهورة الواردة في الخبر جاءت بإثبات الياء، لا بحذفها^(٦)، فقد تكرر قوله: (يا ابن أخي) في حديث طويل في غير مرة، الأولى: (يا ابن أخي إنه عدى علينا)، والثانية: (يا ابن أخي لو أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم)، والثالثة: (يا ابن أخي ما صنعت؟)، والرابعة: (يا ابن أخي هو في سبيل الله)، وذلك كله بإثبات الياء فيها، يضاف إلى هذا أن ابن عصفور صرح بأن الياء لا تحذف من قولهم: (يا ابن أخي)^(٧)، معتمداً في ذلك على السماع.

(١) المجلس الصالح ٣٥٢/٢.

(٢) معاني القرآن للفراء ٣٩٤/١.

(٣) جامع البيان ٨٦/٦.

(٤) تمهيد القواعد ٣٥٨٤/٧.

(٥) انظر: شرح المقرب المسمى التعليقة لابن النحاس ٥٩٨/١. وابن عمرو هو محمد بن محمد بن عمرو الحلبي النحوي، ولد بحلب سنة ٥٩٦هـ، وأخذ عن ابن يعيث وابن مالك، توفي سنة ٦٤٩هـ، انظر: إشارة التعيين ٣٣٧، والبغية ٢٣٢/١.

(٦) انظر: جامع الترمذي، كتاب تفسير القرآن، باب: ومن سورة النساء، برقم ٣٠٣٦.

(٧) شرح الجمل لابن عصفور ١٠٤/٢.

١٠- إدخال الترخيم على الترخيم فيما كان مختوماً بالهاء للضرورة،

وقصرها الجريري على (حارث) دون غيره

الترخيم هو حذف آخر المنادى تخفيفاً^(١)، فإن كان العَلْمُ مفرداً عن التركيب، فيحذف آخره، فتقول في (شمردل) علماً: (يا شمرد)، بحذف اللام إن لم يكن الآخر هاء تأنيث، فإن كان آخره هاء تأنيث، نحو: (ميمونة)، أقتصر عليها، وأما قول الشاعر:

أَحَارِ بْنِ بَدْرِ قَدْ وَلَيْتَ إِمَارَةً فَكُنْ جُرْدًا فِيهَا تَعُقُّ وَتَسْرِقُ^(٢)

فقد دخله ترخيم بعد ترخيم في قوله: (أحار) حيث رخمه أولاً بحذف الهاء على لغة من لم ينو المحذوف، ثم رخمه ثانياً بحذف التاء على لغة من نوى رد المحذوف^(٣)، يقول الجريري في هذا البيت: "رخم أبو الأسود (حارثة) في شعره؛ فحذف الهاء والتاء، وبعض النحويين لا يجيز هذا، ويقول: (يا حارث) في ترخيم (حارثة) فتحذف الهاء خاصة، فتقول: (أحارث وأحارث) على لغتين للعرب فيه: أفصحهما: إقرار حركة الحرف في الترخيم على ما كانت عليه، وهو الوجه المختار، والأخرى: ضمه على حكم النداء المفرد والقضاء على ما بقى بعد حذف الطرف للترخيم بأنه اسم قد قام بنفسه، وكفى من غيره، ولا نجيز هذا الترخيم على هذين الوجهين إلا في ترخيم (حارث)"^(٤)، والشاعر رخم (حارثة) أولاً بحذف الهاء على لغة من لم ينو رد المحذوف، ثم رخمه ثانياً بحذف التاء على لغة من نوى رد المحذوف^(٥). وذهب سيبويه إلى جواز إدخال الترخيم على الترخيم في المختوم بتاء التأنيث بشرط أن يبقى الاسم بعد الترخيم الأول على أكثر من ثلاثة^(٦)، ووافق الجريري - كما سبق - ولكنه قصر هذا الترخيم على (حارث) دون غيره، وما ذهب إليه غير صحيح؛ لأنه سمع في غيره من الأعلام، ومنه قول العجاج:

(١) للاسم الذي يجوز ترخيمه شروط فصلتها كتب النحو، انظر: المقتصد ٧٩١/٢، وشرح ابن يعيش ١٩/٢، والإيضاح في شرح المفصل ٢٩٤/١، وشرح الجمل لابن عصفور ١١٣/٢، وشرح التسهيل ٤٢١/٣، والنيل في شرح التسهيل لخالد الأزهرى ٢٥٣/٢ وما بعدها، وانظر: الترخيم في العربية ص ٥ وما بعدها.

(٢) البيت من الطويل، نسبة الجريري إلى أبي الأسود الدؤلي، ويُنسبُ إلى أنس بن أبي أنيس يخاطب حارثة بن بدر الغداني، وينسب أيضاً إلى أنس بن زنيم أو أنس بن أبي إياس، ويروى (ولاية) بدل (إمارة)، و(تجور)، و(تخون) بدل (تعق)، انظر: الحيوان ١١٦/٣، وتوضيح المقاصد ٢١٩/٢، وتمهيد القواعد ٣٦٤٤/٧، ٣٦٦٠، والنيل ٢٥٨/٢، وشرح الأشموني ١٧٤/٣، والدرر ١٥٩/١.

(٣) ويطلق عليهما لغة من ينتظر الحرف ولغة من لا ينتظر، ويقال: لغة من نوى المحذوف ولغة من لا ينوي، ويقال: لغة (ياحار)، ولغة (يا حاز) [انظر: الارتشاف ٥/٢٢٣٦].

(٤) المجلس الصالح ٢٠١/٣.

(٥) انظر: شرح الشواهد للعيني ١٧٤/٣.

(٦) انظر: الكتاب ٢٥٠/٢، والمجلس الصالح ٢٠١/٣، والنيل في شرح التسهيل ٢٥٨/٢، وشرح الأشموني ١٧٤/٣، وانظر: سيبويه والضرورة الشعرية ٩٥.

فقد رأى الراعون غيرَ البطلِ أنك يا معاوي ابن الأفضل^(١)

والشاهد فيه إدخال الترخيم على الترخيم في قوله: (يا معاوي)، وذلك أن الهاء قد اطرده حذفها للتخيم وكثر، فكأن الاسم لم تكن فيه هاء، ثم أدخل عليه حرف النداء والياء آخره، فحذفها للتخيم^(٢).
ومنه أيضًا قول الشاعر:

يا أرطُ إنك فاعل ما قُلتُهُ والمرءُ يستحي إذا لم يصدق^(٣)

والشاهد في قوله: (يا أرط) حيث أراد به: (يا أرطأة)، رخمه أولاً بحذف التاء على لغة من لم ينو رد المحذوف، ثم رُخم ثانياً بحذف الألف على لغة من نوى رد المحذوف، وهو الألف.

وعلى هذا فإن الترخيم بعد الترخيم قليل، وأكثر ما يكون في الشعر، وقد منع ذلك النحويون عامة، وأجازه سيبويه على لغة من لم يراع المحذوف، ووافقه الجريري، وهو المذهب الصحيح، لورود السماع به^(٤)، ولكن قصرَ الجريري ذلك على (حارث) دون غيره، لا يصح لوروده في غيره من الأعلام، كما ذكرنا.

١١- صرف الاسم المؤنث الثلاثي الساكن الوسط

الاسم المؤنث الثلاثي الساكن الوسط إذا لم يكن أعجمياً ولا منقولاً من مذكر، نحو: (هند، وجُمْل، ودعد) هل يجوز فيه الصرف أو المنع؟ وأيها أفصح؟
فذهب الجريري إلى أنه يجوز فيه الصرف والمنع، والمنع أكثر وأجود، فيقول في قول العباس بن الأحنف:

فَصَوْرٌ هَاهُنَا فَوْرًا وَصَوْرٌ تَمَّ عَبَاسًا^(٥)

"هكذا رواه لنا الكوكبي: (فصور ها هنا فوْرًا) بالصرف وترك الصرف أعلى، وكان الزجاج لا يجيز صرف شيء من الأسماء المؤنثة إلا في ضرورة الشعر"^(١).

(١) من الرجز للعجاج، انظر: ديوانه ٤٨، والكتاب ٢/٢٥٠، والخصائص ٣/٣١٦، والهمع ٢/٦٥، والخزانة ٣/٣٧٨.
(٢) انظر: النكت للأعلم ١٨٧/٢ - ١٨٨، وهامش الكتاب طبعة بولاق ١/٣٣٤. وفيه احتمال آخر نكره الأعلم أيضًا، وهو أن تكون الياء من قوله: (يا ابن الأفضل) ياء (معاوية) على قوله: (يا معاوي ابن الأفضل)، فتوهمت ياء (يا ابن) التي في النداء، وإنما هي ياء معاوية، أي: أن البيت ليس فيه ضرورة، وهو احتمال ضعيف، [انظر في ذلك: سيبويه والضرورة الشعرية ٩٧-٩٨].
(٣) البيت من الكامل، لزميل بن الحارث يخاطب أرطأة بن سهية، انظر: توضيح المقاصد للمرادي ٢/٢١٩، وتمهيد القواعد ٣٦٦٠/٧، وشرح الشواهد للعيني ٣/١٧٥، والنبيل في شرح التسهيل ٢/٢٥٨، وشرح الأشموني ٣/١٧٥، والدرر ١/١٥٩.
(٤) انظر: التذييل لأبي حيان ٤/٢٣٥، وتمهيد القواعد لناظر الجيش ٧/٣٦٦٠.
(٥) البيت من الهزج، للعباس بن الأحنف، انظر: ديوانه ١٨٨، والجلس الصالح ١/٣٢٥، و (فوز): اسم محبوبته.

وقد اختلف النحويون في ذلك على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: مذهب سيبويه والمبرد والجمهور، واختاره الجريري^(٢) أن الوجهين جائزان، والمنع

من الصرف أكثر، وحثهم في ذلك السماع والقياس:

فأما السماع فقول الشاعر:

لَم تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِزْرِهِا دَعْدُ وَلَمْ تُعَدِّ دَعْدُ فِي الْعَلْبِ^(٣)

وأما القياس فلأنه أخف الأسماء؛ لأنه أقل الأصول عددًا وحركة؛ فعادلت خفته أحد السببين^(٤)،
وذهب الفارسي، وعلم الدين اللورقي إلى أن الصرف أفصح^(٥).

المذهب الثاني: مذهب الأخفش، والزجاج أنه ممنوع من الصرف مطلقاً^(٦)، وذلك لوجود السببين

فيه، وهما العملية والتأنيث، ولا عبرة بالخفة فيه؛ لأن الموانع التي تمنع من الصرف أشياء معنوية، فلا
معارضة بينها وبين اللفظ^(٧).

المذهب الثالث: مذهب الفراء أنه ممنوع من الصرف إذا كان اسم بلدة، نحو: (فَيْد)^(٨)، وحثه

في ذلك: أنهم لا يوقعون فيه الاشتراك اللفظي غالبًا، بخلاف أسماء الأناسي، فإنهم يوقعونه فيها كثيرًا؛
فاحتاجت إلى التخفيف؛ لأنه لم يكثر في الكلام، بخلاف (هند) ونحوه^(٩).

والذي يظهر لي من هذه الآراء أنه يجوز صرف المؤنث الثلاثي الساكن الوسط وعدم صرفه مع

ترجيح المنع من الصرف، وهو مذهب الجمهور، واختاره الجريري، وذلك لورود السماع به عن العرب، كما

(١) الجليس ٣٢٦/١، والكوكبي هو أبو علي الحسين بن القاسم الكوكبي، كان صاحب أخبار وآداب، توفي ٣٢٧هـ، انظر: تاريخ

بغداد ٣١٦/٨ - ٣٢٢، والمنتظم لابن الجوزي ٢٩٧/٦.

(٢) انظر: الكتاب ٢٤٠/٣ - ٢٤١، والمقتضب ٣٥٠/٣، واللباب ٥٠٨، وشرح الكافية الشافية ١٤٩١/٣، والارتشاف ٨٧٨،

والتصريح ٢٤١/٤ - ٢٤٢، وشرح الأشموني ٢٥٤/٣.

(٣) البيت من المنسرح لجرير في ديوانه ٦٧، والكتاب ٢٤١/٣، والخصائص ٦١/٣، والمنصف ٧٧/٢، وشرح ابن يعيش

٧٠/١، واللباب ٥٠٨، وشرح الأشموني ١٥٤/٣، والتلغف: الالتحاف بالثوب، والمنزر: ثوب يحيط بالنصف الأسفل من البدن،

والعلب: جمع (عُلبَة)، وهي إناء من جلد يشرب به الأعراب، وهو يصف دعْدًا بأنها نشأت في الرفاهية والنعمة.

(٤) انظر: اللباب ٥٠٩.

(٥) انظر: الإيضاح العضدي ٣٠٧، والمحصل ٤٨٣/١، والارتشاف ٨٧٨.

(٦) انظر: ما ينصرف للزجاج ٤٩، والجليس الصالح ٣٢٥/١، وشرح الكافية الشافية ١٤٩٢/٣، وشرح الرضى ١٣٥/١،

والارتشاف ٨٧٨، والهمع ١١٣/١، وشرح الأشموني ٢٥٤/٣.

(٧) انظر: اللباب ٥٠٩.

(٨) انظر: الارتشاف ٨٧٨، وشرح الأشموني ٢٥٤/٣.

(٩) حاشية الصبان على الأشموني ٢٥٤/٣.

في بيت جرير، ولأن هذا الاسم أقل الأصول في العدد والحركة؛ فعادلت خفته أحد السببين، والخفة لا تقوى على الذهاب بعلّة من العلتين؛ ولهذا رجح عند سيبويه وغيره المنع من الصرف.

١٢- حذف الضمة والكسرة للضرورة

ذهب الجريري إلى جواز حذف الضمة والكسرة في الإعراب لضرورة الشعر، فيقول:

قال الشاعر:

فإن أُخْدَعُ فقد تُخْدَعُ وتُوَخِّدُ عتيقُ الطيرِ من جَوِّ السحابِ^(١)

أسكن في هذا البيت (فقد تخدع)، ومتى لم يدخل عليه جازم يجزمه ولا ناصب ينصبه، فتسكينه إذا وُصِلَ بكلام بعده خارج عن الفصيح المعروف في كلام العرب، وينبغي أن يكون هذا مرفوعاً على أصله، ولما لم يمكن هذا الشاعر تحريكه لئلا ينكسر وزن البيت الذي قاله أسكنه، وأقرب ما يعتذر له به أنه عمل على السكون عليه ونيته الرفع، وقد رُوِيَ مثلاً هذا الوجه في أبيات روتها العلماء^(٢).

وما ذهب إليه الجريري هو مذهب الخليل، وسيبويه، وجمهور البصريين^(٣) الذين يرون أن حذف الضمة والكسرة في الإعراب جائز، كقولهم: (قام الرجل إليك)، وذهبت جاريئتك) و (أنا أذهب إليك). واستشهدوا على ذلك بعدة شواهد، منها قول الشاعر:

فاليومَ أشربُ غيرَ مستحبٍ إثمًا من الله ولا واغلب^(٤)

والشاهد في قوله: (أشرب) حيث حذف ضمة الإعراب من الفعل المضارع المرفوع، للضرورة الشعرية، تشبيهاً له بما تحرك وسطه بالضمة، فحُقِّفَ بالتسكين، نحو: (عَضُد). والفرق بين حذف الحركة في البيت وحذفها في نحو: (عَضُد ، وفَخِذ): أن حذفها فيهما حسنٌ مطرد في الشعر والكلام؛ لأنه لا يزيل معنى، ولا يغير إعراباً، أما حذفها في البيت فيزول الإعراب الذي تتعقد به المعاني، ولكن سيبويه - هنا - يشبه اللفظ باللفظ^(٥).

وقال الشاعر:

(١) البيت من الوافر، انظر: مجالس ثعلب ٤١٥/٢، والجليس ٢٤٢/١، والنهابة ٩٢/٤، واللسان (ق ف ف).

(٢) الجليس ٢٤٢/١ - ٢٤٣.

(٣) انظر: الكتاب ٢٠٣/٤، ومعاني الأخفش ٢٦٧/١، وشرح الكتاب للسيرافي ١٦٨/٢، والخصائص ٧٤/١، وشرح ابن يعيش ٤٨/١، وشرح ابن عصفور ٥٨٣/٢، والارتشاف ٢٤٠٥، والتذييل ٢٠٤/١ - ٢٠٥.

(٤) البيت من السريع لامرئ القيس، انظر: ديوانه ١٣٤، والكتاب ٢٠٤/٤، ومعاني القرآن للأخفش ٢٦٧/١، والأصول ٣٦٤/٢، وشرح السيرافي ١٩٨/٢، والجليس ٢٤٤/١، والخصائص ٧٤/١، وشرح ابن يعيش ٤٨/١، وشرح ابن عصفور ١٩٣/٢، وشرح الرضي ٢٥/٤، والتذييل ٢٠٤/١، والارتشاف ٢٤٠٤. و(المستحب): المنكسب، و (الواغل): الداخل على الشرب، قاله الشاعر حين أدرك ثأر أبيه، وكان قد نذر ألا يشرب الخمر حتى يثأر له.

(٥) انظر: شرح السيرافي ١٧٠/٢.

إذا أعوججن قلت: صاحب قَوْم^(١)

والشاهد فيه حذف الكسرة من آخر الاسم تشبيهاً بنحو: (فخذ)؛ لأن (صاحب) أصله: (صاحبي)، فهو منادي مضاف إلى ياء المتكلم، حذفته منه الياء اكتفاء بكسرة المناسبة، فصار: (صَاحِبِ)، ثم سَكَّنَ الشاعر الباء للضرورة^(٢).

وقال الشاعر:

رُحْتُ وفي رجلك ما فيهما وقد بدا هُنَّكَ من المُنْزِرِ^(٣)

والشاهد فيه حذف ضمة الإعراب من الاسم الواقع فاعلاً، وهو (هَنْ) للضرورة الشعرية.

وقال جرير:

سيروا بني العمِّ فالأهوازُ منزلكم ونهر تيري فما تعرفكم العربُ^(٤)

والشاهد في قول الشاعر في حذف ضمة الإعراب من الفعل المضارع (فما تعرفكم).

وقد روى عن أبي عمرو أنه قرأ بهذه اللغة في مواضع من القرآن، منها قوله تعالى: ﴿فَتُوبُوا إِلَىٰ بَارئِكُمْ﴾ [البقرة ٥٤]، بسكون الهمزة^(٥)، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ﴾ [النساء ٥٨] بسكون الراء استنقالاتاً لاجتماع ثلاث ضمات^(٦).

وذهب المبرد والزجاج إلى أن ذلك غير جائز، لما فيه من إذهاب علامة الإعراب، وهي لمعنى^(٧)؛ ولذلك فقد ذهب ينشدان الشعر على خلاف ما ينشده سيبويه، فالرواية عندهما في البيت الأول والثاني: (فاليوم فاشرب غير مستحقب)^(٨)، و (قلت: صاح قَوْم) قال الزجاج: "وهذا البيتان قد أنشدناهما جميع النحويين المذكورين، وزعموا كلهم أن هذا من الاضطرار في الشعر، ولا يجوز مثله في كتاب الله،

(١) البيت من الرجز لأبي نخيلة، انظر: الكتاب ٢٠٣/٤، ومعاني القرآن للأخفش ٢٦٧/١، وشرح السيرافي ١٦٨/٢، وشرح ابن عصفور ٥٨٣/٢، والارتشاف ٢٤٠٣. والضمير في (اعوججن) يعود على الإبل، يريد بذلك: ميلهن عن الطريق.

(٢) انظر: سيبويه والضرورة الشعرية ٦٤-٦٥.

(٣) البيت من السريع للفرزدق، أو للأقيشر الأسيدي، انظر: معاني القرآن للأخفش ٢٦٦/١، والجليس ٢٤٤/١، والخصائص ٧٤/١، وشرح السيرافي ١٦٩/٢، والأمالى الشجرية ٣٧/٢، وشرح ابن يعيش ٤٨/١، وشرح ابن عصفور ٥٨٣/٢، وشرح التسهيل ٤٤/١، وشرح الرضى ٢٧٣/٢، والخزانة ٤٨٤/٤.

(٤) البيت من البسيط لجرير، انظر: ديوانه ٤٦، وشرح السيرافي ١٦٩/٢، والخصائص ٧٤/١، ٣٤٠/٢، والفصول الخمسون ٢٧٦، وشرح ابن عصفور ٥٨٣/٢، والخزانة ٤٨٤/٤. ويروى: (موعدكم) بدل (منزلكم)، و (فلا) مكان (فما).

(٥) انظر: السبعة لابن مجاهد ١٥٥-١٦٥، ويروى عن أبي عمرو كسر الهمزة، واختلاس الضمة، والسكون المحض.

(٦) السبعة ٢٢٤.

(٧) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٧٥/٤، وشرح السيرافي ١٧٠/٢، والجليس ٢٤٤/١، وشرح ابن يعيش ٤٨/١، وشرح ابن عصفور ٥٨٣/٢، والتذييل ٢٠٤-٢٠٥، والارتشاف ٢٤٠٧.

(٨) وهي رواية المفضلين ٤٨٠، وإصلاح المنطق ٢٧٣، ٣٥٦.

وأشندناهما أبو العباس محمد بن يزيد: (إذا اعوججن قلت: صاح قوم)، وهذا جيد بالغ، وأنشدنا: (فاليوم فاشرب غير مستحقب)"^(١).

والرواية عندهما في البيت الثالث: (وقد بدا ذلك من المنزِرِ)، وفي البيت الرابع: (فلم تعرفكم العرب)^(٢). وقالوا في قراءة أبي عمرو السابقة: إنما هو يختلس الكسر اختلاصاً، ولا يجزم (بارئكم)^(٣).

والذي يترجح لدى هو مذهب سيبويه والجمهور، وهو المذهب الذي اختاره الجريدي، لما ورد فيه من السماع والقياس، لأنهم يحذفون الحركة طلباً للتخفيف، وقد حكى أبو عمرو أن لغة تميم تسكين المرفوع من نحو: (يعلمهم)، وتسكين المجرور، وإذا ثبت ذلك - كما يقول أبو حيان - كان حجة على المذهبين^(٤). فظهر لنا من ذلك أن تسكين حرف الإعراب المتحرك سائغ ومسموع عن العرب^(٥)، يضاف إلى هذا أنه لا يجوز رد ما رواه سيبويه وهو ثقة، فإن من حفظ حجة على من لم يحفظ.

(١) معاني القرآن للزجاج ٢٧٥/٤.

(٢) انظر: شرح السيرافي ١٧١/٢.

(٣) انظر: معاني القرآن للزجاج ٢٧٥/٤.

(٤) التذييل لأبي حيان ٢٠٤/١، وانظر: ما فهم على غير وجهه من كتاب سيبويه ١٤٨-١٥٣، والعامل اللغوي بين سيبويه والفرء ٥٨-٦٠.

(٥) انظر: الميل إلى التخفيف في الظواهر الفرعية ١٥٣.

المبحث الثاني: آراؤه الصرفية

كانت لأبي الفرج الجريدي آراء صرفية، نصَّ على أنها اختياره، وظهرت فيها شخصيته الصرفية. وهذه الآراء رأيتها جديدة بالبحث والدراسة؛ وهي:

١- وزن الخماسي المكرر ثانيه وثالثه، نحو: (صَمَحَمَح)

اختلف النحويون في وزن الخماسي الذي تكرر فيه حرفان قبلهما حرف أصلي، نحو: (صَمَحَمَح)، و(سَمَمَعَم) ^(١)، على مذهبين:

المذهب الأول: ذهب الكوفيون إلى أنه على وزن (فَعَلَّل)، مثل: (سفرجل) ^(٢)؛ فأصل (صَمَحَمَح): (صَمَحَح) أبدلوا الوسطى ميماً، نحو: (ككبب)، وحكى الجريدي عن الفراء أنه احتج لذلك بأنه "لو جاز أن يكون نحو: (صَمَحَمَح) على (فعلعل) لتكرير لفظ العين واللام، لجاز أن يكون (صرصر) على (ففعف)، و (سجسج) لتكرير لفظ الفاء، فلما بطل أن يكون (صرصر) على (ففعف) بطل أن يكون (صَمَحَمَح) على (فعلعل)" ^(٣)، فالأصل عندهم في (صَمَحَمَح): (صَمَحَح) ولكنهم استنقلوا اجتماع ثلاث حاءات فجعلوا الوسطى منها ميماً، والإبدال لاجتماع الأمثال كثير في الاستعمال ^(٤)، قال تعالى: ﴿فَكَبِّبُوا فِيهَا هُمْ وَالْعَاوُونَ﴾ [الشعراء ٩٤]، والأصل: (كَبِّبُوا) ؛ لأنه من (كبيت الرجل على وجهه) إلا أنهم استنقلوا اجتماع ثلاث ياءات، فأبدل من الوسطى كاف ^(٥).

(١) (الصمحمح): الرجل الشديد. وقيل: الغليظ القصير، أو الأصلع، [انظر: ديوان الأدب ٨٦/٢، وتاج العروس ٥٥٤/٦].

و(السممعع): الصغير الرأس [ديوان الأدب ٨٦/٢].

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ١١٤/٣، والخصائص ٦٨/٢، والإنصاف ٧٨٨/٢-٧٩٣، وشرح الكافية الشافية ٢٠٣٥/٤ -

٢٠٣٦، وشرح الشافية للرضي ٦٣/١-٦٤، والارتشاف ١٩٣/١، وشرح التسهيل للمرادي ٩٠٠/٢-٩٠١، والمساعد

٣٢/٤-٣٣، ٦٢، وشرح الأشموني ٢٥٦/٤.

(٣) الجليس ٥٧/٢.

(٤) انظر: الإبدال لأبي الطيب ١٧٤/٢، ٤٠١، وانظر أيضاً: الإبدال والمعاقبة للزجاجي ٦١، وما بعدها.

(٥) انظر: الإنصاف ٧٨٨/٢، واستدل الكوفيون على ذلك أيضاً ببعض الألفاظ الرباعية المضعفة التي أصلها من الثلاثي

المضعف، مثل: (المشفشف، وكركر، وتململ، وحثحث، ورفرف) [انظر: معاني القرآن للفراء ١١٤/٣، والإنصاف ٧٩٠/٢ -

[٧٩١].

المذهب الثاني: مذهب البصريين أن وزنه (فَعْلَعَل)، بتكرير العين واللام^(١)، فهما زائدتان من باب المضعف المختلف التضعيف، بدليل قولهم: (صمامح)، ولو كان ك (سفرجل)، وليس فيهما زائد لقليل: (صماحم)، كما يقال: (سفارح)^(٢).

وقد اختار الجريري هذا المذهب، لأن أقل الأصول محفوظ بالحرفين الأولين مع السابق عليهما، فيقول: "والذي قاله سيبويه هو الصحيح الذي يشهد القياس بتصويبه، وذلك أن موافقة الحرف المتكرر الحرف المتقدم في صورته يوجب موافقته في الحكم على وزنه إذا استوفى في وزن الكلمة التي هي فاء الفعل وعينه ولامه، ما لم يلجئ إلى خلاف هذا حجة كالقصور عن استكمال هذه الحروف والحاجة إلى إتمام الكلمة باختصار حروف الفعل، ولهذا قُضِيَ على (صرصر) بأنه (فعلل)، ولم يجز حمله على (صَمَحَمَح)؛ لأنه لو حمل على هذا بطل التمام لعدم اللام، وإذا جعلت عين الفعل في (صَمَحَمَح) مكررة لم يفسد الكلام، وتم مع إقامة القياس واستقام"^(٣).

فلا يجوز حمل نحو: (صَمَحَمَح) على (صرصر)؛ لأنه لا يُحَكَّمُ بزيادة الحرف إلا إذا كان في الكلمة ثلاثة أحرف غيره، و (صرصر) لو قلنا: إنه على وزن (ففعع) لسقطت لام الكلمة، ولا يجوز ذلك، بخلاف (صَمَحَمَح) الذي يوجد فيه ذلك من غير إسقاط لام الكلمة، فكان ذلك جائزاً فيها، يضاف إلى هذا أن مذهب الكوفيين يؤدي إلى عدم النظر، يقول الجريري: "ومما يبطل قول الفراء قولهم: (خُلَعَلع)، وهو الجُعَل^(٤)، لو سلطنا به مذهب (سفرجل) لم يكن له نظير في كلام العرب؛ لأنه ليس في كلامهم مثل (سُفَرَجَل)، وفي خروجه عن أبنية كلام العرب دليل على زيادة الحرف"^(٥).

والصحيح هو مذهب سيبويه والجمهور؛ لأن ما ذكره الكوفيون دعوى من غير دليل؛ فإن ماله اشتقاق أو تصريف من ذلك وُجد كل واحد من المثليين فيه زائداً، فحُمِلَ ما ليس له اشتقاق على ذلك، نحو: (ممريس)، وهي الداهية، فإنه من (المراسة) فأحدى الميمين وإحدى الرأين زائدتان^(٦).

(١) انظر: الكتاب ٣٢٧/٤، والجلس ٥٧/٢-٥٩، والمنصف ١٩٩/٢-٢٠٠، والخصائص ٦٢/٢-٦٣، والإنصاف ٧٨٨/٢ - ٧٩٣، والممتع ٣٠٢/١-٣٠٦.

(٢) انظر: المساعد ٣٢/٤.

(٣) الجلس ٥٨/٢.

(٤) (الخللع) بضم أوله فقط، عن كراع، وأنكره شمر؛ لأنه ليس في الكلام (فَعْلَعَل)، وهو بالجيم أو الخاء وهما لغتان، و (الخللع): (الجعل)، أو الخنفساء، وقيل: القنفذ، و(الجعل): دابة سوداء من دواب الأرض، انظر: تهذيب اللغة ٣٧٤/١،

١٦٥/١، والتكملة للساغاني ٢٣٢/٤، وتاج العروس ٤٤٨/٢٠، [٥٢٢].

(٥) السابق ٥٨/٢-٩٥.

(٦) انظر: الإنصاف ٧٩٢/٢، والممتع ٣٠٢/١ - ٣٠٣.

٢- ما قيل في (أندية) في قول الشاعر:

في ليلة من جمادى ذات أندية لا يبصر الكلب من ظلماتها الطنبا^(١)

يقولون في جمع (ندى) بمعنى (الطل)، و (رحى)، ونحوهما: (أنداء، وأرجاء) على وزن (أفعال)؛ لأنها أسماء ثلاثية مقصورة^(٢)، ولا تجمع على (أفعلة)؛ لأن الذي يجمع على هذا الوزن هو (فُعال)، نحو: (قبا، وأقبية، وغراب، وأغربة، وكساء وأكسية، وعطاء وأعطية)؛ ولهذا فلا يجمع (الندى) على (أندية) فأما قول مرة بن محكان:

في ليلة من جمادى ذات أندية لا يُبصر الكلب من ظلماتها الطنبا

فقد اختلف فيه النحويون، على أقوال، هي:

القول الأول: مذهب سيبويه، والجمهور، ووافقهم الجوهري، والرضي، وغيرهما أنه جَمَعَ (الندى)

على (أفعلة)^(٣)، وهو شاذ؛ لأنه جمع ما كان ممدوداً^(٤)؛ فلا يطرد إلا في اسم مذكر رباعي قبل آخره مد، مثل: (كساء، وأكسية، ووعاء، وأوعية)^(٥)، فكأنه جمع لم يستعمل واحده^(٦).

القول الثاني: مذهب الأخفش أن جَمَعَ (ندى) على (نداء)، مثل: (جمل وجمال، وجبل وجبال)،

ثم جُمِعَ (نداء) على (أندية)، مثل: (رداء وأردية، ورشاء وأرشية)، فهو جمع الجمع^(٧).

وهو قول بعيد؛ لأنه لم يُسَمَّع (نداء) جمعاً^(٨). وردّه السهيلي بأن الجمع الكثير لا يجمع

(١) البيت من البسيط لمرة بن محكان، انظر: الكتاب ٥٤١/٣، والمقتضب ٨١/٣، وشرح القوائد السبع لأبي بكر بن الأنباري ٤٩٩، والمقصود والمحمد لابن ولاد ١٣٤، ومقاييس المقصود والممدود للفارسي ٣٦، والخصائص ٥٢/٣-٢٣٧، وسر الصناعة ٦٢٠، والصاح (ن د ي) ص ٢٥٠٧، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٥٦٣، ودرة الغواص ٢٥٣، وشرح ابن يعيش ٤٠/٦، ١٧/١٠، والتخمير للخوارزمي ٦٩/٣، وشرح الشافية للرضي ٣٢٩/٢، واللسان (ن د ي)، و (رج ل)، والدر المصون ٤٩٩/١، وأوضح المسالك ٢٩٤/٤، والمقاصد النحوية ٥١٠/٤، والتصريح ٣٧/٥، وشرح الأشموني ١٠٨/٤، وشرح شواهد الشافية ٢٧٧، وتاج العروس ٥٧/٤٠، و (الطنب): الحبل الذي تشد به الخيمة.

(٢) انظر: درة الغواص ٢٥٢-٢٥٣.

(٣) انظر: الكتاب ٥٤١/٣، والمقتضب ٨٢/٣، ومقاييس المقصور والممدود للفارسي ٣٦، وسر الصناعة ٦٢٠ - ٦٢١، والصاح (ن د ي) ٢٥٠٧، وشرح ابن يعيش ٤٠/٦، وشرح الشافية ٣٢٩/٢، والدر المصون ٤٩٩/١، وأوضح المسالك ٢٩٤/٤، والمناهج الكافية ٣٦٣.

(٤) بدليل أنهم يجمعون (هوى) النفس، وهو مقصور على (أهواء)، كما في قوله تعالى: ﴿واتبعوا أهواءهم﴾، ويجمعون (هواء) الجو، وهو ممدود على (أهوية)، انظر: الجليس ٧٩/٣.

(٥) انظر: الفيصل في ألوان الجموع ٢٥٢، ٣٠٠، ٤٢-٤٣.

(٦) انظر: المقتضب ٨٢/٣، ومقاييس المقصور والممدود ٣٦.

(٧) انظر: الخصائص ٢٣٧/٣، وسر الصناعة ٦٢١/٢، ودرة الغواص ٢٥٣، وشرح ابن يعيش ٤١/٦، وأوضح المسالك ٢٩٤/٤، والتصريح ٣٧/٥-٣٨، وشرح شواهد الشافية ٢٧٧، وتاج العروس ٥٨/٤٠.

(٨) انظر: أوضح المسالك ٢٩٤/٤، والتصريح ٣٨/٥.

و(فعال) جمع كثرة؛ فلا يجمع هذا الجمع الذي هو للقلة^(١).

القول الثالث: مذهب الفارسي، وابن جنبي في سر الصناعة أنه يجوز أن يكون على (أفعلة) مؤنث (أفعل)، وجمع (ندى) على (أند)، مثل: (جبل وأجبل)، فكسر لاعتلال آخره، ثم لحقته علامة التأنيث التي تلحق نحو: (ذكورة وبعولة)، فصار: (أندية)^(٢).

القول الرابع: مذهب المبرد أنه جمع (ندى) بوزن (فعل)، وهو المجلس^(٣)؛ لأنهم كانوا في الشتاء والقحط يجتمعون في مجالسهم لقرى الأضياف وإطعام الفقراء^(٤) وردّه السهيلي بأنه لا يشبه معنى البيت^(٥)، ولا وجه لما ذكره السهيلي من أنه غير مناسب لمعنى هذا الشعر^(٦).

ونكر الجريري عن بعضهم "أن (أندية) في هذا البيت جمع (ناد)، وهو المجلس، وأن المعنى: أنهم كانوا يجلسون في النادي يصطلون عند شدة البرد، وأن ذلك بمنزلة قولهم: (واد وأودية)"^(٧).

وهذا القول - أيضًا - بعيد؛ لأنه لم يُسمع (أفعلة) جمعًا ل (فاعل) إلا في هذين الجمعين، كما في المحكم، والمصباح^(٨).

رأي أبي الفرج الجريري:

يرى أن لقوله: (أندية) وجهًا من القياس، والسماع؛ وهو أن (فَعَلًا) يحمل على (فعال)، الذي يجمع على (أفعلة)، نحو: (شراب، وأشربة)، وقد سُمع عنهم: (أففية، وأرحية) في (قفا، ورحى)، حكاها الفراء وابن السكيت^(٩)، يقول الجريري: "يتجه صرف (الأندية) في بيت ابن محكان إلى وجه يطرد في القياس جمعه على (أفعلة)... والذي عندي في هذا: أنهم جمعوا (الندى) بمعنى (الطل): (أنداء) على أصله وقياسه، و (ذات أندية) على الشذوذ وإدخاله في غير بابيه، كما قالوا في جمع (رحى): (أرحاء)

(١) الروض الأنف ١٥٥/٢، وانظر: شرح درة الغواص للشهاب الخفاجي ٢٥٤، وشرح شواهد الشافية ٢٧٨.

(٢) انظر: سر صناعة الإعراب ٦٢٠/٢، ودرة الغواص، وشرحها ٢٥٣-٢٥٤، والتاج ٥٨/٤٠.

(٣) انظر المقتضب ٨٢/٣، وسر الصناعة ٦٢٠/٢-٦٢١، ودرة الغواص ٢٥٤، واللسان (ن د ي)، وشرح شواهد الشافية ٢٧٧.

(٤) انظر: المجلس ٧٩/٣، وشرح درة الغواص ٢٥٤، وشرح شواهد الشافية ٢٧٨، والتاج ٥٨/٤٠.

(٥) انظر: الروض الأنف ١٥٥/٢، وشرح شواهد الشافية ٢٧٨، وانظر: لغويات للشيخ محمد علي النجار ٦١.

(٦) انظر: شرح درة الغواص ٢٥٤.

(٧) المجلس ٧٩/٣.

(٨) انظر: الفيصل في ألوان الجموع: ٣٠٠.

(٩) انظر: شرح القصائد السبع لابن الأنباري ٤٥٨ - ٤٥٩.

على القياس، و (أرحية) على الشذوذ، والباب في الجمع أحد الأبواب التي أخرج كثير منها عن أصل قياسه وألحق بغير بابه^(١).

وقد وافقه ابن جني في إعراب الحماسة، والخصائص^(٢)، واستدل على هذا بأن "العرب قد تُجرى الفتحه مُجرى الألف.. فكأن (فَعَلًا) على هذا (فَعَال)، و (فَعَال) مما يكسر على (أفَعلة)، نحو: (غزال، وأغزلة، وشراب وأشربة)، وكذلك كُسِرَ (ندى، ورحى، وقفًا) على (أندية، وأرحية، وأقفية)"^(٣). وهو أيضًا مذهب الخوارزمي، ووجهه: أن (الندى) لما كان بمعنى (الرداذ)، و (الجفاف) على (فَعَال) الذي يجمع على (أفَعلة)، فحُمِلَ على نظيره الذي هو بمعناه^(٤).

وأرى أن هذا التخرِيج هو أقرب الآراء إلى الصواب؛ لما فيه من الاعتماد على السماع والقياس، فقد حكى الفراء وابن السكيت في تفسير: (رحى، وقفًا): (أرحية، وأقفية)، والعرب قد تجري الفتحه مجرى الألف، فكأنها أجرت الفتحه في (فَعَل)، مجرى الألف التي في (فَعَال)؛ فحملوا (ندى) عليه، فقالوا فيها: (أندية).

٣- مفرد (الأساوره) في قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا أَلْتَمَىٰ عَلَيْهِ آسَاوِرَةٌ﴾

قرأ حفص عن عاصم قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا أَلْتَمَىٰ عَلَيْهِ آسَاوِرَةٌ﴾ [الزخرف ٥٣] ^(٥)، قوله: (أسورة) جمع (سوار)، وهو القلب الذي يُجعل في اليد^(٦)، ك (خمار، وأخمرة، وسقاء، وأسقية، وخوان، وأخونة، وسلاح، وأسلحة)، وهو جمع قلة قياسي^(٧).

وأما الباقيون فقرأوا: ﴿فَلَوْلَا أَلْتَمَىٰ عَلَيْهِ آسَاوِرَةٌ﴾ ، وقد اختلف النحويون في مفرد هذا الجمع،

على قولين:

القول الأول: أنه جمع مفرده (إسوار) بمعنى (سوار)، يقال: (سوار المرأة، وإسوارها)، وقد روى ذلك أبو زيد وغيره^(٨)، وذكر الفراء أن (الإسوار، والأسوار) بالضم والكسر: الرامي بالسهم. والأصل في الجمع: (أساوير) بالياء، ألحقت تاء التانيث في الجمع عوضًا من الياء؛ فهو على هذا مثل: (زناديق وزنادقة، وبطاريق وبطارقة)، ونحوهما، وهو قول الفراء^(٩).

(١) الجليس ٧٩/٣-٨٠.

(٢) انظر: الخصائص ٥٢/٣-٥٣، وشرح ابن يعيش ٤٠/٦-٤١.

(٣) شرح شواهد الشافية ٢٧٧-٢٧٨.

(٤) انظر: التخمير ٦٨/٣، وشرح درة الخواص ٢٥٤.

(٥) انظر: السبعة ٥٨٧، و التيسير ١٩٧، والنشر ٣٦٩/٢.

(٦) وهو حلقة عريضة من ذهب أو فضة تحيط بالرسغ، انظر: التاج ١٠٣/١٢ [س ور].

(٧) انظر: معاني القرآن للفراء ٣/٣٥، والحجة للفارسي ١٥١/٦، والتبيان ٢٢٨/٢، والدر المصون ٥٩٩/٩، وانظر: الفيصل في

ألوان الجموع ٢٢٦-٢٢٧.

(٨) ويروى أيضًا عن أبي عمرو بن العلاء أنه يقال: (إسوار المرأة وسوارها) لجماعتها، وهما قلبان يكونان في يديها، انظر: التاج

١٠٣/١٢ [س ور].

ورد ذلك ابن جرير الطبري، وتلميذه الجريدي لأمرين:

الأول: أن (إسوارًا) بمعنى (سوار) ليس بصحيح في القياس، وإن كانت لغة فهي شاذة، ولا يكون جمعه: (أسورة)؛ لأن (أفعالاً) لا يُجمع على (أفعلة)^(٢).

وأرى أن في هذا نظرًا؛ لأن ما حكما عليه بالشذوذ، حكاه أبو عمرو بن العلاء وغيره، وذكر له ابن بري شواهد كثيرة^(٣)، منها قول حميد بن ثور:

بأيدٍ ترى الإسوار فيهن أعجمًا^(٤) يُطْفَنَ به رَأْدُ الصُّحَى وَيُسْتَنَّهُ

الشاهد في قوله: (ترى الإسوار) حيث استعمله الشاعر بمعنى (السوار).

والثاني: أن (الإسوار) فارسية مُعَرَّبَةٌ، وهو اسم (الفارس) بالفارسية، وليس باسم الرامي، كما زعم الفراء^(٥).

وهذا الاعتراض أيضًا فيه نظر؛ لأن الجواليقي وغيره ذكروا أن (الإسوار) بالكسر والضم مُعَرَّبٌ (دستوار) بالفارسية^(٦)، وأما قول الجريدي: "وهو اسم الفارس بالفارسية، وليس باسم الرامي، كما زعم الفراء"^(٧) فغير صحيح، فقد نصت كتب اللغة والمعجمات على أنه يقال أيضًا للجيد الرمي بالسهم؛ فيقال: هو إسوار من الأساورة، للرامي الحاذق^(٨).

القول الثاني: أن يكون جمع (أسورة)، مثل: (أسقية وأساق)، فهو على هذا جمع الجمع، وهو قول ابن خالويه، ووافقه الباقولي، والقرطبي^(٩)، واختار هذا القول الجريدي؛ فيقول:

(١) معاني القرآن للفراء ٣/٣٥، والحجة للفارسي ٦/١٥١، وانظر: جامع البيان ١١/١٩٦، وحجة القراءات ٦٥١، والبيضاوي ١٤٨/١، والقرطبي ١٦/٨٧، والدر المصون ٩/٥٩٩.

(٢) الجليس ٣/٢٥٠.

(٣) انظر: اللسان ٦/٤٢٨، وتاج العروس ١٢/١٠٣.

(٤) البيت من الطويل لحميد بن ثور، انظر: ديوانه ٢٣٦، واللسان ٦/٤٢٨ (س و ر)، والتاج ١٢/١٠٣ (س و ر). و (رأد الضحى): وقت ارتفاع الشمس، و (ينشئه): يمسخه، أو يتناولنه، و (الأعجم): الذي لا يسمع له صوت. وأراد الشاعر: أنهم ممتلئات السواعد لا تتحرك الأساور في أيديهن، فلا يخرج لها صوت.

(٥) الجليس ٣/٢٥٠-٢٥١.

(٦) انظر: المعرب للجواليقي ٢٠، والتاج ١٢/١٠٣.

(٧) الجليس ٣/٢٥٠-٢٥١.

(٨) انظر: المعرب ٢٠، والتاج ١٢/١٠٤.

(٩) انظر: الحجة لابن خالويه ٣٢١، وكشف المشكلات ٢/٢٩٩، وتفسير القرطبي ١٦/٨٧، وانظر أيضًا: معاني القرآن للفراء ٣/٣٥، والحجة للفارسي ٦/١٥١، والتبيان ٢/٢٢٨، والدر المصون ٩/٥٩٩.

"هذا القول أشبه القولين عندي بالصواب"^(١).

والذي يظهر لي أن كلا القولين جائز من غير ترجيح لأحدهما؛ إذ يصح أن يكون مفرد (الأساورة) (إسوارًا) بمعنى (سوار)، ويصح أيضًا أن يكون جمعًا لـ (أسورة) فهو جمع الجمع.

٤- أصل الفعل في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾

قرأ حمزة والكسائي قوله تعالى: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ [البقرة ٢٥٩] بالهاء وقفًا، وب حذفها وصلًا، وقرأ الباقون بإثباتها وقفًا ووصلًا^(٢)، فأما قراءة حمزة والكسائي بحذف الهاء في الوصل، فالهاء زائدة للسكت، والمعنى: (لم تغيّر السنون)^(٣).

وأما قراءة الجمهور: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ ففي أصل الفعل ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن يكون من (تسنّ، وسانّته)، وهو (يتفعل) من (السنّة)؛ فيكون المعنى: (لم يتغير بمر السنين عليه، بل بقي على حاله، كما كان، كأنه لم يلبث مائة سنة) فالهاء على هذا لام الفعل، وسكنت للجزم، ولا يجوز حذفها في وصل ولا وقف؛ لأنها أصلية، ويجوز أن تكون الهاء للسكت على القول بأن لامها واو^(٤).

واختار الجريري هذا الوجه، فقال: "إنه من (السنّة)، أي: لم تؤثر فيه السنون فنحيله ونغيره، ووصلوا بالهاء ووقفوا عليها؛ إذ كانت فيه أصلًا، يقولون: (بعثه مسانهة ومساناة)، فجعل من قرأ هكذا الهاء لام الفعل وأصلًا فيه"^(٥).

وقد ذهب إلى هذا جمهور المُعربين، كالنحاس، ومكي، والزمخشري، وغيرهم^(٦).

(١) الجليس ٢٥١/٣، وانظر: جامع البيان ١١/١٩٦.

(٢) السبعة ١٨٨ - ١٨٩، والتيسير ٨٢.

(٣) وذلك لأن العرب تقول في جمع (السنّة): (سنوات) فإذا وصل القارئ قراءته اتصلت النون بما بعدها؛ فاستغنى عن الهمز في الفعل بعدها، فحذفت الهاء لزوال السبب الذي جاءت له، والأصل فيه: (لم يتسنى) فحذفت الألف للجزم، ويرى الفراء أن المعنى: (لم يتغير)، والأصل: (لم يتسنن)، ثم قلبت النون الأخيرة ياء استئصالًا لثلاث نونات متواليات، فصار: (يتسنى)، ثم حذفت الياء بعد دخول الجازم، فصار: (لم يتسن)، ثم زادوا الهاء للوقف، فإذا وصلوا القراءة حذفت لزوال العلة فيها. [انظر: معاني القرآن للفراء ١/١٧٢، وإعراب القرآن للنحاس ١/٣٣٢، وحجة القراءات ١/١٤٢].

(٤) أصل (سنّة): (سنهية)، مثل (الجبهة)؛ فهو من (سنهت النخلة وتسنهت): إذا أتت عليها السنون، ويجوز أن يكون أصله (سنوة) من الواو، بدليل قولهم: (سنوات)، فيقال في تصغيرها: (سنيهة، وسنية) [انظر: التاج ٣٦/٤٠٩-٤١٠].

(٥) الجليس ٣/٣٨٤.

(٦) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١/٣٣٢، والحجة لابن خالويه ١/١٠٠، والحجة للفراسي ٢/٣٦٩ - ٣٧٠، وكشف مشكل القرآن لمكي ١/٣٠٨، وحجة القراءات ١/٤٣، والكشاف ١/١٥٢، وكشف المشكلات ١/١٩٨-١٩٩، والبيان لأبي البركات ١/١٧١، والتبيان للعبري ١/١٠٩، وتفسير البيضاوي ١/٥٦٠، وفتح القدير ١/٤٢١، وانظر: معاني القرآن، للفراء ١/١٧٢، وتفسير القرطبي ٤/٣٠٢.

ويحتمل أيضاً أن يكون من السنة، بمعنى (الجدب)، كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَا آلَ فِرْعَوْنَ بِالسِّنِينَ﴾ [الأعراف ١٣٠]؛ فيكون المعنى: (لم يغير طعامك الجدب والقحط)، أي: هو باق على طراوته وغضارته^(١). ورجح الفارسي ذلك؛ لأنه "لا يخلو عام السنة من أن يريد به الحول أو الجدب، فلا يكون الأول؛ لأنه يلزم أن يكون التقدير: (عام العام)، ولا يكون عام العام، كما لا يكون حول الحول؛ فإذا لم يستقم هذا ثبت الوجه الآخر"^(٢).

الوجه الثاني: أن يكون أصله: (يتسنن) على وزن (يتفعل) بثلاث نونات، من قوله تعالى: ﴿مِنْ حَمًا مَسُونٍ﴾ [الحجر ٣٣]، ويكون معناه: (لم يتغير ريحه)، من قولهم: (تسنى الطعام) إذا تغير ريحه أو طعمه، فاستثقل توالي الأمثال في الفعل (يتسنن)، فقلبت النون الثالثة ياء، كما قالوا في (تظننت): (تظنيت)، وفي (قصصت): (قصيت)، ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار: (يتسنى)، ثم حذفت الألف للجرم، فصار: (يتسنن)، وأدخلت عليه هاء السكت لبيان حركة النون في الوقف، وذهب إلى هذا أبو عمرو الشيباني، وينسب أيضاً إلى المبرد، واختاره الباقولي مع الوجه الأول^(٣).

ويرى الزجاج أنه لا يصح من ناحية المعنى؛ لأن المسنون: المصبوب على سنن الطريق^(٤)، وهو معنى غير مراد في هذه الآية.

الوجه الثالث: أنه مأخوذ من (أسن الماء): إذا تغير، وقد حكى ذلك النقاش^(٥)، وهذا القول وإن كان معناه صحيحاً فهو مردود لفساده من جهة الاشتقاق؛ ولذلك رده الجريري، فيقول: "وهذا التأويل عندنا غلط من متأوليه وذهاب عن وجه الصواب فيه، ولو كان على ما توهموه لوجب أن يقال: (لم يتأسن)؛ لأن الهمزة فيه فاء الفعل والسین عينه والنون لامه"^(٦)، كما رده أيضاً ابن خالويه، وغيره^(٧).

(١) انظر: إعراب القرآن ٣/٣٣٢، وكشف مشكل القرآن ١/٣٠٨، وتفسير القرطبي ٤/٣٠٤، والمحرم الوجيز ١/٣٤٩.

(٢) الحجة للفارسي ٢/٣٧٠.

(٣) انظر: الجيم ٢/١٠٣، والمقتضب ١/٢٠٠، وكشف المشكلات ١/١٩٨ - ١٩٩، والبيان ١/١٧١، وانظر أيضاً: حجة القراءات ١/١٤٢، والكشاف ١/١٥٢، وتفسير البيضاوي ١/٥٦٠، والتبيان في تفسير غريب القرآن لابن الهائم المصري ١٣٧.

(٤) انظر: معاني القرآن للزجاج ١/٣٤٤، والدر المصون ٢/٥٦٣.

(٥) انظر: الحجة للفارسي ٢/٣٧٤، والكشف لمكي ١/٣٠٩، وتفسير القرطبي ٤/٣٠٣، والدر المصون ٢/٥٦٣، وفتح القدير ١/٤٢١. والنقاش هو محمد بن الحسن، أخذ عن محمد بن عمران، وروى عنه ابن مجاهد، توفي ٣٥١هـ/ [انظر: وفيات

الأعيان ٣/٣٢٥، وطبقات القراء ٢/١١٩].

(٦) الجليس ٣/٣٨٤.

(٧) انظر: الحجة لابن خالويه ١/١٠٠، وفتح القدير ١/٤٢١، والتبيان لابن الهائم ١٣٧.

ويرى السمين الحلبي أنه يمكن أن يجاب عن ذلك بأنه "قد قلبت الكلمة بأن أخرجت فاؤها، وهي الهمزة إلى موضع لامها، فبقى: (يتسناً) بالهمزة آخرًا، ثم أبدلت الهمزة ألفًا، كقولهم في (قرأ): (قرا)، وفي (استهزأ): (استهزا)، ثم حذفت جزءًا"^(١).

وهذا فيه نوع من التمثل والتعسف؛ إذ لا يوجد هنا مسوغ لإبدال الهمزة ألفًا، ولا يجوز حملها على نحو: (قرأ)؛ لأن ذلك لا يكون إلا في بعض اللهجات، ولذلك فإني أرى أن ما ذهب إليه الجمهور والجري هو الصحيح.

٥- هل يأتي التصغير للتعظيم؟

التصغير له ثلاثة فوائد معنوية عند البصريين، هي: التحقير، والتقليل، والتقريب، فالتحقير إما لذات الشيء، نحو: (حَجِير)، أي: حجر صغير، وإما لشأنه: نحو: (رُجَيْل)، والتقليل لكمية الشيء، نحو: (دريهمات)، والتقريب إما لزمان الشيء، نحو: (بُعَيْد العصر)، وإما لمكانه، نحو: (دُوَيْن السماء)، وإما لمنزلته، نحو: (صُدَيْقِي)^(٢).

وأضاف الكوفيون معنى آخر، وهو أنه يأتي بمعنى التعظيم، وقد ذهب إلى هذا أيضًا أبو بكر ابن الأنباري في كتاب الأضداد، ووافقهم ابن هشام، والدمامي^(٣). ومما استدلوا به على ذلك قول لبيد بن ربيعة:

وكل أناسٍ سوف تدخل بينهم دُوَيْهِيَّةٌ تصغرُ منها الأنامل^(٤)

فقال: (دويهية)، والمراد: تعظيم الداهية؛ إذ لا داهية أعظم من الموت^(٥).

وذهب البصريون إلى أن التصغير لا يفارق معنى التحقير، أو التقليل؛ ولذلك ردوا هذا البيت إلى معنى التحقير، فقوله: (دويهية) فيه إيذان بأن حثف النفوس قد يكون بصغار الدواهي^(٦)، أو التصغير

(١) الدر المصون ٥٦٤/٢.

(٢) انظر: توضيح المقاصد ٧٧/٣.

(٣) انظر: الأضداد ٢٩١-٢٩٢، والارتشاف ٣٤٩/١، والمعنى ٣٢٦/٢ - ٣٢٧ [في مبحث "رَبَّ"]، وشرح المعنى للدمامي ٢٧٦، والتوضيح ١٤٣/٥، وشرح الأشموني ١٥٧/٤.

(٤) البيت من الطويل للبيد بن ربيعة، انظر: شرح ديوانه ٢٠٦، والأضداد ٢٩٢، والجليس ٢١٩/١، والإنصاف ١٣٩/١، وشرح ابن يعيش ١١٤/٥، وشرح الشافية ١٩١/١، وتوضيح المقاصد ٧٧/٣، والمعنى ٣٢٧/٢، وتمهيد القواعد ٤٨٥٩/١٠، وشرح المعنى للدمامي ٢٧٦/١، والمناهج الكافية ٢١٠، وشرح الأشموني ١٥٧/٤، والخزانة ١٥٩/٦.

(٥) انظر: الأضداد ٢٩٢، وشرح ابن يعيش ١١٤/٥.

(٦) انظر: شرح ابن يعيش ١١٥/٥، وحاشية الصبان ١٥٧/٤.

لتقليل المدة؛ لأن الداهية إذا كانت عظيمة كانت سريعة الوصول^(١)، أو أن "تصغيرها على حسب احتقار الناس لها وتهاونهم بها؛ إذ المراد بها الموت، أي: يجيئهم ما يحتقرونه مع أنه عظيم في نفسه تصفر منه الأنامل"^(٢).

واستدلوا أيضًا بقول أوس بن حجر:

فُؤَيْقَ جُبَيْلٍ شَاهِقِ الرَّأْسِ لَمْ تَكُنْ
تَبْلُغُهُ حَتَّى تَكِلُ وَتَعْمَلَا^(٣)

فقال: (جبيل شاهق الرأس)، وهو العالى، فدل ذلك على أنه أراد تخميم شأنه^(٤). ورده البصريون بأن المراد: أنه صغير العرض دقيق الرأس شاق المصعد لطوله وعلوه، وإذا كان كذلك فهو أشد لصعوده^(٥).

رأي أبي الفرج الجريدي:

ذهب الجريدي إلى أن التصغير لا يأتي للتعظيم، وردَّ على الكوفيين، فقال في بيت لبيد السابق: "ولي في هذا مذهب استخرجته بنظري، وما علمت أحدًا سبقني إليه، ولا تقدمني فيه، ولكن الله الذي يؤتي الحكمة من يشاء نبهني عليه، وهو أن الاسم المصغر إنما قصد به الدلالة على صغر ذاته وقلة أجزائه وتعلقه بجزء يسير في نفسه.... فظن من قال: إن التصغير في هذا الباب تكبير لما رأى أن القصد من قائله الإشعار بأمر عظيم وخطب كبير جسيم، ولو تأمل هذا الظان الأمر في هذا لبان له أن التصغير على صغره، فإنه نتج كبيرًا أدى إليه عظيمًا في نفعه أو ضرره، وكل واحد من الأمرين على حقيقته في نفسه، وخصوصيته في جنسه، و (الدويهيّة) هنا صغيرة جرّت أمرًا كبيرًا، كما قال^(٦):

رُبَّ كَبِيرٍ هَاجَهُ صَغِيرٌ
وَفِي الْبَحْرِ تَغْرَقُ النَّحُورُ^(٧)

(١) انظر: توضيح المقاصد ٧٨/٣، والمناهج الكافية ٢١١، والخزانة ٥٣٦/٢.

(٢) شرح الشافية ١٩١/١.

(٣) البيت من الطويل، انظر: ديوانه ٨٧، وشرح ابن يعيش ١١٥/٥، والمقرب ٨٠/٢، وشرح الشافية ١٩٢/١، والمعنى ٣٢٧/٢، وشرح الأشموني ١٥٧/٤، وشرح شواهد الشافية ٨٥.

(٤) انظر: شرح ابن يعيش ١١٥/٥.

(٥) انظر: شرح الشافية ١٩٢/١. وهناك أدلة أخرى تعلق بها الكوفيون، وردها البصريون إلى هذا المعنى الذي سيورده الجريدي، انظر في ذلك: الأضداد ٢٩١، والإنصاف ١٣٩/١، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١٢٠٢/٢ - ١٢٠٣، وشرح الأشموني ١٥٧/٤.

(٦) من الرجز، انظر: الحيوان ٨/١، والمحاسن والأضداد ٤٤.

(٧) الجليس ٢١٩/١ - ٢٢٠.

ويقول في موضع آخر: "وقد يتجه في التصغير أن يكون أتى به تنبيهاً على أنه قد يأتي صغيراً، ثم ينمي، فيصير كبيراً، أو أن يضمه غيره، فيصير قليلاً كثيراً كما قيل:

لا تحقن سبيباً كم جرّ أمراً سبيباً^(١)

ومن هذا يتبين لنا أن الجريري يتابع البصريين في مذهبهم، فهو يرى أن قوله: (دويهية) تصغير يرجع إلى معنى التحقير؛ فالمراد أنها صغيرة، لكنها جرّت أمراً كبيراً، فلا تدل على التعظيم، وإنما الذي يدل عليه الأوصاف التي جاءت بعدها، أو أثرها الذي حدث بسببها.

وأما قول الجريري: (إنه مذهب لم يسبقه إليه أحد) فلعله أول قائل لهذا الرد، وبخاصة أنه جاء للرد على معاصره الكوفي أبي بكر ابن الأنباري، وهو أهم القائلين به، وقد بحثت في آثار النحويين حتى عصر الجريري - فيما تيسر لي الرجوع إليه - فوجدت أن هذا الرد لم يقل به أحد قبل عصره، وإن كان قد شاع ذلك بعد عصره في هذا البيت وفي أشباهه.

٦- علة فتح ثاني الثلاثي المكسور الوسط عند النسب إليه

إذا كان الاسم على ثلاثة أحرف أو سطرها مكسور، وجب فتحه عند النسب إليه^(٢)، سواء أكان مفتوح الفاء، نحو: (نمر، وشقرة وسلمة)، أم مكسورها، نحو: (إبل)، أم مضمومها، نحو: (ذئبل)، فنقول في النسب إليها: (نمري، وإبلي، ودؤلي)^(٣).

والعلة في إبدال كسرة العين ونقلها في النسب إلى الفتحة هي: استئصال اجتماع الكسرتين والياءين في اسم ليس فيه حرف غير مكسور إلا حرفاً واحداً أو حرفين^(٤)، يقول الرضى في بيان هذه العلة: "وذلك لأنك لو لم تفتحه لصار جميع حروف الكلمة المبنية على الخفة، أي: الثلاثية المجردة من الزوائد أو أكثرها على غاية من الثقل، بتتابع الأمثال من الياء والكسرة؛ إذ هو في نحو: (إبلي) لم يخلص منها حرف، وفي نحو: (نمري، ودئلي) لم يخلص منها إلا أول الحروف"^(٥).

(١) الجليس ٢٢٦/١. وانظر أيضاً ٢٢٠/١-٢٢٧ فقد فصل الجريري القول في بيان أن الكثير قد يكون من القليل، وفي الرد على من أنكروا عليه ذلك بوجود نظائره في طبائع الأشياء والحياة.

(٢) يقول أبو حيان: "ولا أعلم خلافاً في وجوب فتح العين في نحو: (نمر) إلا ما ذكره طاهر القزويني في مقدمة له أن ذلك على جهة الجواز" [انظر: الارتشاف ٦١٦/٢، وتوضيح المقاصد ١٠٥/٣، والمساعد ٣٦٨/٣، وتمهيد القواعد ٤٧٠٩/٩، والهمع ٣٦٢/٣-٣٦٣].

(٣) انظر: المقتضب ١٣٦/٣-١٣٧، والارتشاف ٦١٦/٢، والتصريح ١٩٥/٥.

(٤) انظر: الأصول ١٠٤/٣، وشرح ابن يعيش ١٤٥/٥، وتمهيد القواعد ٤٧٠٨/٩.

(٥) شرح الشافية ١٨٠/١.

وذهب بعضهم إلى بقاء كسر العين فيما كانت فائوه مكسورة، نحو: (إبلي)؛ لأن الكسرة تعمل في جهة واحدة؛ فلا تثقل^(١)، وهو قول ضعيف؛ لأن الفتح فيه على سبيل الوجوب، كما نص على ذلك النحويون^(٢)، فرارًا من ثقل الكسرة إلى خفة الفتحة، لِمَا اجتمع في الاسم من الكسرات والياءات^(٣)، وهذا الثقل موجود أيضًا في نحو: (إبلي)، وهذه العلة مجمع عليها عند النحويين، وقد ذكرها الجريري، ثم زاد عليها علة أخرى، فيقول:

"وفي علة تغيير الكسرة ونقلها في النسب إلى الفتحة حيث ذكرنا وعلى ما بينا وجه آخر لم أجد أحدًا تقدمني في استخراجها، وهو أنهم يسكنون أوسط ما كان [على] (فَعِل)، وإن كان أصله الحركة تخفيفًا، مثل: (مَلَك، وكَثَف)، وكان تخفيفه إذا اتصل به ياء النسب أولى، وكانوا إلى تسكينه أحوج؛ فحذفوه وفتحوا ثانيه عوضًا مما حذفوه، ولأنه قد ازداد بياء النسب ثقلًا، ولزمت الكسرة ما قبل الياء الأولى منها"^(٤).

وما ذهب إليه الجريري وجه صحيح لا يخرج عن العلة التي ذكرها النحويون، وهي طلب الخفة، والفرار من اجتماع الكسرتين والياءين في الاسم المبني على الخفة، والعرب يسكنون وسط ما كان على (فَعِل)، فيقولون في نحو: (كَتَف): (كَتَف)^(٥)، وهم يخففون الضمة والكسرة، ولا يخففون الفتحة، فيقولون في (عُضد): (عَضد)، وفي (فخذ): (فخذ)، فيخففون الضمة والكسرة، ولا يقولون في (قلم): (قَلَم)^(٦). ولاشك - كما ذكر الجريري - أن تخفيف ما كان على هذا الوزن في النسب أولى.

(١) انظر: المناهج الكافية ٢٣٥، والتوضيح ١٩٦/١٩٦.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ١٩٤٧/٤، وتوضيح المقاصد ١٠٥/٣.

(٣) انظر: الجليس ٢٤١/٢.

(٤) انظر: الجليس ٢٤١/٢.

(٥) انظر: شرح السيرافي ١٧٠/٢.

(٦) انظر: البيان في شرح اللمع للشريف عمر بن إبراهيم الكوفي ٥٢.

المبحث الثالث: إعراب بعض الأبيات الشعرية وتوجيهها

١ - توجيه رواية الرفع والنصب في قوله: (نجوم الليل والقمر) في قول جرير:

فالشمس طالعة ليست بكاسفة تبكي عليك نجوم الليل والقمر^(١)

قال جرير بن عطية في رثاء عمر بن عبد العزيز:

فالشمس طالعة ليست بكاسفة تبكي عليك نجوم الليل والقمر

وقد وردت في هذا البيت عدة روايات بسط الجريسي القول فيها وفي إعرابها، ونفصل القول فيها، كما يلي:

الرواية الأولى: رواية الكوفيين، وهي:

فالشمس كاسفةٌ ليست بطالعة تبكي عليك نجوم الليل والقمر

بالنصب في قوله: (نجوم الليل والقمر)، وهي رواية الديوان^(٢)، ونقلها عن الكوفيين أبو بكر بن الأنباري^(٣)، والمعنى: أن الشاعر استعظم أن تطلع الشمس ولا تتكشف مع المصاب به^(٤)، وصح هذه الرواية الصاغاني، والفيروز آبادي^(٥)، يقول البغدادي:

"ف (كاسفة) على روايته بمعنى (منكسفة)، من الفعل اللازم، وجملة (تبكي) خبر بعد خبره، أو صفة لـ (كاسفة)... ونصب (النجوم) على الظرف، وقوله: (ليست بطالعة)، بمعنى (كاسفة)؛ إذ المراد من طلوعها: إضاءتها، فإذا ذهب نورها فكأنها غير طالعة"^(٦).

(١) البيت من البسيط لجرير، انظر: ديوانه ٢٣٥، ومعاني القرآن للأخفش ٥٢٢/٢، وتأويل مشكل القرآن ١٦٨، والكامل ٨٣٤/٣، وجمهرة اللغة ٢١٩/٢، ٨٣/٣، وشرح المعلقات السبع الطوال ٤٥٨ - ٤٥٩، والعقد الفريد ١١١/١، والصاحح (ب) ك (ى) ٢٨٨٤، واللسان (ك س ف)، والارتشاف ١٤٩٣/٣، والبحر المحيط ٤٠٣/٩، والدر المصون ٦٢٤/٩، والألغاز النحوية لابن هشام ١٠٩-١١٠، والمناهج الكافية لتركيب الأنصاري ١٦٥، وشرح شواهد الشافية ٢٦، والتاج (ب ك ي) ١٢٠/٣٧.

(٢) ديوان جرير ٢٣٥.

(٣) انظر ذلك في كتابيه: المنكر والمؤنث ٢١٩/١، وشرح القوائد السبع الطوال ٤٥٨، وانظر: جمهرة اللغة ٢١٩/٢.

(٤) الجليس ١٢٧/٢.

(٥) التكملة والذيل والصلة للصاغاني ٣٧٦/٦، والقاموس المحيط ١٨٤/٣.

(٦) شرح شواهد الشافية ٢٦، وانظر: شرح القوائد السبع ٤٥٨ - ٤٥٩.

الرواية الثانية: رواية البصريين، وهي:

فالشمس طالعة ليست بكاسفة تبكي عليك نجوم الليل والقمر

بنصب قوله: (نجوم الليل والقمر) أيضاً، وهي رواية الأخفش، وابن دريد، وابن عبد ربه^(١)، وللنحويين في تخريجها أقوال:

القول الأول: أن (نجوم الليل) مفعول به منصوب بقوله: (كاسفة)، وفي (تبكي) ضمير يعود إلى (الشمس)، وقد اختار الجريري هذا التوجيه، فيقول:

"فأما من روى: (الشمس طالعة ليست بكاسفة) فإنه ينصب (نجوم الليل) بإعمال (كاسفة)، كما يقال: (هي ضاربة عبد الله)، ويعطف (القمر) على (نجوم الليل)، وقوله: (تبكي) صفة لقوله: (الشمس طالعة)، و (تبكي) في موضع رفع، كأنه قال: (طالعة باكية)، وقد يكون (تبكي) في موضع نصب على أنه بمعنى الحال، إما من (الشمس)، أو من التاء في (ليست)^(٢)، كأنه قال: (ليست في حالة بكاء)، وقد تكون سادة مسد خبر (ليس)^(٣)، ونصب (نجوم الليل) بـ (كاسفة)، وأشهر الجوابات في هذا وأعرفها وأقربها مأخذاً: أن جملة معنى هذا القول: (أن الشمس لم تقو على كسف النجوم والقمر لإظلامها وكسوفها)^(٤).

(١) انظر: معاني الأخفش ٥٢٢/٢، وجمهرة اللغة ٢١٩/٢، والعقد الفريد ١١١/١.

(٢) العبارة على هذا غير صحيحة؛ لأن التاء حرف يدل على التانيث فلا يأتي منه الحال، ولكنه يريد: أن (تبكي) حال من الضمير المستتر في (ليس) المدلول على تأنيثه بالتاء. [انظر: تعليق المحققين على شرح شواهد الشافية ٣٠]. ومما يسترعى الانتباه أن البغدادي نقل هذا النص كاملاً، وعزاه إلى ابن خلف مع أن الكلام بنصه للجريري في الجليس الصالح، ولا شك أن ابن خلف نقله عن الجريري دون عزو، و(ابن خلف) هذا تلميذ لابن بري، وهو أبو الربيع سليمان بن بنين بن خلف المصري الدقيقي النحوي (ت ٦١٤هـ)، واسم كتابه: (لباب الألباب في شرح أبيات الكتاب)، وقد حُقق في رسالة دكتوراه في جامعة أم القرى، بتحقيق إنجا اليمان.

(٣) وكونها حالاً من (الشمس) جائز على مذهب سيبويه بجواز مجيء الحال من المبتدأ، وكونها حالاً من الضمير المستتر في (ليست) فاسد؛ لأن بكاءها بيان لكسفها النجوم، وكونها سادة مسد خبر (ليس) خطأ في المعنى؛ لأن تقدير الكلام: (ليست الشمس موجودة في حال بكاء عليك)، وهذا غير المراد، وهو أيضاً خطأ في الإعراب؛ لأن محل سد الحال مسد الخبر إذا كان المبتدأ مصدرًا صريحًا أو مؤولاً، أو كان اسم تفضيل مضافاً إلى المصدر، وليس هذا واحداً منها [انظر: شرح شواهد الشافية ٣٠].

(٤) الجليس ١٢٥/٢.

وممن ذهب إلى هذا الرأي أيضًا: ابن عبد ربه، وابن هشام، والبغدادي^(١)، والمعنى: أن الشمس طالعة لم تكسف نجوم الليل والقمر لحزنها على عمر، وذلك أن الشمس كلما طلعت كسفت القمر والنجوم، فلم تترك لها ضوءًا؛ لأنها من الحزن عليه قد ذهب ضياؤها، فظهرت الكواكب^(٢).

وهو أصح التوجيهات من ناحية المعنى؛ لأن الشعراء يذكرونه كثيرًا عند تهويل الرزية بالمفقود^(٣).

القول الثاني: أن (نجوم الليل) مفعول به للفعل (تبكي) على المغالبة؛ لأن المفاعلة مقدر، والمعنى: أن الشمس غالبت النجوم والقمر في البكاء فغلبتها، فهي تغلب ببكائها عليك بكاء نجوم الليل^(٤)، وقد ذهب إلى هذا أبو بكر ابن الأنباري، ووافقه الجوهري^(٥)، يقول ابن الأنباري: "والذي أذهب إليه أن يكون نصب (النجوم)، و (القمر) ب (تبكي)، كأنه قال: (بكت الشمس ونجوم الليل والقمر فبكتهما الشمس تبكيهما)، أي: غلبتهما بالبكاء، كما تقول: (كارمني عبد الله وكرمته وأنا أكرمه: غلبته)"^(٦).

ويوضح الجريري بأن في هذا التأويل وجهين: أحدهما: أن يكون أريد بالنجوم والقمر: السادات الأمائل، ففيه مجاز. والثاني: أن يريد بهما الشمس والقمر والكواكب على الحقيقة^(٧).

القول الثالث: أن (نجوم الليل) منصوب على الظرفية، والأصل: (تبكي الشمس عليك مدة نجوم الليل والقمر)، أي: في مدة دوامهما، والمعنى: تبكي عليك الدهر والشهر، فحذف المضاف، وهو (دوام)، وأقيم المضاف إليه مقامه^(٨)، فكأنه قال: إن الشمس تبكيه ما طلعت النجوم وظهر القمر^(٩).

(١) انظر: العقد الفريد ١/١١١، والألغاز النحوية ١١٠، وشرح شواهد الشافية ٣١، وانظر في هذا أيضًا: الكامل ٣/٨٣٤،

وجمهرة اللغة ٢/٢١٩، وأمالي المرتضى ١/٣٩، والمناهج الكافية ١٦٥-١٦٦.

(٢) انظر: معاني القرآن للأخفش ٢/٥٢٢، والكامل للمبرد ٣/٨٣٤.

(٣) انظر: شرح شواهد الشافية ٢٩-٣٠.

(٤) انظر: الكامل ٣/٨٣٥، وشرح القوائد السبع ٤٥٩، والجلس الصالح ٢/١٢٦، وشرح الشافية للجاربردي ٤٢.

(٥) شرح القوائد السبع ٤٥٩، والصاح (ب ك ي) ٢٨٨٤.

(٦) شرح القوائد ٤٥٩، ونقل الجريري ذلك عنه، وقال: "وما علمت أحدًا سبقه إليه" [انظر: الجليس الصالح ٢/١٢٦].

(٧) الجليس ٢/١٢٦.

(٨) انظر: الكامل ٣/٨٣٤ - ٨٣٥، والجلس ٢/١٢٥-١٢٦، وأمالي المرتضى ١/٣٩، وشرح شواهد الشافية ٣٠-٣١.

(٩) انظر: أمالي المرتضى ١/٣٩.

وقد ردَّ البغدادي الوجهين الثاني والثالث بأن (كاسفة) من الفعل اللازم، ولا يصح المعنى به؛ لأنه حينئذ يكون نافيًا للكسوف عن الشمس في ذاتها، وعلى هذا فهي غير حزينة على المرثى، وهو معنى لم يُردّه الشاعر^(١).

وهذا المعنى بعيد تمامًا عن المعنى في الوجه الأول الذي اختاره الجريري؛ لأنه لم ينفِ عن الشمس أنها منكسفة في ذاتها، وإنما نفى عنها أن تكسف غيرها لذهاب نورها.

القول الرابع: أن (نجوم الليل) منصوب بواو المعية المحذوفة، والتقدير: (تبكي عليك ونجوم الليل والقمر)، أي: مع نجوم الليل والقمر^(٢)، وهذا الوجه بعيد؛ لأنه لم يثبت حذف واو المعية^(٣).

الرواية الثالثة: رواها المبرد، وهي:

فالشمس طالعة ليست بكاسفة تبكي عليك نجوم الليل والقمر

برفع قوله: (نجوم الليل)، ونصب (القمر)^(٤).

وقد ذهب المبرد، وابن الأنباري، ووافقهما الجريري، ورجحه أبو حيان^(٥)، إلى أن قوله: (نجوم الليل) فاعل للفعل (تبكي)، والواو واو المعية، و (القمر) مفعول معه، فهو منصوب، كقولهم: (استوى الماء والخشبة)، و (ما صنعت وأباك).

وضَعَفَ هذا الإعراب بأنه يؤدي إلى عدم ارتباط المصراع الثاني بالأول، وألا يكون للمصراع الأول معنى يناسب المقام إلا على رواية (فالشمس كاسفة ليست بطالعة).

وأجيب بأنه لا مانع من ذلك؛ لأن الجملة مستأنفة، و (كاسفة) بمعنى (منكسفة)، ولأنه يجوز على تقدير مفعول محذوف، وتقديره: (ليست بكاسفة شيئاً) فحذف للتعميم، والمعنى يدل عليه^(٦).

وفي ضوء ما تقدم من هذه الأقوال التي ذُكرت في البيت أرى أن أرجحها في رواية (تبكي عليك نجوم الليل والقمر) هو ما ذهب إليه الجريري وغيره أن (نجوم الليل) مفعول به لاسم الفاعل (كاسفة)؛ لخلوه من الاعتراضات، ولصحته من جهة المعنى والإعراب.

وأما رواية (تبكي عليك نجوم الليل والقمر) فإن ما ذهب إليه ابن الأنباري، والجريري في تخريجه صحيح من جهة المعنى والإعراب؛ ولذلك رجحه أبو حيان، كما سبق.

(١) ويجاب عن هذا بأن (كاسفة) من الفعل المتعدي، ويُقَرَّر له مفعول محذوف، وتقديره: (ليست بكاسفة شيئاً) فحذف للتعميم، والمعنى يدل عليه [انظر: شرح شواهد الشافية ٣١]، ولا يخفي ما في هذا من التكلف.

(٢) انظر: شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٥٩١/١.

(٣) شرح شواهد الشافية ٣٣.

(٤) انظر: الكامل ٨٣٥/٣ - ٨٣٦، وشرح القوائد السبع ٤٥٩.

(٥) انظر: الكامل ٨٣٥/٣ - ٨٣٦، وشرح القوائد ٤٥٩، والجليس ١٢٧/٢، والارتشاف ١٤٩٣/٣.

(٦) انظر: شرح شواهد الشافية ٣٢.

٢- وجه تذكير الفعل في قول بشار:

حتى إذا وجدت ريحي فأعجبها وكنت في خلوة مُثلتُ إنساناً^(١)

إذا كان الفاعل مؤنثاً غير حقيقي فيجوز فيه وجهان: الأول: أن نلحقه علامة التأنيث، احتراماً للفظ؛ لأن العرب وضعت الكلمة على التأنيث، قال تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَتِ الصَّخَّةُ﴾ [عبس ٣٣] والثاني: حذف علامة التأنيث لتنحط رتبته عن رتبة المؤنث الحقيقي، أو لأن المؤنث في معنى المذكر، قال تعالى: ﴿وَجَمِيعَ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ﴾ [القيامة ٩] ^(٢).

فإذا أسند الفعل إلى ضمير المؤنث فلا يجوز حذف تاء التأنيث سواء أكان المؤنث حقيقياً أم غير حقيقي، نحو: (هند قامت)، و (الشمس طلعت)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأعراف ١٥٦]، وقوله تعالى: ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ [التكوير ١].

وقد تحذف هذه التاء في الشعر، ومنه قول بشار بن برد:

حتى إذا وجدت ريحي فأعجبها وكنت في خلوة مُثلتُ إنساناً

والشاهد في قوله: (ريحي فأعجبها) حيث حذف تاء التأنيث مع إسناد الفعل إلى ضمير (الرياح)، وهي مؤنثة، وكان حقه أن يقول: (فأعجبتها).

وقد حمل الجريري هذا البيت على الضرورة الشعرية، والذي سوَّغ ذلك تأويل (الرياح) بالنسيم، وهو مذكر، فيقول:

"قول بشار في هذا الشعر: (حتى إذا وجدت ريحي فأعجبها) على لفظ التذكير، والرياح مؤنثة، وقد يكون فعل هذا في ضرورة الشعر، وجعل الضمير الذي في (فأعجبها) عائداً على (الرياح)، وهي مؤنثة، وإما لأن تأنيثها ليس بحقيقي، وإما لأنه أراد بقوله: (ريحي): (نسيمة)، ونحوه"^(٣)، ومثله قول الشاعر:

فلا مزنة ودقت ودقها ولا أرض أبقل إبقالها^(٤)

(١) البيت من البسيط لبشار بن برد في ديوانه من قصيدة مشهورة فيها عدة شواهد نحوية وأدبية معروفة، ورواية الديوان: (ونحن في خلوة)، انظر: شرح ديوان بشار بن برد للشيخ الطاهر بن عاشور ٤/١٩٦.

(٢) انظر: المغنى لابن فلاح ٢/١٥٦-١٥٧.

(٣) الجليس ١/٤٧٠.

(٤) البيت من المتقارب، لعامر بن جوين الطائي، انظر: الكتاب ٢/٤٦، ومعاني القرآن للفراء ١/١٢٧، والجليس ١/٤٧٠، والخصائص ٢/٤١١، والمحتسب ٢/١١٢، والتبصرة ٢/٦٢٤، والتوطننة ١٥٧، وشرح الكافية الشافية ٢/٥٩٦، والمغنى لابن فلاح ٢/١٥٩، وشرح الأشموني ٢/٥٣، والخزانة ١/٤٥. وقد روى (أبقلت إبقالها) بنقل حركة الهمزة إلى التاء، وحذف الهمزة.

فحذف علامة التأنيث من المسند إلى ضمير المؤنث المجازي، وهو (أرض) لضرورة الشعر^(١)، وجاز التذكير في الفعل (أبقل) على أن المراد بالأرض (المكان)، وهو مذكر؛ فأعاد ضمير الفاعل المذكر حملاً على المعنى، وأعاد ضمير (إبقالها) حملاً على لفظها^(٢).

والجريري توجيه آخر في تذكير الفعل في بيت بشار على غير وجه الضرورة الشعرية، فيقول: "وفي تذكير بشار المضمير في قوله: (فأعجبها) وجه آخر حسن ليس فيه ما في الوجه الذي قدمنا ذكره من الضرورة، وهو جائز مطرد في النثر والشعر، ولم أر أحداً ممن يتعاطى هذا الشأن من أهل العلم والأدب أتى به، وهو أن يكون لما قال: (وجدت ريحي) فلم يستو له التأنيث متي رد الضمير إلى (الريح)؛ لئلا ينكسر الشعر ويفسد الوزن، رده إلى (الوجود) كأنه قال: (وجدت ريحي فأعجبها وجود ريحي)، واعتمد على دلالة الفعل الذي هو (وجدت)، وعلى المصدر الذي هو (وجود). وهذا صحيح مستفيض في كلام العرب، وقولهم: (من كذب كان شراً له) فدل قولهم: (كذب) على (الكذب)"^(٣).

فالجريري يرى أنه على حذف مضاف، وهو (وجود)، دل عليه الفعل (وجد)، وتقدير الكلام: (فأعجبها وجود ريحي)، فحذف التاء.

وقد ذكروا في توجيه البيت الثاني أيضاً أنه على حذف مضاف، أي: (مكان أرض)، فحذف الشاعر التاء، وأعاد ضمير الفاعل إلى المحذوف، وأعاد ضمير (إبقالها) على الأرض^(٤).

ورد البغدادي هذا الوجه لفساده في المعنى؛ لأن ضمير (إبقالها) ليس عائداً على الأرض المذكورة هنا، فتذكير (أبقل) باعتبار المحذوف لا دليل عليه، ولو قال: إن الأرض مما ينكر ويؤنث - كما قال أبو حنيفة الدينوري في كتاب النبات عندما أنشد هذا البيت: إن الأرض تنكر وتؤنث، وكذلك السماء، ولهذا قال: أبقل إبقالها، لكان وجهاً^(٥).

(١) انظر: الخزانة ٤٥/١.

(٢) انظر: المغني لابن فلاح ١٦٠/٢-١٦١.

(٣) الجليس ٤٧٠/١-٤٧١.

(٤) انظر: المغني لابن فلاح ١٦٠/٢-١٦١.

(٥) الخزانة ٤٧/١.

٣- تضعيف رواية الجر في (غير) في قول ذي الرمة:

ثُريكَ سِنَّةٌ وَجَهٌ غَيْرَ مَقْرَفَةٍ ملساء ليس بها خالٌ ولا نَدَبٌ^(١)

قول الشاعر: (غير مقرفة) يُرَوَى بالنصب والجر، فأما رواية النصب فتخرج على أنها صفة لقوله: (سنة) المنصوبة بالفعل، وقد اختار الجريري رواية النصب، ورفض رواية الجر في (غير)؛ لأن فيها جرًّا على الجوار، فيقول:

"يروى (غير مقرفة) بالنصب والجر، فمن رواه نصبًا فهو الوجه الظاهر في الصحة الذي لا شبهة فيه ولا مربة؛ إذ هو صفة لمنسوب، وهو (السنة) المنصوبة بالفعل، وهو (تريك).

ومن رواه جرًّا فإنه أتبعه إعراب (وجه) المخفوض بالإضافة، على الطريقة التي يجيزها من يجيزها للمجاورة، ويجعلها بمنزلة قولهم: (جُحُرُ ضَبِ خَرِب)، وهذا وجه ضعيف مرغوب عنه، وكثير من النحويين لا يجيزه، ومن محققهم من يُلْحَنُ المتكلم به، وينسب مجيزه من النحاة إلى الخطأ^(٢).

فالجريري يرى أن رواية الجر في (غير) ضعيفة لمجاورة (وجه) المجرورة، فهي بمنزلة قول العرب: (هذا جحر ضب خرب) بجر (خرب)، وحقه الرفع؛ لأنه صفة للجُحُر، لا للنصب، وقد رواه سيبويه وغيره عن العرب بالرفع، وهو الأكثر، وأما الجر فهو عند الجمهور^(٣) صفة للجحر، لكنه جُرٌّ للمجاورة.

وعلى هذا فإن الجريري يمنع الجر على الجوار، وهو ما ذهب إليه الزجاج، والنحاس، وابن الحاجب، وغيرهم^(٤). وأما سيبويه والمبرد^(٥) فيذهبان إلى جواز ذلك لثبوت السماع به عن العرب، وهو مخصوص بالنعته وحده عند الطبري شيخ الجريري، وابن جني، وأبي حيان^(٦)؛ لأن الاسم في باب النعت تابع لما قبله مباشرة، فهو أشد مجاورة له، بخلاف العطف والبدل^(٧)، وذلك كقول ذي الرمة السابق، ومنه

(١) البيت من البسيط لذي الرمة، انظر: ديوانه ٢٩، ومعاني القرآن للفراء ٧٤/٢، وشرح التسهيل ٣/٣٠٩، واللسان (ق ر ف ، س ن ن)، والخزانة ٩١/٥، وشرح أبيات المغنى ٧٤/٨، والتاج (س ن ن)، و(سنة الوجه): الجبهة، و(المقرف): الذي أبوه غير عربي وأمه عربية، و (الندب): الأثر من الجرح، و (الخال): الشامة السوداء في البدن.

(٢) الجليس ٢٣٦/٢.

(٣) انظر: الارتشاف ١٩١٢/٤-١٩١٤.

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه ١٥٣/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٣٠٧/١، والأمامي النحوية لابن الحاجب ١٥٠-١٤٩/١، وانظر أيضًا: مشكل إعراب القرآن ٢٢٠/١.

(٥) الكتاب ٦٧/١، ٤٣٦، والمقتضب ٧٣/٤.

(٦) جامع البيان ١٣٢/١٣، والمحاسب ٢٨٩/٢، والارتشاف ١٩١٣/٤.

(٧) انظر: الخزانة ٩٤/٥.

أيضاً قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾ [إبراهيم ١٨]، فقوله: (عاصف) صفة للريح، وهو مرفوع، لكنه جر لمجاورة (يوم).

وأجازه الفراء، وأبو بالبركات، وابن مالك، وغيرهم فيما سُمع منه مطلقاً^(١)، وجعلوا منه قول زهير:

لَعَبَ الرِّيحُ بِهَا وَغَيْرَهَا بعدى سوافي المور والقطر^(٢)

والشاهد في قوله: (والقطر) حيث جُرَّ على الجوار، وكان ينبغي أن يكون مرفوعاً؛ لأنه معطوف على (سوافي) لا على (المور)^(٣)، وهو الغبار؛ لأنه ليس للقطر سوافٍ كالمور حتى يعطفه عليه.

ويحمل ابن جني قول العرب: (جحر ضب خرب) على حذف المضاف، والأصل: (هذا جحر ضب خرب جُحْرُهُ)، مثل: (حسن وجهه)، ثم حذف الجحر المضاف إلى الهاء، وأقيمت الهاء مقامه فارتفعت؛ لأن المضاف المحذوف كان مرفوعاً، فلما ارتفعت استتر الضمير في (خرب)، فصار وصفاً للضب وإن كان الخراب للجحر لا للضب^(٤).

والذي يظهر لي بعد إيراد هذه المذاهب أن الجر على الجوار جائز، لمجىء السماع الكثير به، ولا يجوز أن يكون وجهاً مرغوباً عنه، كما ذهب إلى ذلك الجريري وغيره.

(١) معاني القرآن للفراء ٧٤/٢ - ٧٥، والإنصاف ٦٠٢/٢ - ٦٠٧، وشرح التسهيل ٣٠٨/٣ - ٣١٠، وشرح الكافية الشافية ١١٦٧/٣، وانظر: مجاز القرآن ٧٢/١، ١٥٥، وشرح شذور الذهب ٤٢٨ - ٤٣٠.

(٢) البيت من الكامل لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ٨٧، والإنصاف ٦٠٣/٢، وشرح الشافية ٣١٩/٢، والخزانة ٤٤٣/٩، وشرح وشرح شواهد الشافية ٢٥٣. و (السوافي) جمع (ساف) اسم فاعل من سَفَتَ الريح التراب إذا نرته، و (المور): الغبار بالريح، و (القطر): المطر. وجعل ثعلب في شرح ديوان زهير ٨٧ هذا البيت على الجر على الجوار، وذهب البغدادي في الخزانة ٤٤٤/٩ إلى أنه ليس من الجر على الجوار؛ لأنه لا يكون في النسق.

(٣) انظر: الإنصاف ٦٠٣/٢.

(٤) انظر: الخصائص ١٩١/١ - ١٩٣. وقد جعل السيرافي (الخرب) صفة للضب، وتقدير الكلام: (خرب الجُحْر منه)، ثم حذف الضمير للعلم به، وحَوَّلَ الإسناد إلى ضمير الضب، وخفض الجحر، كما تقول: (مررت برجل حسن الوجه)، والأصل (حسن الوجه منه)، ثم أتى بضمير الجحر مكانه لتقدم ذكره، فاستتر. انظر: الارتشاف ١٩١٤/٤.

٤- وجه رواية جر (بيننا) في قول الشاعر:

إن الزمان رأى ألف السرور بنا فدبَّ بالهجر فيما بيننا وسعى^(١)

رُوى هذا البيت بالنصب في قوله: (فيما بيننا) على الظرفية^(٢)، وقد أجاز الجريري روايته بجر (بيننا)، فيقول:

"وذوكرتُ بروايته بالجر هل تجوز؟ وما وجه جوازها؟ ووجه الجر في هذا أن يكون معنى (البين) ههنا: الوصل، والمعنى: (فدب في وصلنا)؛ فيكون لها وجهان:

أحدهما: أن تكون (ما) حشواً زائداً... والوجه الثاني: أن تكون (ما) بمعنى (شيء) أتت للإبهام في النوع أو القدر، ويبدل منها ما بعدها، كأنه قال في البيت: (فدب في شيء ما)، ثم فسره بقوله: (بيننا)، وجره على البديل منه"^(٣).

والجريري يجيز رواية الجر في قوله: (فيما بيننا) على أن (البين) بمعنى (الوصل)، وقد جاء هذا عن العرب كثيراً، وذكرته كتب الأضداد؛ فإن (البين) يستعمل بهذا المعنى، وبمعنى الفراق^(٤). ومن ذلك قول الشاعر:

لقد فرّق الواشين بيني وبينها ففرّت بذاك الوصل عيني وعينها^(٥)

أراد الشاعر: لقد فرق الواشين وصلي ووصلها.

وعلى هذا المعنى جاز في قوله: (فيما بيننا) وجهان:

الوجه الأول: أن تكون (ما) زائدة.

الوجه الثاني: أن تكون (ما) نكرة بمعنى (شيء)، والمعنى: (فدب في شيء)، و (بيننا): بدل مجرور يفسر الإبهام قبله.

(١) البيت من البسيط، انظره في الجليس ٣١/٢.

(٢) انظر: الملخص لابن أبي الربيع ٣٧٢-٣٧٣.

(٣) الجليس ٣٢/٢.

(٤) انظر: الأضداد لابن الأتباري ٧٥-٧٦.

(٥) البيت من الطويل، انظر: الأضداد ٧٦، والجليس ٣٣/٢، واللسان (ب ي ن).

٥- الأوجه الإعرابية الجائزة في قوله: (وأبعث) في قول الشاعر:

ذروني ذروني ما قدرت فإني متي ما أهجُ حرباً تضق بكمُ أرضي
وأبعثُ في سود الحديد إليكمُ كتائب سوداً طالما انتظرتُ نهضي

جاء الفعل المضارع (وأبعث) مقترناً بالواو بعد جواب الشرط، والأداة جازمة، فيجوز فيه ثلاثة أوجه، قال الجريري:

"و (أبعث) فيه من جهة الإعراب ثلاثة أوجه: الجزم على العطف إلا أنه لا يستعمل في هذا الموضع لإقامة وزن البيت، والرفع على الاستئناف، والنصب بإضمار (أن)، والتقدير: (يكون مني هيج فأبعث)، فلا يعطف (أبعث) على (هيج)؛ لأنه مصدر، و (أبعث) فعل، فتقدر (أن)؛ إذ هي والفعل مصدر، فيصح حينئذ عطف الثاني على الأول؛ لأنه عطف اسم على اسم، ويسمى الكوفيون هذا الوجه (الصرف) لأنه صرف عن الجزم"^(١).

فالجريري يجيز في الفعل (وأبعث) ثلاثة أوجه:

الأول: الجزم بالعطف على جواب الشرط، وهو الفعل (تضق)، وهذا الوجه مع جوازه لا يستعمل هنا؛ ليستقيم الوزن؛ إذ لو جزم الفعل لانكسر البيت.
الثاني: النصب بـ (أن) مضمرة وجوباً؛ لأن الجزاء يشبه الاستفهام؛ لأن مضمونه لم يتحقق وقوعه، فأشبهه الواقع بعده الذي يقع بعد الاستفهام^(٢).
وقال بعضهم: الجزم قوي، والنصب ضعيف، والرفع جائز^(٣)، وجعل الفراء الرفع هو الوجه، وأجاز بعده الجزم، ثم النصب^(٤).

وليس في نكر هذه الأوجه عند الجريري ما يقطع بأنه رتبها على حسب الأرجح لديه. ومثل البيتين اللذين أوردهما الجريري، قول الشاعر:

فإن يهلكُ أبو قابوس يهلكُ ربيع الناس والبلدُ الحرامُ
ونأخذُ بعده بذناب عيشٍ أجبَ الظهر ليس له سنام^(٥)

(١) الجليس ٢٨/٣.

(٢) انظر: توضيح المقاصد للمرادي ٣٤٥/٢.

(٣) انظر: إعراب الفعل ١٧٨.

(٤) معاني القرآن للفراء ٨٦/١-٨٧.

(٥) من الوافر، للناطقة الذبياني، انظر: ديوانه ٢٣٣، والكتاب ١٩٦/١، ومعاني القرآن للفراء ٢٤/٣، وشرح أبيات سيبويه ٢٨/١، والأمالي الشجرية ٢١/١، والخزانة ٩٥/٤، و (أبو قابوس) كنية النعمان بن المنذر، و (أجب): مقطوع، و (السنام): ما ارتفع من ظهر البعير، و (الذناب): مؤخر الشيء.

والشاهد في قوله: (ونأخذُ) فقد روى بالجزم عطفًا على جواب الشرط، وهو قوله: (يهلكُ)، وبالرفع على الاستئناف، أي: (ونحن نأخذُ)، وبالنصب على تقدير (أنْ) مضمرة^(١).

٦- توجيه رفع (يوم) ونصبها في قول الشاعر:

لو كنت أعلم أن آخر عهدكم يوم الرحيل فعلتُ ما لم أفعل^(٢)

يروى (يوم الرحيل) في قول الشاعر بالرفع، والنصب:

فرواية النصب: (يوم الرحيل) على أنه ظرف، والمعنى على هذا: أن آخر عهدكم في يوم الرحيل، ورواية الرفع على أنه خبر (أن) مرفوع والمعنى فيه: أن يوم الرحيل نفسه هو آخر العهد، ومثله: قول جرير:

هَبَّتْ شمالاً فذكرى ما ذكرتم إلى الصفاة التي شرقيَّ حوراناً^(٣)

فنصب الشاعر قوله: (شرقيَّ)، والرفع جائز، ورجَّح الجريدي الرفع في البيت الأول، والنصب في البيت الثاني، فيقول:

"والاختيار عندي رفع قول رؤبة: (يوم الرحيل)، ونصب قول جرير في بيته على ما قالوا، مع جواز خلافه، وذلك أنه سئل عن نفس منزله؛ فأخبر أنه شرقي المسجد، ويقدر جوابه: (منزلي هو شرقي المسجد)، أو (شرقي المسجد هو منزلي)، هذا هو عرف الناس في السؤال عن مثل هذا.... والنصب فيه على معنى أنه سئل: (في أي موضع منزلك؟)، فيقال: (في شرقي المسجد)، وأما (شرقي حوران) في بيت جرير فمعناه: (إلى الصفاة التي هي شرقي حوران)، ولو أريد هذا فالوجه فيه إظهار (هي)، فيقال: (التي هي شرقي حوران)"^(٤)

(١) ومنه قوله تعالى: ﴿ومن يضل الله فلا هادي له وينهرهم﴾ [الأعراف ١٨٦] فقد قرئ بهذه الأوجه، بالرفع على الاستئناف، أي: (وهو ينهرهم)، وأما الجزم فبالعطف على محل قوله: (فلا هادي له)، والنصب بإضمار (أن)، انظر: الدر المصون ٥/٥٢٧ - ٥٢٨.

(٢) البيت من الكامل لرؤبة بن العجاج، انظره في: الجليس الصالح ١٤٦/٢، ومصارع العشاق ١٧٧.

(٣) البيت من البسيط لجرير بن عطية، في ديوانه ٤٩٣، والكتاب ١/٢٢٢، ٤٠٤، وشرح أبيات سيبويه ٩٣/١، وشرح شواهد المغني ٧١٣/٢.

(٤) الجليس الصالح ١٤٧/٢.

٧- إعراب (يوم) في قوله الشاعر:

فيالذات يومَ أزور وحدي ديار الموعدي وهم خلوف^(١)

يروى هذا البيت: (فيالذات يوم)، و (يوم أزور): فرواية نصب (يوم) على أن قوله: (فيالذات) مضاف إلى ياء المتكلم المحذوفة، اكتفاء بكسرة التاء التي حُذفت لإقامة وزن الشعر، وعلى هذه الرواية فإن (يوم) منصوب على الظرفية.

وأما من أضاف قوله: (فيالذات) إلى (يوم) فيجوز فيه النصب؛ لإضافته إلى الفعل، وهو (أزور)، ويجوز فيه الجر أيضاً، وهو الوجه المختار عند الجريري؛ لإضافته إلى فعل معرب غير مبني^(٢).

وأما إذا أضيف الظرف إلى فعل مبني فيترجح عنده البناء على الفتح، يقول الجريري في قول ذي الرمة:

على حين راهقت الثلاثين، وارعوت لداتي، وكان الحلم بالجهل يرجح^(٣)

"وقول ذي الرمة: (على حين راهقت الثلاثين) بنصب (حين)، هكذا رويناها، وهو الوجه المتفق على صحته في الإعراب، والمختار عند كثير من نظار النحاة الفتح؛ لإضافته إلى مبني غير معرب، وذلك (راهقت) الذي هو فعل ماض^(٤)."

وممن ذهب إلى هذا المذهب - أيضاً - ابن مالك، الذي يختار البناء، ويجوز الإعراب إذا تصدرت الجملة بفعل مبني، كما في هذا البيت، ومذهب البصريين أنه إذا صدرت الجملة بفعل معرب، أو مبتدأ فالإعراب متعين، ويجوز البناء عند ابن مالك، والكوفيين^(٥).

(١) البيت من الوافر، ورد غير منسوب في الجليس ١٩٤/٢.

(٢) انظر: الجليس الصالح ١٩٤/٢.

(٣) البيت من الطويل لذي الرمة في ديوانه ١٠٨، والجلس الصالح ١٩٢/٢.

(٤) الجليس الصالح ١٩٨/٢-١٩٩.

(٥) انظر: الكتاب ٣٣٠/٢، ومعاني القرآن للقرآن ٣٢٦/١ - ٣٢٧، وأمالي ابن الشجري ٤٥/١، وشرح التسهيل ٢٥٥/٣-٢٥٧، وشرح الكافية الشافية ٩٤٢/٢ - ٩٤٣، والارتشاف ١٨٢٨/٤ - ١٨٢٩.

٨- إعراب (وجهه) في قول الراجز:

إن سيم خسفًا وجهه تربدًا^(١)

ذهب أبو الفرج الجريدي إلى أن في إعراب (وجهه) في قول الراجز، وجهين:

"أحدهما: أن يكون (سيم) فعلاً فارغاً لقوله: (وجهه)، و (وجهه) مرفوع؛ لأنه فعل لم يسم فاعله، والتقدير فيه: (إن سيم وجهه خسفًا)، وهذا من الباب الذي يقال فيه: (فعلت هذا لوجهك)، أي: لك.

والوجه الثاني: أن يكون في (سيم) ضمير هو اسم للنبي صلى الله عليه وسلم، أي: (سيم هو)، بمعنى: (إن سيم رسول الله صلى الله عليه وسلم خسفًا). وقوله: (تريد) ابتداء، وخبر جملة جواب الشرط، وهو (إن سيم)، كأنه قال: (إن سيم رسول الله صلى الله عليه وسلم خسفًا تريد وجهه)، أي: تنكر، وأبي أنفًا وحمية وغضبًا"^(٢).

٩- إعراب (إزاءها) في قول زهير:

تجددهم على ما خيلت هم إزاءها وإن أفسد المال الجماعات والأزل^(٣)

يروى هذا البيت: (على ما خيلت هم إزاءها)، و (خيلتهم إزاءها)، وخرج الجريدي قوله: (إزاءها) على أنه منصوب على الظرفية، فيقول:

"وهي على أن تجعل في موضع اسم مرفوع، إلا أنه نصب على الظرف.. وهذا من الباب الذي أتى على السعة، قال تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ [سبأ ٣٣]، وإذا جعل (إزاءها) بمعنى المختص بالاسمية دون الظرف، وجعل مكانه اسم محض لا يكون ظرفاً، اتجه فيه وجهان من الإعراب:

الرفع على أنه خبر الابتداء الذي هو (هم)، وهي لغة أهل نجد وبنى تميم. والنصب على أنه مفعول (تجددهم) الثاني، ويكون (هم) فصلاً"^(٤).

(١) من الرجز، يصف النبي صلى الله عليه وسلم، انظره في: الجليس الصالح ٧٦/٤، و (تريد وجهه) أي: تغير أنفًا وحمية وغضبًا.

(٢) الجليس ٧٦/٤.

(٣) البيت من الطويل لزهير بن أبي سلمى، انظر: شرح ديوانه ١٠٥، و (الأزل): الحبس والضيق، و (خيلت): شبهت، أي: على كل حال، و (هم إزاءها) أي: الذين يقومون بها، أي: نجدهم مدبريها.

(٤) الجليس الصالح ١٦٠/٤.

١٠- توجيه النصب في (مثلك) في قول مروان بن أبي حفصة:

يا واحد العرب الذي ما في الأنام له نظير
لو كان مثلك واحد ما كان في الدنيا فقيراً^(١)

أجاز الجريري النصب في قوله: (مثلك)، وهو عنده على وجهين:

الوجه الأول: النصب على الحال؛ لأن صفة النكرة إذا قُدمت عليها نصبت على الحال؛ فهو

كقول الشاعر:

لخولة موحشاً طللٌ يلوح كأنه خيل^(٢)

والشاهد فيه: تقديم (موحش) على (طلل)؛ ولذلك نصب على الحال.

والعلة في نصب النكرة إذا تقدمت: أن النعت لا يكون قبل المنعوت، والحال مفعول فيها، وتقدم

المفعول وتأخره سائغان^(٣).

الوجه الثاني: النصب على أنه خبر (كان)^(٤).

١١- توجيه النصب والجر في (غير) في قول سمرة بن الجعد:

فمَنْ مُبْلَغُ الْحَجَّاجِ أَنْ سُمِيرَةً قَلَى كُلِّ دِينَ غَيْرِ دِينَ الْخَوَارِجِ^(٥)

يجوز عند أبي الفرج الجريري في قوله: (كل دين غير) النصب، وفيه وجهان:

الوجه الأول: على أن قوله: (غير) صفة لـ (كل) المنصوبة.

والوجه الثاني: أنه منصوب على الاستثناء.

ويجوز فيه الجر أيضاً، على أنه صفة لـ (دين) المجرورة^(٦).

(١) البيتان من الكامل لمروان بن أبي حفصة يمدح عقبة بن سلم، ونسبا إلى بشار بن برد، انظر: الأغاني ١٧٢/٣، والجلس الصالح ١٨٥/٣.

(٢) البيت من مجزوء الوافر، لكثير عزة في ديوانه ٥٠٦، والكتاب ٢٧٦/١، ومعاني القرآن للفراء ١٦٧/١، والخصائص ٤٩٢/٢، وشرح اللمع لابن برهان ١٣٥/١، وشرح التسهيل ٣٥٥/٢، ويروى أيضاً: (لعزة موحشاً). و (الطلل): ما شخص من آثار الديار، و (الموحش): الففر، و (خلل): جمع (خللة) بكسر الخاء، وهي بطانة تحشى بها أعماد السيوف.

(٣) انظر: التصريح ٦٢٤/٢ - ٦٢٥.

(٤) انظر: المجلس الصالح ١٨٦/٣ - ١٨٧.

(٥) البيت من الطويل لسمرة بن الجعد، وهو أحد الخوارج الأزارقة، قاله يخاطب الحجاج بن يوسف، انظر: ديوان شعر الخوارج ١٣٤ - ١٣٧، ومروج الذهب ٣٤٤/٣ - ٣٤٥. و(سميرة) تصغير لاسم الشاعر.

(٦) المجلس الصالح ٣٩/٤.

١٢- توجيه الرفع والنصب في (عجب) في قول الشاعر:

عجباً لتلك قضية وإقامتي فيكم على تلك القضية أعجب^(١)

يروى هذا البيت: (عجب لتلك قضية) بالرفع على أنه - أي: العجب - شيء لازم، مثل قولهم: (ويلّ له)^(٢).

وأما رواية النصب (عجباً لتلك قضية) فهي على إضمار الفعل، وهي بمنزلة قوله: (سقيًا ورعيًا)^(٣).

(١) البيت من الكامل لأحمر بن الحارث بن عبد مناة، انظر: الجليس ٢/٢٧٥.

(٢) انظر: الكتاب ١/٣١٩.

(٣) الجليس الصالح ٢/٢٧٦.

المبحث الرابع: أدلة الاحتجاج عند أبي الفرج الجريري

احتج أبو الفرج الجريري لآرائه واختياراته بأدلة الاحتجاج النحوية المعروفة من سماع، وقياس، وغيرهما:

أولاً: استدلاله بالسماع:

السماع هو "الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة"^(١)، وعلى هذا فإن السماع ينقسم ثلاثة أنواع:

الأول: القرآن الكريم وقراءاته. الثاني: الحديث الشريف.

الثالث: كلام العرب شعراً ونثراً.

وقد اعتمد الجريري السماع دليلاً لصحة اختياره لآرائه؛ فأكثر من الاستدلال به، والاعتماد عليه، وكان السماع هو أهم أصل قامت عليه آراؤه النحوية والصرفية.

١- استدلاله بالقرآن الكريم وقراءاته:

كان القرآن الكريم وقراءاته ركناً رئيساً في تقعيد القواعد، والاستشهاد بها؛ فهي الدعامة الأساسية التي يعتمد عليها النحويون في إثبات الأحكام النحوية، ولهذا أكثر أبو الفرج الجريري من الاحتجاج بالقرآن الكريم، وقراءاته على صحة آرائه، ومن ذلك استدلاله على جواز حذف الضمة والكسرة في الإعراب وعلى أنها لغة واردة عن العرب بقراءة أبي عمرو: «فَتُوبُوا إِلَيَّ يَا بَارِئِكُمْ»^(٢) بسكون الهمزة، ويقوله تعالى: «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ»^(٣) بسكون الراء استثنائاً لاجتماع ثلاث ضمات^(٤).

وكان الجريري يجعلُ القراءات القرآنية؛ ولهذا نراه يورد كثيراً منها، ذاكراً ما فيها من إعراب أو توجيه، ومن ذلك: قراءة نصب (بينكم) في قوله تعالى: «لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ»^(٥)، فقد ذهب إلى أن (بينكم) منصوب على الظرف، وناصبه الفعل (تقطع)، وتقدير الكلام عنده: (لقد قطع ما كنتم تزعمون بينكم وضل عنكم)^(٦).

(١) انظر: الإعراب لأبي البركات ٤٥، ولمع الأدلة ٨٠- ٨١، والاقتراح ٩٦، وفيض نشر الانشراح ٤١٣/١ - ٤٢٤.

(٢) سورة البقرة ٥٤.

(٣) سورة النساء ٥٨.

(٤) المجلس الصالح ١/٢٤٤.

(٥) الأنعام ٩٤.

(٦) المجلس الصالح ٢/٣٤-٣٥.

ومن ذلك أيضًا: إعراب (مظلمًا) قوله تعالى: ﴿كَأَنَّمَا أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطْعًا مِنَ اللَّيْلِ مُظْلِمًا﴾^(١) في قراءة من قرأ (قطعا) بالتحريك على أن نصبه (مظلمًا) على الحال. والمعنى: (من الليل في حال إظلامه)، أي: شدة ظلمته^(٢).

وكان الجريري يعزو القراءة غالبًا إلى أصحابها، ومن ذلك قوله: "وقد اختلفت القراء في قراءة قوله تعالى: ﴿لَقَدْ قَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾^(٣) فقرأ ذلك كثيرًا من قراء المدينة والشام وبعض أهل الكوفة: (بينكم) بالنصب، وقرأ كثير من أهل الحجاز والعراق وغيرهم: (بينكم) بالرفع والنصب"^(٤).

٢- استدلاله بالحديث الشريف:

الحديث النبوي الشريف من الأصول السماعية التي يجب الاعتماد عليها في إثبات القواعد والأحكام، وبخاصة إذا اعتنى به راويه^(٥).

وكان كتاب الجليس الصالح كتاب أدب وشعر وسمر، ولذلك لم تكن مجالسه تخلو من حديث نبوي يشرحه، أو يبسط القول في أحكامه وفوائده، أو يستشهد به على شرح معنى لغوي^(٦).

ومع هذا فقد قل استدلاله لاختياراته وآرائه النحوية بالحديث الشريف قلة ظاهرة بالقياس إلى الشواهد القرآنية والشعرية. ومن الأمثلة على ذلك استدلاله على أن حذف الياء من (يا ابن أخي) كثير لازم حملًا على (يا ابن أم)، و (يا ابن عم) بالحديث الشريف: (يا ابن أخ ما صنعت؟)^(٧).

٣- استدلاله بالشعر:

استدل النحويون بالشعر المروي عن العرب الفصحاء ممن يوثق بعربيتهم^(٨)، وقد ضم كتاب الجليس الصالح قدرًا كبيرًا من الشواهد الشعرية، بعضها من شعر الجاهليين والمخضرمين، وكثير منها من شعر الإسلاميين والمولدين.

(١) يونس ٢٧.

(٢) الجليس ٢٥٩/١.

(٣) الأنعام ٩٤.

(٤) الجليس ٢٥٩/١.

(٥) انظر في الاستشهاد بالحديث الشريف: الاقتراح ١٠٦ - ١١٢، والخزانة ٩/١، ١٢، وفيض نشر الانشراح ٤٤٦/١ - ٤٢٣، وموقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف لخديجة الحديثي ٤٢٣ وما بعدها.

(٦) انظر مثلاً: الجليس الصالح ١٧٠/١، ١٧١، ١٧٤، ١٨١، ٢٠٦ - ٢٠٧، ٢١٧، ٢٣٣، ٢٦٢ - ٢٦٣، ٢٧٣، ١٦٦/٢ - ١٦٧، ٤٢٤، ٤٥٢ - ٤٥٣.

(٧) الجليس ٣٥٢/٢.

(٨) انظر في ذلك: الاقتراح ١١٢، والخزانة ٥/١ - ٦، وفيض نشر الانشراح ٦١١/١.

وقد عنى ببيان الروايات المختلفة في الشعر شارحًا إياها، فيقول في قول جرير:

فالشَّمسُ طالعةٌ ليست بكاسفةٌ تبكي عليك نجومُ الليل والقمرًا

"وقد اختلف الرواة في رواية هذا البيت، فرواه البصريون: (الشمس طالعة ليست بكاسفة)، ورواه الكوفيون: (الشمس كاسفة ليست بطالعة)، ورواه بعض الرواة: (تبكي عليك نجوم الليل والقمر)، ورواه بعضهم: (تبكي عليك نجوم الليل والقمر)"^(١).

وقد يذكر الروايات المختلفة في الشاهد الشعري مبيِّنًا الأوجه الإعرابية الجائزة فيه، ومن الأمثلة على ذلك قوله في قول الشاعر:

إن الزمان رأى إلفَ السرور بنا فدبَّ بالهجر فيما بيننا وسعى

"(فيما بيننا) بالنصب، هكذا روى على الظرف، وقد حكى عن بعض النحويين عن العرب: (أتاني سواعك، ودونك) وذوكرت بروايته بالجر هل تجوز؟ وما وجه جوازها؟ ووجه الجر في هذا أن يكون معنى (البين) ههنا: (الوصل)، والمعنى: (فدبَّ في وصلنا)"^(٢).

واستدل الجريري على صحة اختياراته وآرائه بالشعر العربي في عصور الاحتجاج اللغوي، وغيرها، ومن ذلك:

١- استدل على أن خبر (كاد) لا يجوز اقترانه بـ (أن) إلا في الضرورة الشعرية، بقول الشاعر^(٣):

كادت النفسُ أن تفيضَ عليه إذ غدا حشورَ يطة وبرود

٢- استدل على جواز حذف الضمة والكسرة في الإعراب للضرورة الشعرية، بعده أبيات شعرية. منها قول امرئ القيس^(٤):

فاليومَ أشربُ غيرَ مستحبٍ إثمًا من الله ولا واغل

٣- استدل على جواز صرف الاسم المؤنث الثلاثي الساكن الوسط وعدم صرفه، والمنع من الصرف أكثر، بقول العباس بن الأحنف^(٥):

فصوّر هاهنا فوزًا وصوّر ثمَّ عباسا

(١) الجليس ١١٨/٢.

(٢) الجليس الصالح ٣٢/٢.

(٣) الجليس الصالح ١٩٢/١-١٩٣.

(٤) الجليس ٢٤٤/١.

(٥) الجليس ٣٢٥/١.

٤ - استدل على أنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع من غير توكيد ولا فصل إلا في الشعر، بقول جرير^(١):

ورجا الأخيطلُ من سفاهةِ رأيه مالم يكن وأبُّ له لينا لا

٥ - استدل على جواز حذف همزة الاستفهام لدلالة (أم) عليها، بقول امرئ القيس^(٢):

تروح من الحيِّ أم تبكرُ وماذا يضركُ لو تنتظرُ؟

ثانياً: استدلاله بالقياس:

القياس من أصول النحو المعتمدة، "وهو معظم أدلة النحو، والمعول في غالب مسائله عليه"^(٣)؛ ولذلك فهو الدليل الثاني الذي اعتمد عليه الجريري في الاحتجاج لصحة آرائه واختياراته، فنجده يستدل به في عدة مواضع. منها:

١ - استدل على أن حذف الياء من (يا ابن أخي) كثير لازم بالقياس على (يا ابن أم)، و(يا ابن عم)؛ لكثرة الاستعمال في كل منها^(٤).

٢ - استدل على أن (أندية) مفردتها (ندى) على وزن (أفعله)، حملاً على (فعال)، مستدلاً على ذلك بما سمع عن العرب، وحكاة الفراء وابن السكيت؛ فقالوا: (أقفية، وأرحية) في جمع (قفا، ورحى)^(٥).

٣ - استدل على أن (صمحم) على وزن (فعلعل)، بأن القياس يشهد بتصويبه، وذلك أن موافقة الحرف المتكرر الحرف المتقدم في صورته يوجب موافقته في الحكم على وزنه إذا استوفى في وزن الكلمة، ما لم يلجئ إلى خلاف هذا حجة^(٦).

٤ - رد الجريري قول الفراء بأن (إسوارًا) بمعنى (سوار) بأنه غير صحيح في القياس، وإن كانت لغة فهي شاذة، ولا يكون جمعه (أسورة)؛ لأن (أفعالاً) لا يجمع على (أفعله)^(٧).

(١) الجليس ٦٣/٢.

(٢) الجليس ٥٠٦/١.

(٣) انظر في ذلك: الإغراب ٦٣-٥٤، ولمع الأدلة ٩٣-١١٢، والاقتراح ١٥٢، وفيض نشر الانشراح ٧٣٩/٢ - ٧٤٢.

(٤) الجليس ٣٥٢/٢.

(٥) الجليس ٨٠-٧٩/٣.

(٦) الجليس ٥٨/٢.

(٧) الجليس ٢٥٠/٣.

ثالثاً: استدلاله ببيان العلة:

الاستدلال بالعلة ثابت عند النحويين، يقول سيبويه: "وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً"^(١).

وقد استدل الجريبي ببيان العلة واجتح بها لإثبات صحة آرائه واختياراته ومن ذلك على سبيل المثال:

١ - علة فتح ثاني الثلاثي المكسور الوسط، نحو: (نمر) عند النسب إليه بأنهم يسكنون أوسط ما كان على وزن (فعل)، وكان تخفيفه في النسب أولى؛ ولذلك خففوه وفتحوا ثانية عوضاً من المحذوف^(٢).

٢ - ذهب الجريبي إلى أن التصغير لا يأتي للتعظيم، ورد على الكوفيين بأن الصغير على صغره، فإنه نتج كبيراً أدى إليه عظيماً في نفعه أو ضرره^(٣).

٣ - ضعّف الجريبي رواية الجر في (غير) في قول ذي الرمة:

تريك سنّة وجه غير مقرّفة ملساء ليس بها خال ولا نذب

لأن فيها جرّاً على الجوار، وهو وجه ضعيف مرغوب عنه، وكثير من النحويين لا يجيزه^(٤).

٤ - وجّه الجريبي تنكير الفعل (فأعجبها) في قول بشار:

حتى إذا وجدت ریحی فأعجبها وكنت في خلوة مثلت إنسانا

بأنه فعل هذا في ضرورة الشعر، وجعل الضمير الذي في (فأعجبها) عائداً على (الريح)، وهي مؤنثة، إما لأن تأنيثها ليس بحقيقي، وإما لأنه اراد بقوله: (ريحي): (نسيمي)، ونحوه^(٥).

(١) الكتاب ٣٢/١، وانظر: الخصائص ٥١/١، ١٨٤، ٢٣٧، ٢٤٥.

(٢) الجليس ٢٤١/٢.

(٣) الجليس ٢١٩/١ - ٢٢٠.

(٤) الجليس ٢٣٦/٢.

(٥) الجليس ٤٧٠/١.

المبحث الخامس: اتجاهه النحوي

أبو الفرج الجريري أحد علماء القرن الرابع الهجري، كان إمامًا في النحو واللغة والفقه والأدب، اشتهر بابن جرير الطبري الذي نصب المعافي بن زكريا الجريري نفسه للدفاع عنه، والانتصار لمذهبه. ولم يبق من مصنفات الجريري إلا كتابه (الجليس الصالح) الذي اشتمل على كثير من المسائل النحوية والصرفية التي أظهرت لنا بجلاء المكانة العلمية التي تحدث عنها من ترجموا لحياته.

وفي ضوء دراسة آرائه النحوية والصرفية، ظهر ما يأتي:

(١) أن هناك آراء وافق فيها جمهور البصريين، مثل:

- ١- أن (أو) لا تكون بمعنى (الواو)؛ لأن الأصل في (أو) أن تكون لأحد الشئيين، بخلاف الواو التي معناها: الجمع بين الشئيين، والأصل في كل حرف أن يدل على المعنى الذي وُضع له^(١).
- ٢- ذهب إلى أنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع إلا بعد تأكيد هذا الضمير، أو وجود فاصل بين المعطوف عليه والمعطوف، وهو مذهب البصريين^(٢).
- ٣- ذهب إلى أن الخماسي الذي تكرر فيه حرفان قبلهما حرف أصلي، نحو: (صَمَحْج) وزنه: (فعلعل) بتكرير العين واللام، وهو مذهب البصريين^(٣).
- ٤- ذهب إلى أن التصغير لا يأتي للتعظيم، وهو مذهب البصريين^(٤)، وخرَج ما استدل به الكوفيون على مجيئه للتعظيم بأن التصغير فيه بمعنى التحقير، وأن الذي يدل على ذلك ليس هو التصغير. وإنما هي الأوصاف التي جاءت بعده، وصرَّح بأن ذلك مذهب لم يسبق إليه، ولعل أحدًا لم يقل به قبل عصره، وإن كان قد شاع ذلك بعده.

(٢) كانت للجريري آراء أخرى مثل:

- ١- ما ذهب إليه من أن حذف الياء من (يا ابن أخي) كثير لازم حملًا على (يا ابن أم)، و (يا ابن عم) لكثرة الاستعمال فيها^(٥).

(١) الجليس ١٧٦/٤.

(٢) السابق ٦٣-٦٤.

(٣) السابق ٥٨-٥٩.

(٤) الجليس ٢١٩-٢٢٠، وانظر: الإنصاف ١٣٩/١.

(٥) الجليس ٣٥٢/٢.

٢- ذهب إلى أن إدخال الترخيم على الترخيم في المختوم بالهاء للضرورة جائز، وأنه مقصور على (حارث) دون غيره^(١).

٣- ما ذكره في علة فتح ثاني الثلاثي المكسور الوسط، نحو: (نمر) عند النسب إليه، وهي أنهم يسكنون أوسط ما كان على وزن (فعل). نحو: (كثف، ومَلَك)، وكان تخفيفه في النسب أولى، ولذلك خففوه وفتحوا ثانيه عوضاً من المحذوف^(٢)، وهو وجه لم يتقدمه أحد في استخراجها، كما ذكر الجريري.

ومن هذه الآراء - أيضاً - توجيهه بعض القراءات، وإعراب بعض الأبيات، ومن ذلك:

١- توجيهه قراءة نصب (بينكم) في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام ٩٤] على أن (بينكم) منصوب على الظرف، وناصبه الفعل (تقطع)، والآية من باب التنازع، فالفعل (تقطع)، و (ضل) يتوجهان على قوله: ﴿مَا كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ كل منهما يطلبه فاعلاً، وتقدير الكلام: (لقد تقطع ما كنتم تزعمون بينكم وضل عنكم)^(٣).

٢- تخريجه كلمة (أندية) في قول الشاعر:

في ليلةٍ من جمادي ذاتِ أنديةٍ لا يبصر الكلبُ من ظلماتها الطُّبَا

فقد ذهب إلى أن (ندى) جمع على (أفعل)، حملاً على (فعال)، مستدلاً على ذلك بما سمع عن العرب، وحكاة الفراء وابن السكيت، فقالوا: (أفعية، وأرحية) في جمع: (قفا، ورحي)^(٤)، ووافق ابن جني على ذلك واجتج لهذا بأن العرب قد تجرى الفتحة مجرى الألف^(٥).

٣- توجيهه تذكير الفعل في قول بشار:

حتى إذا وجدتُ ريحي فأعجبها وكنْتُ في خلوةٍ مُثِّلَتْ إنسانا

بأنه على حذف مضاف، وهو (وجود) الذي دل عليه الفعل (وجد)، والتقدير: (فأعجبها وجود ريحي)، فحذف التاء^(٦).

(١) السابق ٢٠١/٣.

(٢) السابق ٢٤١/٢.

(٣) السابق ٣٤-٣٥.

(٤) الجليس ٧٩/٣-٨٠.

(٥) الخصائص ٥٢/٣-٥٣، وانظر: شرح ابن يعيش ٤٠/٦-٤١.

(٦) الجليس ٤٧٠/١-٤٧١.

(٣) هناك آراء وافق فيها الجبريري بعض النحويين، ونلاحظ أنه غالباً لا يذكر صاحب الرأي، ولا يعزوه إلى فائله، ومن هذه الآراء التي تبين أنه وافق فيها بعض البصريين:

- ١- موافقة ابن السراج والزجاجي في أن (ما) تأتي لما لا يعقل. ولجنس ما لا يعقل^(١)، وذهب الزجاج، والطبري، وغيرهما إلى أنها تكون لمن يعقل وما لا يعقل، وينسب ذلك إلى سيبويه^(٢).
- ٢- ذهب إلى جواز حذف الضمة والكسرة في الإعراب للضرورة الشعرية، وهو مذهب الخليل وسيبويه^(٣).
- ٣- ذهب إلى أنه يجوز حذف همزة الاستفهام لدلالة (أم) عليها، فإذا لم تدل عليها فلا يجوز حذفها، وذهب الأخفش، وتابعه ابن مالك إلى جواز حذفها في الاختيار عند أمن اللبس مطلقاً^(٤).
- ٤- موافقة سيبويه والمبرد في أنه لا يجوز اقتران خبر (كاد) ب (أن) إلا في الضرورة الشعرية^(٥).
- ٥- وافق سيبويه والجمهور في جواز صرف الاسم المؤنث الثلاثي الساكن الوسط وعدم صرفه، ويرى أن المنع من الصرف أكثر^(٦).
- ٦- ذهب إلى أن الفعل (يتسنه) في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَتَسَنَّه﴾ [البقرة ٢٥٩] مأخوذ من (السنة)، والمعنى: لم تؤثر فيه السنون فتحيله وتغيره^(٧)، وهو مذهب النحاس، ومكي، والزمخشري^(٨).
- ٧- القول بأن ﴿مظلمًا﴾ في قوله تعالى: ﴿قَطَعًا مِنَ اللَّيْلِ مُظْلِمًا﴾ [يونس ٢٧] حال من الليل، وهو مذهب الطبري، ومكي، والزمخشري، وغيرهم^(٩).
- ٨- ذهب إلى أن (الأساورة) في قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا أَلْتَمَىٰ عَلَيْهِ ٱسۜوَرَةُ﴾ [الزخرف ٥٣] جمع (أسورة)، فهو جمع الجمع^(١٠)، وهو أيضاً قول ابن خالويه والباقولي والقرطبي^(١١).
- ٩- ذهب إلى أن (نجوم الليل والقمر) في قول جرير:

(١) السابق ٩٥/٣.

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢٣٢/٥، وجامع البيان ١٣٣/٣٠-١٣٤.

(٣) الجليس ٢٤٢/١-٢٤٣.

(٤) السابق ٢١٩/٣-٢٢٠، وانظر: معاني القرآن للأخفش ١٨٢/١-١٨٣، وشواهد التوضيح ٨٧-٨٩.

(٥) الجليس ١٩٢/١-١٩٣.

(٦) الجليس ٣٢٦/١.

(٧) السابق ٣٨٤/٣.

(٨) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٣٣٢/١، وكشف مشكل القرآن ٣٠٨/١، والكشاف ١٥٢/١.

(٩) انظر: الجليس ٢٥٩/١، وجامع البيان ٥٥٤/٦، والمشكل ٣٧٩/١، والكشاف ٥١٨/١، والبيان ٤١١/١.

(١٠) الجليس ٢٥١/٣.

(١١) انظر: الحجة لابن خالويه ٣٢١، وكشف المشكلات ٢٩٩/٢، وتفسير القرطبي ٨٧/١٦.

فالشمس طالعة ليست بكاسفة تبكي عليك نجوم الليل والقمر

مفعول به منصوب بقوله: (كاسفة)، وفي الفعل (تبكي) ضمير يعود إلى الشمس^(١). وذهب إلى هذا أيضًا ابن عبد ربه، وابن هشام، والبغدادي^(٢)، وهي رواية البصريين، وذهب في رواية المبرد: (تبكي عليك نجوم الليل والقمر) برفع (نجوم)، ونصب (والقمر) إلى أن (نجوم الليل) فاعل للفعل (تبكي)، والواو واو المعية، و (القمر) مفعول معه^(٣).

(٤) هنا كآراء لبعض النحويين كان يردّها، ومن ذلك:

١- أن بعض النحويين ذهب إلى أن الفعل (يتسنه) في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَتَسَنَّه﴾ [البقرة ٢٥٩] مأخوذ من (أسن الماء): إذا تغير، ورّه الجريري بأن فيه ذهابًا عن وجه الصواب، ولو كان كذلك لوجب أن يقال: (لم يتأسن)^(٤).

٢- أن الكوفيين ذهبوا إلى أن (بينكم) بالنصب في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام ٩٤] ظرف للفعل (تقطع)، والفاعل اسم موصول محذوف، تقديره: (لقد تقطع ما بينكم)، و (ما) اسم موصول، و (بين) صلة الموصول، وحذفت (ما)، وبقيت الصلة، وهي (بينكم)، ورد الجريري ذلك بأن الصلة والموصول اسم واحد، ومحال أن يحذف صدر الاسم ويبقى آخره، وكأن الذهاب إليه أتى ببعض جملة الاسم دون باقيها^(٥).

٣- ذهب الفراء إلى أن (الأساورة) جمع مفردة (إسوار) بمعنى (سوار)^(٦)، ورده الجريري بأن (إسوارًا) بمعنى (سوار) ليس بصحيح في القياس، وإن كانت لغة فهي شاذة^(٧).

٤- ذهب بعض العلماء إلى أن قول الشاعر:

تريك سنة وجه غير مقرفة
ملساء ليس بها خال ولا ندب

يروى بالجر في (غير) على الجوار، ورده الجريري بأنه "وجه ضعيف مرغوب فيه" وكثير من النحويين لا يجيزه، ومن محققهم من يُلجّن المتكلم به، وينسب مجيزه من النحاة إلى الخطأ^(٨).

(١) الجليس ١٢٥/٢.

(٢) انظر: العقد الفريد ١١١/١، والألغاز النحوية لابن هشام ١١٠، وشرح شواهد الشافية ٣١.

(٣) الجليس ١٢٧/٢.

(٤) الجليس ٣٨٤/٣.

(٥) السابق ٣٤/٢.

(٦) انظر: معاني القرآن للفراء ٣٥/٣.

(٧) الجليس ٢٥٠/٣.

(٨) السابق ٢٣٦/٢.

٥- ذهب بعض النحويين إلى أن نحو قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾ [آل عمران ١٠٩] محمول على أنه من باب الإتيان بالمظهر في موضع المضمرة، وردَّ الجريري هذا بأن الإظهار هنا لتعظيم القصة، وليس من هذا الباب^(١).

(٥) كانت هناك آراء حكاها الجريري من غير أن يذكر اختياره ورأيه فيها، فقد عنى في كتابه بمسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين، دون أن يصرح بقبول لها أو رفض أو تعليق عليها، مثل:

- ١- الخلاف في وزن (آية)^(٢).
- ٢- الخلاف في اسم (لا) النافية للجنس^(٣).
- ٣- الخلاف في مد المقصور وقصر الممدود^(٤).
- ٤- الخلاف في (أمهات وأمات)^(٥).
- ٥- الخلاف في حكم ما بعد (لولا) من الضمير المتصل^(٦).
- ٦- الخلاف في أيهما الأصل: الفعل أم المصدر؟^(٧).
- ٧- الخلاف في الفرق بين التأنيث الحقيقي وغير الحقيقي^(٨).
- ٨- الخلاف في المؤنث المعنوي^(٩).
- ٩- الخلاف في تحريك العين من جمع (فَعْلَة)^(١٠).
- ١٠- الخلاف في ترك صرف المصروف^(١١).
- ١١- الخلاف في تنكير السكين^(١٢).
- ١٢- الخلاف في رفع المضارع بعد أداة الشرط الجازمة^(١٣).

(١) الجليس ٢١٢/٣-٣١٢.

(٢) السابق ١٧٣/١-١٧٤.

(٣) الجليس ٢١٢/٣-٢١٣.

(٤) السابق ٣٨٨/١-٣٨٩.

(٥) الجليس ١٣٥/٢.

(٦) السابق ٤٢١/١-٤٢٣.

(٧) الجليس ٢٨١/٢-٢٨٣.

(٨) الجليس ٤٧٠/١-٤٧١.

(٩) الجليس ٢٥٧/١-٢٥٨.

(١٠) السابق ١٥٥/٣-١٥٨.

(١١) الجليس ١٦٩/٤-١٧٢.

(١٢) السابق ٤٧٦/١-٤٧٨.

(١٣) الجليس ٢٥٩/١، وهناك مسائل أخرى، مثل: إضافة الشيء إلى نفسه [٣٠٣/٢ - ٣٠٤]، والخلاف في لام العاقبة ولام (كي) [١٥١/٤]، والخلاف في علة الفرق بين (عليّ) و (إليّ)، و(هواي وعصاي) [١١٣/٤-١١٤] والخلاف في حذف (لا) في نحو: ﴿بيِّن الله لكم أن تضلُّوا﴾ [٣١٩/٣].

كما حفل كتابه بالمسائل النحوية التي يوردها من غير أن يصرح بقبوله لها، مثل:

١ - الوجوه الجائزة في: (لا حول ولا قوة إلا بالله) (١).

٢ - حذف ألف (أنا) في الوصل (٢).

٣ - تسكين الياء وحذفها في النصب في الشعر (٣).

٤ - رفع المضارع بعد (أَنْ) (٤).

٥ - (ما) الحجازية والتميمية (٥).

(١) الجليس ١٧٩-١٨٠.

(٢) السابق ٣٠٥/١.

(٣) الجليس ٢١٩/٣ - ٢٢٠.

(٤) السابق ٥٦٤/١ - ٥٦٥.

(٥) السابق نفسه.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، وصلاة وسلاماً على سيد المرسلين، وإمام النبيين سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد،،،،

فهذا ما تيسر لي جمعه ودراسته من آراء أبي الفرج الجريدي، ويمكن تلخيص أهم ما توصل إليه هذا البحث من نتائج فيما يلي:

(١) ظهر في ضوء هذه الدراسة أن أبا الفرج الجريدي كان بغدادياً، يميل إلى آراء البصريين، يؤكد ذلك ما يلي:

(أ) أن أكثر آرائه وافق فيها البصريين، وقد بينت ذلك فيما سبق.

(ب) أنه يسمى البصريين بـ (أصحابنا)، فيقول: "وقد تعلق نحاة الكوفيين على أصحابنا البصريين" (١)، كما نراه يستعمل مصطلحات البصريين، ثم ينصُّ على مصطلحات الكوفيين، فيقول في ضمير الفصل: "وهذه عبارة البصريين من النحويين، فأما كوفيُّهم فيسمونها العماد" (٢)، ويقول أيضاً: "والكوفيون يسمون البديل: التكرير والترجمة والإتباع" (٣). ويقول في إعراب (مظلمًا) في قوله تعالى: ﴿أَغْشَيْتَ وُجُوهُهُمْ قِطْعًا مِّنَ اللَّيْلِ مُظْلِمًا﴾: إنه منصوب على أنه حال من الليل، ثم يقول: "والكوفيون من النحويين يقولون: هو منصوب على قطع النكرة من المعرفة" (٤).

(ج) أنه يرد بعض آراء الكوفيين، مثل:

١- رده مذهب الفراء والكوفيين الذين ذهبوا إلى أن الخماسي الذي تكرر فيه حرفان قبلهما حرف أصلي، نحو: (صَمَحْمَح) وزنه: (فَعْلَل) (٥).

٢- رده مذهب الكوفيين أن التصغير يأتي للتعظيم (٦).

(١) الجليس ٢/٢٨١.

(٢) السابق ٤/١٦٠ - ١٦١.

(٣) الجليس ٣/٨٦، وانظر: ٤/١٢٤، وينكر أيضاً: مصطلح الصرف [٢٨/٣]، ولام (كي) عند البصريين هي لام العاقبة والصيرورة والصيور عند الكوفيين [١٥١/٤].

(٤) الجليس ١/٢٥٩.

(٥) السابق ٢/٥٨ - ٥٩.

(٦) الجليس الصالح ١/٢١٩ - ٢٢٠.

٣- رده مذهب الفراء أن (الأساورة) جمع مفرده (إسوار) بمعنى (سوار) بأن ذلك ليس بصحيح في القياس، وإن كانت لغة فهي شاذة^(١).

(٢) كانت للجريري آراء أخرى، مثل:

- ١- جواز حذف الياء من (يا ابن أخي) لكثرة الاستعمال حملاً على (يا ابن أم، ويا ابن عم).
- ٢- إدخال الترخيم على الترخيم في المختوم بالهاء للضرورة، وقصره على (حارث) دون غيره.
- ٣- علة فتح ثاني الثلاثي المكسور الوسط عند النسب إليه هي أن العرب يسكنون الحرف الثاني على وزن (فعل)، نحو: (كتف)، وكان تخفيفه في النسب أولى، فخففوه وفتحوا ثانيه عوضاً من المحذوف.
- ٤- تخريجه نصب (بينكم) في قوله تعالى: ﴿لقد تقطع بينكم﴾ على أنه منصوب على الظرفية، وناصب الفعل (تقطع)، والآية من باب التنازع.

(٣) لم يظهر في هذه الآراء تأثيره بشيخه ابن جرير الطبري؛ لأن تأثيره الأكبر به كان في الفقه، كما ذكر ذلك أصحاب التراجم، كذلك لم يظهر تأثيره بشيخه الأخفش الأصغر.

(٤) اعتمد أبو الفرج الجريري في اختيار آرائه على الأصول المعروفة عند النحويين، ومنها: السماع، والقياس، ومن ذلك أنه يذهب إلى أن حذف الياء من (يا ابن أخ) لازم حملاً على (يا ابن أم، ويا ابن عم) معتمداً على السماع في الحديث: (يا ابن أخ ما صنعت؟) وعلى القياس على (يا ابن أم)؛ لكثرة الاستعمال.

(٥) كانت لأبي الفرج الجريري علل انفرد بها، مثل: علة فتح ثاني المكسور عند النسب إليه، وقد سبق الكلام على ذلك.

(٦) الجريري له قدم راسخة في النحو والصرف وفي غيرهما من العلوم، ويدل على ذلك كتابه (الجليس الصالح) الذي سلم من عوادي الزمن، فبقى شاهداً على علمه، ولم يشتهر الجريري ولا آراؤه في كتب النحويين، ولعل ذلك بسبب أن شهرته في الفقه، والقراءات والحديث غطت على شهرته النحوية والصرفية.

والحمد لله رب العالمين

(١) السابق ٢٥٠/٣.

فهرس بأهم المصادر والمراجع

- الإبدال لأبي الطيب اللغوي، تحقيق عز الدين التنوخي، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، ١٩٦٠م/١٩٦١م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي - الطبعة الأولى ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.
- إشارة التعيين لعبد الباقي اليماني، تحقيق عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث، الرياض، ط ١، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
- إصلاح الخلل الواقع في الجمل لابن السيد البطليوسي، تحقيق الدكتور حمزة النشرتي، دار المريخ، الرياض ١٩٧٩م.
- الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي ط مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٨م.
- الأضداد لمحمد بن القاسم الأنباري، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم - مطبعة الكويت. ط ٢، ١٩٨٦م.
- إعراب القرآن للنحاس، تحقيق د/ زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت الطبعة الثالثة ١٩٨٩م.
- الأعلام لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٨٤م.
- الاقتراح في علم أصول النحو للإمام جلال الدين السيوطي ت ٩١١هـ، تحقيق وتعليق الأستاذ الدكتور حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل - مكتبة الآداب - القاهرة- الطبعة الثالثة ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م.
- الألفاظ النحوية لابن هشام، تحقيق موفق فوزي الجبر، دار الكتاب العربي - دمشق ط ١، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م.
- الأمالي الشجرية لابن الشجري، تحقيق د/ محمود محمد الطناحي، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م، مطبعة الخانجي.
- الأمالي النحوية لابن الحاجب، تحقيق د/ فخر الدين صالح قدارة، طبعة دار الجيل، بيروت ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م.

- إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية ١٩٥٠م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت ١٩٨٧م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، بيروت.
- الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي، تحقيق حسن شانلي فرهود، ط ٢، دار العلوم للطباعة ١٤٠٨هـ.
- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تحقيق موسى بناي العلي، مطبعة العاني، بغداد ١٩٨٣م.
- البداية والنهاية لابن كثير، تحقيق د/ أحمد عبد الوهاب فتيح، دار الفجر، القاهرة.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع، تحقيق د/ عياد بن عيد الثبتي، طبعة دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٨٦م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط ٢ ١٩٧٩م.
- البيان في شرح اللمع، إملاء الشريف عمر بن إبراهيم الكوفي، دراسة وتحقيق الدكتور علاء الدين حموية، دار عمار، الأردن، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.
- البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري، تحقيق طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- تاج العروس للزبيدي، تحقيق مجموعة من المحققين، مطبعة حكومة الكويت.
- تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت.
- تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان، ترجمة عبد الحليم النجار والسيد يعقوب بكر وآخرين، أشرف على الترجمة د/ محمود فهمي حجازي، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٩م.

- تاريخ بغداد أو مدينة السلام منذ تأسيسها حتى سنة ٤٦٣هـ للخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- التبصرة والتذكرة للصيمري، تحقيق فتحي أحمد مصطفى، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.
- التبيان في إعراب القرآن للعكبري، تحقيق علي محمد البجاوي، مكتبة عيسى البابي الحلبي ١٩٧٦م.
- التبيان في تفسير غريب القرآن لابن الهائم المصري، تحقيق د/ فتحي أنور الدابولي، دار الصحابة للتراث بطنطا، ط ١، ١٩٩٢م.
- تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام، تحقيق د/ عباس مصطفى الصالحي، بيروت، دار الكتاب العربي، ط ١، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
- التخمير في شرح المفصل لصدر الأفاضل الخوارزمي، تحقيق د/ عبد الرحمن ابن سليمان العثيمين، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط ١، ١٩٩٠م.
- التذيل والتكميل لأبي حيان، الجزء الأول، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بالقاهرة د/ مصطفى أحمد حباله ١٩٨١ برقم ١٦٢٥.
- الترخيم في العربية، معناه - أغراضه - أنواعه، أ.د/ إبراهيم حسن إبراهيم، مطبعة حسان ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.
- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى، دراسة وتحقيق د/ عبد الفتاح بحيري إبراهيم، الزهراء للإعلام العربي، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش تحقيق د/ علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م.
- تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهرى، تحقيق عبد السلام هارون وآخرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٥م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، تحقيق أحمد محمد عزوز، المكتبة العصرية، بيروت - الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م.
- التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني، مطبعة الدولة، استانبول ١٩٢٠م.
- جامع البيان لابن جرير الطبري، دار الكتب العلمية ط ١ ١٤٢١هـ / ١٩٩٢م.

- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، تحقيق د/ محمد إبراهيم الحفناوي، دار الحديث بالقاهرة ط٢، ١٩٩٦م.
- الجامع الصحيح لسنن الإمام الترمذي، تحقيق أحمد محمد شاكر، بيروت ١٤٠٨هـ/ ١٩٧٨م.
- الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي لأبي الفرج الجريدي، دراسة وتحقيق الدكتور محمد مرسي الخولي، والدكتور إحسان عباس، عالم الكتب، ومحمد أمين دمج - لبنان، بيروت.
- الجمل في النحو للزجاجي، تحقيق علي توفيق الحمد ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- جمهرة اللغة لابن دريد، مطبعة مجلس دائرة المعارف بحيدر آباد الدكن، دار صادر، بيروت.
- الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق د/ فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت ط٢، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب لعلاء الدين الإربلي، تحقيق د/ حامد أحمد نيل، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية ١٩٨٤م.
- حاشية الصبان على الأشموني - مطبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة.
- حاشية يس العليمي على التصريح، طبعة دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي.
- حجة القراءات لأبي زرعة ابن زنجلة - تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة دار الرسالة ط٢، ١٩٧٩م.
- الحجة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي، وبشير حويجاتي، دمشق، دار المأمون ط١، ١٩٨٤م.
- الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار الشروق ١٩٧٧م.
- خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٩٨٩م.

- الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب ط ٣، ١٩٨٦م.
- درة الغواص للحريري، شرحها، وحواشيها، وتكملتها، تحقيق عبد الحفيظ القرني، دار الجيل ومكتبة التراث الإسلامي، ط ١ ١٩٩٦م.
- الدر المصون للسمن الحلبي، تحقيق د/ أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق ط ١، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
- ديوان جرير، شرحه، وقدم له مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٨٦م.
- ديوان حميد بن ثور، جمع وتحقيق د/ محمد شفيق البيطار، الطبعة الأولى - الكويت ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م. السلسلة التراثية.
- ديوان زهير بن أبي سلمى، مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٩٧م.
- ديوان عمر بن أبي ربيعة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٨م.
- ديوان كثير عزة، تحقيق د/ إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت ١٩٧١م.
- ديوان العباس بن الأحنف، دار صادر، بيروت، بتقديم كرم البستاني ١٩٧٨م.
- ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف ط ٤، ١٩٨٤م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي، تحقيق د/ أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق ط ٢، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
- السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق د/ شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة.
- السراج المنير شرح الجامع الصغير في حديث البشير النذير للعريزي، مكتبة عيسى البابي الحلبي وشركاه، بمصر.
- سر صناعة الإعراب لابن جني، تحقيق حسن هندايي، دار القلم، دمشق ١٩٨٥م.
- سيبويه والضرورة الشعرية للأستاذ الدكتور إبراهيم حسن إبراهيم، مطبعة حسان ط ١، ١٩٨٣م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي، دار الفكر، بيروت.
- شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي، تحقيق د/ محمد سلطاني، دار العصماء بدمشق.
- شرح أبيات شواهد الشافية للبغدادي، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين، وآخرين.

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي.
- شرح ألفية ابن معط لابن القواس، تحقيق علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، الرياض ١٩٨٥م.
- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د/ عبد الرحمن السيد، و د/ محمد بدوي المختون، مكتبة هجر ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.
- شرح التسهيل للمرادي، تحقيق د/ ناصر حسين علي، دار سعد الدين بدمشق، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٨م.
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، الشرح الكبير، تحقيق د/ صاحب أبي جناح، ط العراق ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.
- شرح جمل الزجاجي لابن هشام، تحقيق علي محسن عيسى، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية.
- شرح الجمل لابن خروف، تحقيق د/ سلوى محمد عرب، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ١٤١٩هـ.
- شرح ديوان بشار بن برد، للشيخ الطاهر بن عاشور، طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، راجعه وصححه محمد شوقي أمين ١٣٨٦هـ / ١٩٦٦م.
- شرح الرضى على الكافية، تحقيق د/ يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، ليبيا.
- شرح الشافية للرضى، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد محيي الدين عبد الحميد ومحمد الزفزاف - طبعة دار الكتب العلمية، بيروت.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق د/ عبد المنعم هريدي، نشر مركز البحث العلمي بمكة المكرمة ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.
- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، تحقيق د/ رمضان عبد التواب وآخرين، الأجزاء ١، ٢، ٣، ٤ ط الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦م، ١٩٩٠م، ١٩٩٩م.
- شرح القوائد السبع الطوال لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر ط ٢.

- شرح اللمع لابن برهان، تحقيق فائز فارس - الكويت - السلسلة التراثية، ط ١ ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- شرح المفصل لابن يعيش، مكتبة المتنبّي، مصر. د.ت.
- شرح المقرب، المسمى بالتعليقة لبهاء الدين ابن النحاس الحلبي، تحقيق خيرى عبد الراضى عبد اللطيف، دار الزمان - المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسلي، تحقيق الشريف عبد الله الحسيني البركاتي، مكة المكرمة، ط ١ ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ضرائر الشعر لابن عصفور، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار العلم للملايين، بيروت ط ٣، ١٩٨٤م.
- العامل اللغوي بين سيبويه والفراء للأستاذ الدكتور صبحي عبد الحميد، مطبعة الأمانة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- العقد الفريد لابن عبد ربه، تحقيق أحمد أمين وآخرين، سلسلة الذخائر، الهيئة العامة لقصور الثقافة - مصر ٢٠٠٤م.
- غاية النهاية في طبقات الفراء لابن الجزري - نشر برجستراسر، مكتبة المتنبّي، القاهرة.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني، صححه وأخرجه محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية، القاهرة ١٣٧٩هـ.
- فتح القدير للشوكاني، دار الفكر، بيروت ١٩٨١م.
- الفهرست لابن النديم، تحقيق محمد عوني عبد الرؤوف وإيمان السعيد جلال، سلسلة الذخائر، مصر .
- الفيصل في ألوان الجموع لعباس أبي السعود، دار المعارف بمصر ١٩٧١م.
- فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح لأبي عبد الله محمد بن الطيب الفاسي ت ١١٧٠هـ، تحقيق وشرح الأستاذ الدكتور محمود يوسف فجال - دار البحوث للدراسات الإسلامية، وإحياء التراث - دبي - الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

- القاموس المحيط للفيروز آبادي، نسخة مصورة عن الطبعة الثالثة للطبعة الأميرية ١٣٠١هـ، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- الكامل للمبرد، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي.
- الكتاب لسبويه، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت ط ١.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التنزيل للزمخشري، دار الفكر ١٩٧٧م.
- كشف الظنون للحاج خليفة، استانبول ١٩٤١م.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي بن أبي طالب، تحقيق محي الدين رمضان، ط مؤسسة الرسالة ط ٤، ١٩٧٨م.
- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات لجامع العلوم الباقولي، تحقيق د/ عبد القادر السعدي، دار عمار، الأردن، ط ١، ٢٠٠١م.
- اللامات للزجاجي، تحقيق مازن المبارك، مطبوعات مجمع اللغة العربية ١٩٦٩م.
- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، تحقيق غازي طليمات، وعبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر بدمشق ط ١، ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م.
- لسان العرب لابن منظور، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت ط ٢، ١٩٩٧م.
- لغويات وأخطاء لغوية شائعة للشيخ محمد علي النجار، دار الهداية ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
- ما فهم على غير وجهه من كتاب سبويه للأستاذ الدكتور صبحي عبد الحميد، دار الطباعة المحمدية، ط ١، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
- ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج، تحقيق هدى قراعة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٩٧١م.
- مجالس تعلق، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ط ٥.
- مجمع الأمثال للميداني، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات دار النصر، دمشق - بيروت - د.ت.

- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح شلبي، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
- مختصر شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه، نشره برجستراسر، مكتبة المنتبي بالقاهرة.
- المذكر والمؤنث لأبي بكر ابن الأنباري، تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق محمد كامل بركات، جامعة الملك عبد العزيز، مكة المكرمة، ط دار الفكر ١٩٨٠م.
- مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب، تحقيق د/ حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة طبعة ٢ ، ١٩٨٧م.
- مصابيح المغاني في حروف المعاني لابن نور الدين الموزعي، تحقيق جمال طلبة، دار زاهد القدسي، القاهرة، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م.
- معاني القرآن للأخفش، تحقيق د/ عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب، ط١، ١٩٨٥م.
- معاني القرآن للفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، دار السرور، طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية.
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق د/ عبد الجليل شلبي، دار الحديث، القاهرة، ط٢، ١٩٩٧م.
- معجم الأدباء لياقوت الحموي، دار المأمون، القاهرة.
- المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، لأبي منصور الجواليقي، تحقيق أحمد محمد شاكر، مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٩٥م.
- المغنى في النحو لابن فلاح اليمني، تحقيق د/ عبد الرازق السعدي، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة ١٩٩٩م.
- مغنى اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام الأنصاري، تحقيق وشرح عبد اللطيف محمد الخطيب، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م.

- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي، تحقيق الدكتور عبد الرحمن العثيمين وآخرين - معهد البحوث العلمية - جامعة أم القرى - مكة المكرمة - الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م.
- مقاييس المقصور والممدود لأبي علي الفارسي، تحقيق د/ حسن هنداي، دار إشبيليا ط ١ ، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.
- المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني، تحقيق د/ كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، العراق.
- المقتضب للمبرد، تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، بالقاهرة.
- المقرب لابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، ط العاني بغداد ١٩٧١م.
- الملخص في ضبط قوانين العربية لابن أبي الربيع، الجزء الأول، تحقيق ودراسة علي بن سلطان الحكمي، ط ١ ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
- المناهج الكافية في شرح الشافية للشيخ زكريا الأنصاري، دراسة وتحقيق الدكتورة رزان يحيى خدام، سلسلة إصدارات الحكمة، ط ١ ، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٤م.
- المنصف شرح تصريف المازني لابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط وزارة المعارف ١٩٥٤م.
- الميل إلى التخفيف في الظواهر الفرعية في القواعد اللغوية، أ.د/ صبحي عبد الحميد محمد عبد الكريم ط ١ ، ١٩٨٠م، دار الطباعة المحمدية.
- النبيل إلى نحو التسهيل للشيخ خالد الأزهرى، الجزء الثاني، دراسة وتحقيق أ.د/ محمد حسين عبد العزيز المحرصاوي، رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية بالقاهرة، بإشراف الأستاذ الدكتور صبحي عبد الحميد ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م.
- النجم الثاقب في شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق الدكتور محمد جمعة حسن نبعة، مؤسسة الإمام زيد بن علي - اليمن - الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.
- النجوم الزاهرة لابن تغري بردي، دار الكتب المصرية.

- نزهة الألباء في طبقات الأدياء لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، مطبعة المدني ١٩٦٧م.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري، تحقيق رشيد بلحبيب، المغرب ١٩٩٩م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية ط ١، ١٩٩٨م.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان، تحقيق إحسان عباس، بيروت.

٧- فهرس الموضوعات

٢-١	المقدمة.....
٧-٣	التمهيد
٥-٣	أولاً: حياة الجري
٣	١ - اسمه ونسبه، وكنيته، ولقبه ومولده.....
٣	٢- مولده ونشأته.
٤	٣- شيوخه. ٤- تلامذته.
٥-٤	٥- مكانته. ٦- مؤلفاته. ٧- وفاته.
٧-٦	ثانياً: كتابه (الجليس الصالح)
٣١-٨	المبحث الأول: أراءؤه النحوية.
٩-٨	١- مجيء (ما) لما لا يعقل ولجنس ما لا يعقل.....
١١-٩	٢- جواز إقامة المظهر مقام الضمير في غير التخييم إذا كان بلفظ الأول في ضرورة الشعر.....
١٣-١٢	٣- دخول (أن) في خبر (كاد) ضرورة.....
١٥-١٤	٤- نصب (بينكم) في قوله تعالى: ﴿لقد تقطع بينكم﴾ على أن الآية من باب التنازع.....
١٧-١٦	٥- إعراب (مظلاً) من قوله تعالى: ﴿كأنما أغشيت وجوههم قطعاً من الليل مظلاً﴾.
١٩-١٧	٦- هل تأتي (أو) بمعنى (الواو)؟.....
٢١-١٩	٧- العطف على الضمير المرفوع بدون فصل أو تأكيد.....
٢٤-٢١	٨- جواز حذف همزة الاستفهام لدلالة (أم) عليها.....
٢٥-٢٤	٩- حذف الياء من (يا ابن أخي) كثير لازم حملاً على (يا ابن أم)، و (يا ابن عم).
٢٧-٢٦	١٠- إدخال الترخيم على الترخيم فيما كان مختوماً بالهاء للضرورة، وقصرها الجري على (حارث) دون غيره.....
٢٩-٢٧	١١- صرف الاسم المؤنث الثلاثي الساكن الوسط.....
٣١-٢٩	١٢- حذف الضمة والكسرة للضرورة.....
٤٣-٣٢	المبحث الثاني: أراءؤه الصرفية
٣٣-٣٢	١- وزن الخماسي المكرر ثانيه وثالثه، نحو: (صمحمح).....
	٢- ما قيل في (أندية) في قول الشاعر:

٣٦-٣٤	لا يبصر الكلب من ظلماتها الطُّبأ..... في ليلة من جمادي ذات أنديّة
٣٨-٣٦	٣- مفرد (الأساوره) في قوله تعالى: ﴿فلولا ألقى عليه أساوره﴾.....
٤٠-٣٨	٤- أصل الفعل في قوله تعالى: ﴿لم يتسنه﴾
٤٢-٤٠	٥- هل يأتي التصغير للتعظيم؟.....
٤٣-٤٢	٦- علة فتح ثاني الثلاثي المكسور الوسط عند النسب إليه.....
٥٨-٤٤	المبحث الثالث: إعراب بعض الأبيات الشعرية وتوجيهها
	١- توجيه رواية الرفع والنصب في: (نجوم الليل والقمر) في قول جرير:
٤٧-٤٤	فالشمس طالعة ليست بكاسفة تبكي عليك نجوم الليل والقمر.....
	٢- وجه تذكير الفعل في قول بشار:
٤٩-٤٨	حتى إذا وجدت ريحي فأعجبها وكنت في خلوة مثلت إنسانا.....
	٣- تضعيف رواية الجر في (غير) في قول ذي الرمة:
٥١-٥٠	تريك سنة وجه غير مقرفة ملساء ليس بها خال ولا ندب.....
	٤- وجه رواية جر (بيننا) في قول الشاعر:
٥٢	إن الزمان رأى إلف السرور بنا فدب بالهجر فيما بيننا وسعى.....
	٥- الأوجه الإعرابية الجائزة في قوله: (وأبعث) في قول الشاعر:
٥٤-٥٣	ذروني ذروني ما قدرت فإنني وأبعث في سود الحديد إليكم متى ما أهج حرباً تضق بكم أرضي كتائب سوداً طالما انتظرت نهضي.....
	٦- توجيه رفع (يوم) ونصبها في قول الشاعر:
٥٤	لو كنت أعلم أن آخر عهدكم يوم الرحيل فعلت ما لم أفعل.....
	٧- إعراب (يوم) في قول الشاعر:
٥٥	فيا لذات يوم أزور وحدي ديار الموعدى وهم خلوف.....
	٨- إعراب (وجهه) في قول الراجز:
٥٦	إن سيم خسفاً وجهه تريدا.....
	٩- إعراب (إزاءها) في قول زهير:
٥٦	تجدهم على ما خيلت هم إزاءها وإن أفسد المال الجماعات والأزل.....
	١٠- توجيه النصب في (مثلك) في قوله مروان بن أبي حفصة:
٥٧	يا واحد العرب الذي لو كان مثلك واحد ما في الأنام له نظير ما كان في الدنيا فقير.....

٥٧	١١- توجيه النصب والجر في (غير) في قول سمرة بن الجعد: فمن مبلغ الحجاج أن سميرة قلى كل دين غير دين الخوارج.....
٥٨	١٢- توجيه الرفع والنصب في (عجب) في قول الشاعر: عجبًا لتلك قضية وإقامتي فيكم على تلك القضية أعجب.....
٦٣-٥٩	المبحث الرابع أدلة الاحتجاج عند أبي الفرج الجريبي:
٦٩-٦٤	المبحث الخامس: اتجاهه النحوي
٧١-٧٠	الخاتمة.....
٨٢-٧٢	فهرس بأهم المصادر والمراجع.....
٨٥-٨٣	فهرس الموضوعات.....